التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة

تأليف

أ . د / حسن أحمد شحاتة

الكاتب الصحفي : الحسيني أحمد عبدالله محمد

د/ ولاء محمد عبد الرازق

دار القراءة للنشر والتوزيع والترجمة

الكتاب:
التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة

المؤلف : أ . د / حسن أحمد شحاتة
الصحفي / الحسيني أحمد عبدالله محمد
د/ ولاء محمد عبد الرازق

تصميم الغلاف: أحمد عبد السميع

رقم الإيداع: :
٢٠٢١/١٩٥١٧

الترقيم الدولي:
978_977_6780_73_6

الآراء الواردة في هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن
دار الفراعنة للنشر والتوزيع والترجمة

لا يُسمح بإعادة طبع أو نشر هذا الكتاب أو جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه أو نسخه في أي نظام إلكتروني أو ترجمته إلى أية لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر وإلا تعرض فاعله للمسائلة القانونية.

الناشر

دار الفراعنة للنشر والتوزيع والترجمة

رئيس مجلس الإدارة
إكرام عيد

المدير العام
أحمد عبد السميع

الإدارة:
واتس:
(+2) ٠١٠٠٩٤١٤٤٩٧
alfra3ina@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة لـ **دار الفراعنة للنشر والتوزيع والترجمة**
يمكنكم متابعة أخبارنا وإصداراتنا من خلال شركائنا الاستراتيجيين
موقع الإتقان www.alitqan.net
بوابة ذات www.zaat.vip
بوابة نبض المجتمع www.mujtam3.com

التحديات والصعوبات
التي تواجه المرأة..!!

أ.د. حسن أحمد شحاتة

استشاري الصحة النفسية

استشاري البيئة

أستاذ الكيمياء الفيزيائية

كلية العلوم – جامعة الأزهر

الصحفي/ الحسيني أحمدعبد الله **د. ولاء محمد عبد الرازق**

إهداء

إلي الفتاة...

إلي الزوجة...

إلي الأم...

إلي الأخت...

إلي المرأة أينما كانت، ووقتما كانت...

يسعدنا أن نهديكي هذا الكتاب..

"التحديات التي تواجه المرأة العربية"

تحية أجلال وأعتزاز لجهودك..

في رحلة الحصول علي حقوقك المشروعة..

المؤلفون

المقدمة

مما لاشك فيه، أن المرأة؛ وبخاصة المرأة العربية قد واجهت ومازالت تواجه تحديات كبرى في خلال رحلة كفاحها عبر التاريخ من أجل الحصول على حقوقها المدنية والاجتماعية والسياسية، نتيجة للصراع الداخلي الحاد داخل المجتمعات العربية بشأن حق المرأة في العمل والدراسة، حيث أن المرأة العربية استطاعت أن تتجاوز وضعها كأنثى خاضعة لإرادة الرجل الذي يمارس الوصاية على وجدانها وعقلها وجسدها. ولكن، مازالت هناك بعض الأصوات التي تطالب بأن يعاد النظر في الوضعية الاجتماعية والقانونية للمرأة، بحيث يظل مستقبلها مرتبطا بكونها أما عليها أن تلزم بيتها لتربية أبنائها ورعاية أسرتها وفقط.

ومما يؤسف له، أن وضعية المرأة في بعض المجتمعات العربية ما زالت تتميز بالكثير من السلبية والصور النمطية التي لا تنظر إلى المرأة إلا من منطق كونها عورة، وغير كاملة النضج أو الأهلية.

وبالرغم من كل ذلك، استطاعت المرأة بفضل اجتهادها ومثابرتها وأصرارها أن تغير الكثير من الصور النمطية المتعلقة بقدراتها الفكرية والعضلية والابداعية، حيث أصبحت المرأة مكونا رئيسيا من مكونات جميع المؤسسات والهيئات والحكومات. وأوضحت الدراسات التربوية، أن الإناث استطعن أن يتفوقن على الذكور في أغلب مجالات التعليم والتحصيل العلمي، بما في ذلك التخصصات العلمية الدقيقة؛ التي كان يسود اعتقاد بشأنها أن القدرات العقلية للمرأة لا يمكن أن تؤهلها لتعلمها وأجتيازها، مثل: الرياضيات والعلوم. وفي هذا السياق، نذكر العالمة الإيرانية والمسلمة "مريم ميرزقاني" التي استطاعت أن تكون أول امرأة في العالم تحصل على أعظم وأكبر جائزة عالمية في الرياضيات تضاهي جائزة نوبل، لتبدد بذلك كل الشكوك المتعلقة بالقدرات الذهنية والعقلية للمرأة.

ونستطيع أن نؤكد بأن المرأة في مختلف البلدان العربية قد حققت الكثير من المكاسب في المجالات السياسة والاجتماعية والثقافية وغيرها من مجالات. وبالرغم من كل هذه المكاسب المهمة التي حصلت عليها المرأة العربية في السنوات الأخيرة، فإن الدراسات الاجتماعية التي تنشرها منظمات المجتمع المدني مازالت توضح أن المرأة تمثل الحلقة الأضعف في المجتمعات العربية والإسلامية، بل إن هناك من يذهب إلى أنه وبموازاة هذه الحقوق التي أقرتها الدول الوطنية للمرأة العربية، فإن المجتمع العربي بتركيبته التقليدية المحافظة ما زال ينظر بعين الشك والريبة لكل محاولة تهدف إلى إعطاء المرأة مزيدا من الحقوق، ويرفض كل انتقاد ثقافي- فكري أو مجتمعي بشأن وضعيتها.

ويعد هذا الكتاب ***"التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة"*** بمثابة دليل مهم يرصد أهم التحديات التي واجهت وما زالت تواجه المرأة، وأهم المكاسب التي حصلت عليها وحققتها المرأة العربية في كافة المجالات.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلي سواء السبيل،،،،،،

المؤلفون

الفصل الأول

دور المرأة في المجتمع

مقدمة

المرأة هي رفيقة الرجل خلال رحلة الحياة، وما من شك أن لها مكانة متميزة، فهي نصف المجتمع، ويعتبر دور المرأة مهما إلى جانب الرجل من أجل تحمل وتسهيل مصاعب الحياة، حيث يقوم الرجل بالعمل لسد حاجات ونفقات أسرته، وتساعده المرأة في تنظيم الحياة العائلية ورعاية أفراد أسرتها بكل محبة وحنان وعطف. وهكذا، فإن دور المرأة مهما وأساسيا في تأسيس الأسرة ورعايتها، وهذه هي سنة الحياة ورسالة المرأة لترعى أطفالها وبيتها، ورسالة الرجل في الحياة أن يعمل من أجل تأمين الحياة الكريمة لزوجته وأطفاله، لتكتمل الحياة بأداء كل من المرأة والرجل دورهم الحقيقي من أجل بناء الأسرة على الوجه الصحيح.

أهمية دور المرأة في المجتمع

المرأة بحق هي عماد الأسرة، ويتجلى دور المرأة الأساسي في بناء الأسرة ورعاية الأطفال وتربيتهم على الأخلاق الحميدة وعلى الدين الحنيف. ولكي تؤدي المرأة رسالتها بالأمومة والتربية لابد أن تكون مهيأة نفسيا واجتماعيا لهذه المهمة النبيلة والسامية، حيث أن دور المرأة في البيت يتعدى دور إعداد وتجهيز الطعام واللباس وتنظيم أمور البيت، إلى دورها الفاعل في إعداد أبنائها للانخراط في المجتمع والاندماج معه، فهي تدرب أطفالها علي التعامل مع الأخرين، وتدربهم علي أكتساب المهارات الاجتماعية، وتعليمهم كيفية التعامل باحترام، وتوضح لهم دورهم المهم في بناء المجتمع ونهضته، وحقهم في المشاركة الاجتماعية الصحيحة.

وبالأضافة لكل ما سبق، تواصل المرأة العطاء من خلال تأديتها رسالة العمل بعد الحصول على الشهادات العلمية العالية، التي تؤهلها لخدمة المجتمع والناس، من خلال مشاركتها في عملية التعليم ومحاربة الجهل وإعداد الأجيال الصالحة والناجحة، الذين تشجعهم على الثقافة والمعرفة التي تفيدهم ما بعد التعلم في حياتهم العملية. كما تعمل المرأة علي مساندة زوجها الرجل والوقوف إلى جانبه يدا بيد، من أجل مواجهة الشدائد والتحديات في الحياة، وتحمل الصعوبات التي تواجههم في تربية الأطفال وتعليمهم وتأمين مطالبهم. وقد تخرج المرأة للعمل لتساهم في تخفيف العبء عن زوجها ومشاركته المسؤوليات والمهام.

ولقد تفهمت كثير من المجتمعات المتحضرة دور المرأة وأكدت على أهمية دورها الرئيسي والكبير في صنع القرار، وتحمل المناصب المهمة والعالية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية، حيث أثبتت جدارتها بإعطائها حقوقها كاملة كالرجل في كافة مجالات الحياة بأهميتها من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية للهيئات والمنظمات الدولية التي تعني بحل قضايا المجتمع. لعبت المرأة دوراً كبيراً مساهمتها بسوق العمل إلى جانب الرجل، في حل مشكلة الفقر في رفع المستوي المعيشي للأسرة والمجتمع، وخاصة إذا كانت المرأة هي المعيل الوحيد والأساسي في أسرتها لتعمل من أجل تأمين حياة كريمة لعائلتها.

وتساهم المرأة في بناء المجتمع وتطوره ونموه من خلال المهام والأدوار المختلفة التي تؤديها في خدمته، ولا يمكن أن تستمر الحياة الاجتماعية وتتطور وتزدهر بدون وجود المرأة، ولا يمكن للرجل أن ينكر دور المرأة المكمل والأساسي في حياته وبيته وفي المجتمع بشكل عام.

وكما ذكرنا، تلعب المرأة دورا حيويا وفعالا في بناء المجتمع، فهي اللبنة الأساسية فيه، وهي كالبذرة التي تنتج ثمارا تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها؛ لذا علينا أن لا نغفل

عن دور المرأة في المجتمع، وأن نعطيها كامل حقوقها، ونضمن لها كرامتها، فهي من تبني الأجيال لينهضوا بحضارتهم، ويصنعوا مستقبلا واعدا لبلادهم.

تعليم المرأة

حرمت بعض النساء في كثير من البلدان العربية من حق التعليم في الماضي؛ وذلك لاعتقاد المجتمع بأنهن لسن بحاجة إلى شهادة تعليمية، ويكفيهن أن يتعلمن القراءة والكتابة، فالرجل في نظرهم أحق أن يَكون متعلما ومثقفا وناجحا في حياته العملية دون المرأة.

ولا نغفل هنا دور المرأة غير المتعلمة ولا نقلل من شأنها، فالله سبحانه وتعالى زرع فيها من الحب، والحنان، والخوف على أولادها ما يلزمها لرعايتهم والاهتمام بهم أحسن اهتمام، فهي بحبها تحرص على أن لا يصيبهم أي مكروه، وتحاول جاهدة أن تؤمن لهم من سبل الحياة بما يضمن مستقبلا واعدا ومشرقا لهم، سواء من النّاحية الاجتماعية أو من الناحية التعلمية، وتطمح كل أم إلى أن يعيش أبناؤها حياة أفضل من حياتها، وأن توصلهم لمراتب أعلى مما كانت تحلم بها. سواء أكانت المرأة متعلمة أو غير متعلمة، فهي أساس هذا المجتمع ومن واجبنا أن نعتني بها، ولا نقلل من قيمتها، فمن دونها فسدت المجتمعات، ولم تكن لتظهر الفئة العظمى من المفكرين، والمبدعين، والقادة؛ فهي التي تحرص على النهوض بهم وتوفير سبل الراحة والفرص لهم.

المرأة في الإسلام

لقد كفل ديننا الحنيف –على عكس اعتقاد البعض– للمرأة كافة حقوقها، ومنحها مكانة عظيمة سواء أكانت أما، أو زوجة، أو بنتا، أو أختا، فلها ما لها من الحقوق وعليها ما عليها من الواجبات، بل وأعطاها ميزات إضافية عن الرجل بأن جعلها الأم التي تكون الجنة تحت أقدامها، وأعطاها من الحسنات ما استحقت عندما تقوم برعاية

بيتها وتهيئته على أحسن وجه، وزوجها عندما تسانده وتقف معه في السراء والضراء، وتخفف عنه عبء وظيفته وتعب يومه، وأولادها الذين تسعى جاهدة على تربيتهم تربية صالحة.

المرأة في وقتنا الحاضر

برزت المرأة في عصرنا الحاضر ولعبت أدوارا عديدة تتميز وتتصف بالقوة والشجاعة، فظهرت المرأة رئيسة لبلدها، أو رئيسة للوزراء، والمرأة الطبيبة، والمرأة المهندسة، والمرأة المعلمة. بل وأكثر من ذلك، فقد تفوقت المرأة حتى في مجالات الحرف اليدوية التي عرفت بأنها تحتاج إلي قوة الرجال.

وهكذا، نجد أن المرأة قد برعت وتميزت في كل مجال دخلته بل اقتحمته بأصرارها وعزيمتها، ومن المؤكد انها ستبدع أكثر وأكثر إذا وجدت تشجيعا من كل طوائف المجتمع، وأن تتاح لها نفس الفرص التي تتاح للرجال، فلها الحق في البحث عن ذاتها، وممارسة المهنة التي تناسبها تماما كحق الرجل.

تمكين المرأة

أزداد الأهتمام بقضية تمكين المرأة منذ بداية العقد العالمي للمرأة وحتى مؤتمر بكين عام ١٩٩٦م، كما اتيحت لها الفرصة لممارسة دورها بفعالية مثل الرجل، والمساهمة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة الثقافيّة، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

وقد أولت العديد من المنظمات والهيئات والدول الاهتمام بهذا المجال، وذلك من خلال إقامة مجموعة من المؤتمرات والندوات، وأشارت هذه الفعاليات بكافة أشكالها المتنوّعة إلى أهمية تمكين المرأة، وإعطائها الحق الكامل بالعمل في كافة الميادين. ويعرف الدور الذي تؤديه المرأة بأنه: "مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة

اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة، وللدور أهمية اجتماعية؛ لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها".

أدوار المرأة في المجتمع

تتجلى مساهمة المرأة وأثرها في المجتمع من خلال عدة أدوار، منها:

١ – الأمومة

يعد دور الأمومة أهم الأدوار في حياة المرأة ودورا أساسيا في قيام المجتمع والحضارات والأمم، فدونه لا يمكن أن يكون لدينا علماء وعظماء يمنحون الحياة التغيير ويساهمون في تغيير الواقع تغييرا جذريا بما يفيد الإنسانية كلها.

ويشمل دور الأمومة الكثير من الأدوار الفرعية داخل مفهومه، ومنها:

- الاهتمام بأفراد العائلة ومشاكلهم.
- منح الدعم العاطفي والنفسي لأفراد العائلة خاصة في أوقات الشدائد بتثبيتهم واحتوائهم.
- التنشئة والتربية على المبادئ الصحيحة والقيم المجتمعية الحقة.
- ويتعدى دور المرأة من كونه مجرد تربية إلى كونه إعدادا لجيل يستطيع التعامل مع المجتمع، ويحسن قيمة العطاء ويفهمها، فتقوم المرأة برفد أبنائها بالمَهارات الاجتماعية كما توضح لهم حقوقهم وواجباتهم.

يشار إلى أن هذه الأدوار هي في قمة الأهمية كونها تقدم وتضمن الاستقرار العاطفي والنفسي لأفراد العائلة، وتصنع منهم أشخاصا متزنين أصحاب قيم وأخلاق ترفع المجتمعَ وتعلو به، مما ينعكس على المجتمع ككل، وكما يقول الشاعر حافظ إبراهيم:

الأُمُّ مَدرَسَةٌ إذا أَعدَدتَها أَعدَدتَ شَعباً طَيِّبَ الأَعراقِ

٢- تقديم الخدمات لأبناء المجتمع

إن هذا المفهوم الواسع يشمل الكثير من الأدوار الفرعية التي باستطاعة المرأة أن تؤديها في مجتمعها، ومن هذه الأدوار:

- العمل في الجوانب والمجالات التي تبرع فيها المرأة وترغب بها، وأخذ العلم المناسب والكافي الذي يرشحها للعمل بكفاءة في هذه المجالات.
- تعلم العلوم الشرعية والإقبال عليها حتى تستطيع المرأة توعية النساء اللواتي تعرضن للإساءات من قبل الرجال، وتعليمهن حقوقهن الشرعية.
- عمل الأعمال الخيرية وتخصيص جزء من وقتها لذلك؛ لما للمرأة من امتيازات وقدرات وسمات شخصية ونفسية، فقد أثبتت البحوث العلمية أنّ قدرة المرأة العاطفية هي أهم صفاتها، مما يساعدها على التّعامل مع بعض الحالات التي لا يستطيع الرجل التعامل معها كالحالات التي تخص النساء وما يتعلق بهن من اضطهاد وتعنيف لقدرتها ومهاراتها في الإقناع والتواصل والتأثير واستشارة العواطف؛ فالمرأة تستطيع أن تتولى الكثير من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تعنى بالأمور الأسرية والاجتماعية والحقوقية بكفاءة.

٣- مساندة الرجل (الزوج)

تلعب المرأة دورا مهما في حياة أسرتها، وفي مساندة زوجها والوقوف إلي جواره في وقت المصاعب والشدائد، فقد تعينه في الإنفاق فتعمل، وهذا مما لا يعد واجبا عليها، إنما تقوم به رغبة منها في مساعدة شريكها؛ حيث إن المرأة هي من تدفع الرجل وتحفزه ليخطو للأمام. وهناك أمثلة عديدة لزوجات كن العون لأزواجهم خلال الظروف الصعبة والمحن التي تعرضوا لها.

٤- توطيد العلاقات بين أفراد العائلة والمجتمع

تقوم المرأة بدورا مهما وفاعلا في توطيد الروابط الأسرية ودعمها، فنجد أن المرأة تشجع زوجها وأباها وإخوتها وعائلتها أجمع على صلة الأرحام ومشاركة الناس أفراحهم وأتراحهم، وزيارة المرضى، مما ينشر المحبة والتعاون، فتقوم الأجيال على المبادئ السامية وقيم الإسلام الحسنة والمحبة والود.

٥- النهضة العلمية

تؤكد المراجع التاريخية إن للمرأة دورا كبيرا في إعلاء النهضة العلمية في المجتمعات؛ حيث كان للمرأة حضور واسع في المجتمع الإسلامي منذ ظهوره، فقد كانت بمثابة المعلم والمتعلم، كما كانت تقصد ليؤخذ العلم عنها، إضافة لدورها في الإفتاء والاستشارات، ولم تكن جاهلة أو جالسة في بيتها يقتصر دورها داخله فقط.

ويزخر التاريخ الإسلامي بالكثير من الأمثلة التي تبين أهمية دور المرأة في نهضة العلم، كأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، والخنساء الأديبة والشاعرة، والعالمة عائشة الباعونية، والعالمة فاطمة بنت محمد بن أحمد السمرقندي.

٦- الدعوة

مما لاشك فيه، أن للمرأة دورا في جميع المجالات، فنجد في مواقف الصحابيات المؤمنات ما يؤكد أن للمرأة الدور الكبير الذي تستطيع أن تقدمه في سبيل الدعوة إلى الإسلام، فقد قال مرة أحد الذين يتعجبون من دور المرأة في الدعوة من غير المسلمين: "ومما يثير اهتمامنا ما نلاحظه من أن نشر الإسلام لم يكن من عمل الرجال وحدهم، بل لقد قام النساء المسلمات أيضا بنصيبهن في هذه المهمة الدينية"، وذلك لأن المرأة أكثر اندفاعا حيث إنها إذا آمنت بشيءٍ فإنّها تبذل وسعها في نشره ولم تبالِ في ذلك ولا تهتم للمصاعب التي تواجهها.

٧- دور المرأة في سوق العمل

نؤكد علي أهمية دور مشاركة المرأة العربية في سوق العمل؛ نظرا لكونها تشكل جزءا لا يستهان به من المجتمعات العربية، إذ تشكل ما نسبته ٥٠% من السكان و٦٣% من الطلاب الجامعيين، ولكنها بالرغم من ذلك لا تتجاوز نسبتها ٢٩% من الأيدي العاملة. ويتم تشجيع المرأة على المساهمة في سوق العمل من باب مكافحة الفقر، ورفع المستوى المعيشي للسكان من خلال دعم ميزانيّة الأسرة بما يوفره عمل المرأة لها من دخل، وخاصة إذا كانت هي المعيل الأساسي للأسرة.

٨- دور المرأة في التربية

كما ذكرنا سابقا، فإن الأم هي مصدر الرعاية والحنان في الأسرة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الطفل بحاجة في مراحله العمرية الأولى إلى الرعاية والاهتمام أكثر من حاجته إلى الأمور المادية. فالأم تعتبر المعلم الوحيد لطفلها ووظيفتها التربوية ذات أثر عميق في نفوسه؛ لما لها من دور في تنمية وعيه بذاته، وثقته بنفسه، وتكوين شخصيته وتهيئتها. وبسبب أهمية هذه المرحلة في حياة الطفل لا بد أن يبقى تحت مراقبة الأم ومتابعتها؛ إذ إن ما يتلقاه في السنوات الأولى يستمر معه لباقي حياته.

٩- دور المرأة في السياسة

تؤكد الاحصائيات الرسمية بأن السيدات تحظي بفرص محدودة من القيادة والمساهمة في العملية السياسية، على المستوين العالمي والمحلي. فالكثير منهن يعاني من التقييد في أدوارهن كناخبات أو مسؤولات؛ سواء في مكاتب الاقتراع، أو الخدمة المدنية، أو في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وهذا يحدث بالرغم من إثباتهن لقدراتهن كقائدات ورائدات في عملية التغيير، بالإضافة إلى حقهن في المشاركة في العملية الديمقراطية بشكل متساو مع الرجل. وتواجه النساء العديد من المعوقات التي

تحول دون مشاركتهن في السياسية؛ كالحواجز الهيكلية التي تفرض من خلال مؤسسات وقوانين عنصرية لا تزال تحد من خيارات المرأة في الترشح للمناصب.

١٠- دور المرأة في الزراعة

تساهم المرأة بشكل أساسي في الأنشطة الزراعية والاقتصادية الريفية في البلدان النامية، ويختلف دورها اختلافا كبيرا بين منطقة وأخرى نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في قطاع الزراعة. وكثيرا ما تتكفل المرأة بإعالة أسرتها، وتتبع طرقا وأساليب معينة لكسب العيش، فهي تعمل كمزارعة في مزرعتها الخاصة، أو دون مقابل في مزرعة أسرتها، أو بأجر أو دون أجر في مزارع المؤسسات الريفية. ويتمثل دورها في إنتاج المحاصيل الزراعية، وتجهيز الطعام، والعناية بالحيوانات، وجلب الماء، والعمل بالتجارة والتسويق.

ووفقا للدراسات فإن النساء يمثلن ٤٣% من القوى الزراعية في البلدان النامية، كما تصل نسبة النساء العاملات في الزراعة إلى ما يقارب ٥٠% في أفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا والصحراء الكبرى، و٢٠% في أمريكا اللاتينية.

١١- دور المرأة في القوات المسلحة

اقتحمت المرأة مجالا كان يعد حكرا علي الرجال وحدهم دون غيرهم، وهو المجال العسكري، وتؤكد الأحصائيات الحديثة أن عدد النساء في بعض الجيوش أصبح مقاربا لعدد الرجال. وتختلف النسب المئوية بين عدد الرجال وعدد النساء من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا للحاجة والحوافز والقوانين التي تعتني بانضمامهن للقوات المسلحة، وتتراوح هذه النسب بين ٥% إلى ٢٥% أو أكثر في بعض الجيوش.

وتساهم النساء في القوات المسلحة في عدة مجالات؛ كالإدارة، وأماكن المراقبة، والصحة، والهندسة، والإطفاء، ودراسة المواكب. وما زال عدد البلدان التي تعطي

للنساء مهاما نشطة في الجيش والجبهات الفاعلة قليلا، بالرغم من بلوغهن لرتب عسكرية عالية، وتسلمهن لمهام مختلفة في جيوش العالم.

١٢- دور المرأة في الطب

منذ القدم كان للنساء دور أساسي في الرعاية الصحية، وذلك من خلال التمريض، واستعمال الأعشاب الطبية، وتأمين العلاجات المنزلية، أما الطب كمهنة فقد اقتصر على الرجال وحدهم. ففي بدايات القرن الخامس عشر صدر قانون في أوروبا يمنع ممارسة الطب دون التدرب في الجامعات، ولم يكن مسموحا للنساء الالتحاق بالجامعات حتى بدايات القرن العشرين. ونرى اليوم النساء ينافسن الرجال في هذا المجال، ولكن بالرغم من ذلك نرى اختلافات في الاختصاص الطبي بين الجنسين؛ إذ تفضل النساء التخصصات التي تتلاءم مع حياتهن العائلية، لذا فإنهن يفضلن اختيار الطب العام أو طب الأطفال أو الطب النفسي أو النساء والتوليد على تخصصات الجراحة والقلب.

ومن الصعوبات التي تواجه الطبيبات فرق الأجور المدفوعة لهن، فبناء على دراسة أُجريت عام ٢٠١١ أشارت أنّ الطبيبات يحصلن على ٧٩% من رواتب زملائهن من الأطباء والجراحين، كما تحصل طبيبات الأطفال على ما نسبته ٦٦% من رواتب أطباء الأطفال الذكور بالرغم من أنهن يمثلن الأغلبية في هذا الاختصاص. كما تعاني الطبيبات أيضاً من عدم مشاركتهن في القرارات الإداريّة، وعدم شمولهنّ بنظام الترقيات والمكافئات. وتشير الإحصائيات الحالية إلى أنه بحلول عام ٢٠١٧ قد يصبح عدد الطبيبات الإناث يفوق عدد الأطباء الذكور، بما تجاوزنه من صعوبات دراسية ومجتمعية وإثباتهن لجدارتهن وكفاءتهن نرى اليوم طبيبات يتولين إدارة المستشفيات بطريقة ناجحة، ويحصلن على جوائز نوبل لإنجازاتهنّ الطبية، بعد أن كان المجتمع يشكّك في قدراتهنّ على مزاولة هذه المهنة.

الفصل الثاني

مكانة المرأة في الوطن العربي

وضع المرأة في العالم العربي

بنظرة فاحصة لوضع المرأة خلال مراحل التاريخ المختلفة، يمكننا أن نجزم بأن وضع المرأة في العالم العربي لم يكن مختلفا عن ما كان عليه في مناطق أخرى من العالم، حيث مر هذا الوضع عبر مراحل التاريخ بمظاهر من التمييز، مما أدى لخضوع المرأة لمجموعة من القيود التي أهدرت حقوقها وكبلت حرياتها؛ حيث تأسست بعض هذه القيود على المعتقدات الدينية. ولكن، العديد من هذه القيود ترجع إلى الثقافة كما تنبع من التقاليد أكثر من كونها قائمة على المعتقدات الدينية.

وتمثل هذه القيود عقبة نحو حقوق وحريات المرأة، وتنعكس بالتالي علي القوانين والتشريعات المتعلقة بالعدالة الجنائية والاقتصاد والتعليم، وكذا، الرعاية الصحية والمهنية، حيث كانت الرعاية الصحية المراة عربية مهدرة، وكان الرجال الذين يسيطرون عليها في كل شيئ.

المرأة العربية قبل الإسلام

ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض الكتاب ناقشوا وضع المرأة في الجزيرة العربية قبل الاسلام، ووجدوا أنهم أمام وضع مختلط، فوفقا للعرف القبلي الذي كان بمثابة القانون القائم آنذاك، لم يكن للمرأة أي وضع قانوني يذكر، لقد بيع النساء عن طريق أولي أمورهن والذين كانوا بدورهم "كتجار إناث" يقبضون الثمن في المقابل.

وكان هذا الزواج قائم على الإرادة المنفردة للزوج، ولم يكن للنساء الحق في الملكية أو الإرث.

ويذهب بعض الكتاب، بأن المرأة كانت أكثر تحررا قبل الإسلام عن ما كان عليه وضعها بعده، ويستشهدون على ذلك بالزواج الأول لمحمد نبي الإسلام؛ والذي كان زواجا عن طريق طلب خديجة بنت خويلد حيث أرسلت إحدى صديقاتها؛ وهي نفيسة أخت يعلى بن أمية إلى النبي محمد صل الله عليه وسلم تعرض عليه الزواج منها، وكانت السيدة خديجة ذات شأن في قومها وتاجرة ذات مال.

وكذا، يعول بعض الكتاب على نقاط أخرى، منها: عبادة العرب لـ "اللات"؛ وهي إحدى الأصنام التي عبدها العرب قبل الإسلام، حيث كان الصنمين "مناة" و"العزي" يشكلن ثالوثا أنثويا عبده العرب وبالخصوص ممن سكن مكة المكرمة.

وتعتبر المؤرخة السعودية "هاتون الفاسي"، أن حقوق المرأة العربية تضرب بجذورها في عمق التاريخ، وتستعين بذلك بأدلة من الحضارة النبطية القديمة الموجودة في الجزيرة العربية، فقد وجدت أن المرأة العربية في ظل هذه الحضارة كانت تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وأشارت "الفاسي" إلى أن المرأة فقدت الكثير من حقوقها في ظل القانون اليوناني والروماني قبل دخول الإسلام، وقد تم الإبقاء على هذه المعوقات اليونانية الرومانية في ظل الإسلام.

ويختلف وضع المرأة على نطاق واسع في جزيرة العرب قبل الإسلام من مكان لآخر وفقا لإختلاف الأعراف والعادات الثقافية للقبائل التي كانت متواجدة آنذاك؛ حيث كانت قوانين المسيحية واليهودية مهيمنة للغاية بين الصابئة والحميريون في الجنوب المزدهر من المنطقة العربية. في أماكن أخرى مثل مكة المكرمة حيث مولد النبي محمد كان لمجموعة من القبائل الحق في المكان؛ وكان ذلك أيضا ينطبق مابين ساكني الصحراء من البدو، ويختلف الوضع باختلاف العرف من قبيلة لأخرى، وبالتالي لم يكن هناك تعريف واحد لا للدور الذي اضطلعت به المرأة ولا للحقوق التي حصلت عليها قبل مجيئ الإسلام.

المرأة العربية بعد الإسلام

دخل الإسلام شبه الجزيرة العربية في القرن السابع لميلاد السيد المسيح، ولعب دورا كبيرا في تحسين وضع المرأة بالمقارنة بالوضع الذي كانت عليه في الجاهلية، فوفقا للنصوص القرآنية، فإن للنساء ما على الرجال ولهن مالهم، فكانت مساواة بينهما في المسئوليات والواجبات؛ حيث نص القرأن: "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ" الأية ١٩٥ سورة آل عمران.

وتصدي الإسلام لعادة "وأد البنات" والتي كانت عادة جاهلية ترجع إلى الموروث الثقافي عند بعض العرب؛ حيث كانو يدفنون الإناث أحياء بعد الميلاد مباشرة، وقد قص القرأن ذلك بقوله: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِٱلْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ" سورة النحل ٥٨:٥٩.

وعن أم المؤمنين عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يلي من هذه البنات شيئا فأحسن إليهن كن له سترا من النار"

ويصف "ويليام مونتجمري" أستاذ الدراسات الإسلامية التحول في وضع المرأة بعد الإسلام، قائلا: "صحيح أن الإسلام لا يزال، في نواح عدة، دين ذكوري، لكني أعتقد أنني قد وجدت أدلة في بعض المصادر حديثة العهد بالرسالة؛ والتي توضح أن وضع المرأة قد تحسن كثيرًا في ظل الإسلام. ويظهر ذلك في بعض الأجزاء من شبه الجزيرة العربية ولا سيما في مكة المكرمة، حيث كان نظام الإنتساب للأم أو مايعرف بـ "الطوتمية" موجودا عند بعض القبائل، ولكن في ظل الإسلام تحول إلى نظام الأب الواحد".

ويمكن أن نؤكد، أن الإصلاحات بدأت مبكرا في ظل الإسلام، وكان من ضمنها الإصلاحات في مجال حقوق المرأة مما تعلق بالزواج والطلاق والإرث، حيث جاء الإسلام ليحظر عادة "وأد البنات"، ويعترف للمرأة بالشخصية القانونية الكاملة. كما أقر لها الإسلام الحق في المهر عند الزواج تأخذه ويصبح جزء من ذمتها المالية، لا كما كان في الجاهلية ثمن بيعها يقبضه الأب بالنيابة عنها.

وهكذا، ووفقا للشريعة الإسلامية، لم يعد ينظر للزواج على أنه مجرد صفقة أو تجارة، ولكنه أصبح عقدا تمثل فيه موافقة المرأة الركن الأساسي لإنعقاده. فضلا عن ذلك، أُعطيت المرأة في ظل الشريعة الإسلامية حقوق الإرث، بعد أن كان المجتمع الأبوي في الجاهلية يحصر الإرث في الأقارب من الذكور. وتقول "آن ماري شيمل": "بالمقارنة مع وضع المرأة قبل الإسلام، فإن التشريع الإسلامي يعني تقدما هائلا؛ حيث أصبح للمرأة الحق وفقا للنصوص الإسلامية أن تدير ثرواتها التي حصلت عليها عن طريق الإرث أو التي كسبتها من عملها الخاص".

ويقول (ويليام مونتجمري): "بأنه إذا ما نظرنا للتاريخ وقت بداية الإسلام فسنجد بأن النبي محمد؛ كان الشخصية التي شهدت لصالح حقوق المرأة وساعدها على تحسين أوضاعها بشكل كبير".

ويفسر (ويليام مونتجمري) ذلك "بأنه في الوقت الذي ظهر فيه الإسلام، فإن ظروف المرأة كانت في وضع مروع؛ فلم يكن لها الحق في التملك، وإنما هي جزء من ممتلكات الرجل؛ إذا مات ورثها أبناؤه من بعده بالرغم من ذلك المناخ السائد عند دخول الإسلام إلا أن النبي محمد أعطى للمرأة حقوق الملكية، والتعليم، والحق في الطلاق وأعطى لها بعض الضمانات الرئيسية، والتي تتأسس على منحها حقوقًا وإمتيازات في مجال الحياة الأسرية، حيث الزواج والتعليم والمكانة الإقتصادية، إلى جانب الحقوق التي تساعد على تحسين وضعها في المجتمع."

حال المرأة الأوربية

إن المرأة الأوربية قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية لم يكن حالها بأفضل حال من المرأة العربية في بعض المجتمعات النامية حين كانت أوروبا تعيش فترة الظلام في ظل سيطرة الكنيسة على أوروبا والعالم الغربي، وكان هناك مايعرف بصكوك العفة التي كانت توضع للمرأة المتزوجة لمنعها من الزنا وغيره، إلا أن الثورة الفرنسية وبدء مرحلة العلمنة أو فصل الدين عن الدولة بالإضافة إلى الثورة الفرنسية والحرب العالمية جعلت المجتمعات الغربية في مأزق كبير جدا من هذه الناحية وجعلت المجتمعات الأوروبية تقر مكرها بمبدأ حرية المرأة وأخذ حقوقها.

فالحروب العالمية خلفت ورائها الملايين من القتلى الذين كان معظمهم من الرجال الذين هم ركيزة الجيوش التي حاربت، مما خلف الملايين من الأرامل والعائلات التي بلا معيل، فأضطرت المرأة للخروج إلى ميدان العمل في المصنع وغيره لتحصل قوت عيالها. هذا بالإضافة إلى تغير المفاهيم الاجتماعية والدعوة المفرطة للتحرر في أوروبا بعد فترة قاسية عاشتها جراء تسلط الكنيسة واستبدادها في فرض الرأي الديني وصل إلى حد إعدام العلماء لمجرد رأي مخالف للكنيسة كما حصل حين أعدمت الكنيسة العالم "جاليلو" لإثباته نظرية دوران الأرض.

العالم العربي المعاصر

المرأة العربية في استطلاعات الرأي

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة "تومسون رويترز" وشمل اثنتين وعشرين دولة عربية، أن ثلاثا من بين الدول الخمس التي طالتها انتفاضات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ – تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا– احتلت المراتب الأخيرة ضمن قائمة الدول العربية التي تراجعت فيها حقوق المرأة. فقد احتلت مصر –طبقا للاستطلاع– المرتبة

الأخيرة على القائمة بعد كل من العراق والسعودية، وجاءت كل من اليمن وسوريا في المرتبتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة على التوالي.

واستندت نتيجة الاستطلاع إلى تقييم ٣٣٦ خبيرا في حقوق المراة لمدى احترام الحكومات العربية للبنود الأساسية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى مدى انتشار ظاهرة العنف ضدها وتمتعها بحقوقها في الإنجاب، ونوع المعاملة التي تلاقيها داخل أسرتها، ودورها في السياسة والاقتصاد.

ولقد فاجأت الدراسة المراقبين بوضع جمهورية جزر القمر، حيث تتولى المرأة 20% من الحقائب الوزارية– على رأس قائمة الدول العربية من حيث مدى احترامها لحقوق المرأة، وتلتها كل من عمان والكويت والأردن ثم قطر.

وأرجع الاستطلاع احتلال مصر المرتبة الاخيرة لوضع المرأة المصرية "السيئ للغاية" حسب رأي الخبراء في معظم مجالات احترام حقوق المرأة ومنها انتشار التحرش الجنسي وختان البنات وتصاعد ظاهرة استغلال النساء، وتراجع الحريات منذ انتفاضة عام ٢٠١١.

وبشأن العراق الذي احتل المرتبة الحادية والعشرين، أشارت الدراسة إلى أن البلاد أصبحت اليوم أخطر مما كانت عليه تحت حكم صدام حسين، من حيث العنف الذي تتعرض له المرأة.

كما أرجع الخبراء احتلال السعودية المرتبة العشرين، لعدم مشاركة النساء في السياسة ومنعهن من قيادة السيارات، وفرض موافقة ولي أمرهن للعمل أو السفر، والتمييز ضدهن في أماكن العمل؛ هذا بالرغم من التقدم الذي حققته المملكة في مجال فرص التعليم للنساء وتمتعهن بالرعاية الصحية، وحقوقهن في الإنجاب وتقلص درجة العنف ضد المرأة.

أما بالنسبة لـ سوريا، وهي رابع أسوأ دولة عربية –وفقا للاستطلاع– فقد تضررت حقوق السوريات بشدة وسط حرب أهلية مستعرة منذ ٢٠١١م، حيث ارتفعت معاناتهن وأضحت الأرامل تلعبن دور الرجل في إعالة أبنائهن. تضاف إلى ذلك مخاوف الكثير منهن من نفوذ المتشددين الإسلاميين الذين بسطوا سيطرتهم على بعض مناطق البلاد.

وبالنسبة لدولة اليمن الذي احتل المرتبة الثامنة عشرة، حسب الاستطلاع، فتواجه المرأة معركة صعبة للحصول على حقوقها بدرجة كبيرة، حيث يتفشى فيها زواج القاصرات، وينشط فيها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي يتبنى تفسيرا متشددا للإسلام.

وشغلت ليبيا المركز التاسع في القائمة، وسجل الخبراء مخاوف من تعرض حقوق المرأة لانتهاكات جديدة، وسط الصراع الدائر بين الزعماء القبليين والتيارات الإسلامية المتشددة على اقتسام مغانم ما بعد الثورة.

واحتلت تونس، مهد ثورات الربيع العربي المرتبة السادسة، إلا أن ناشطات تونسيات يشعرن بقلق إزاء خطر تولي متطرفين إسلاميين دور شرطة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وممارسة ضغوط على الفتيات.

ورغم الصورة القاتمة التي رسمتها هذه الدراسة في بعض الدول– وخاصة تلك التي تمر بتجربة ثورات الربيع العربي–فإن العديد من الناشطات العربيات أصبحن أكثر وعيا بحقوقهن، ويسجلن أن الدفاع عن حقوق المرأة أنشط بكثير من ذي قبل.

حقيقة الوضع في بعض البلدان العربية

١– الوضع في السعودية

قرر العاهل السعودي في ١١ يناير عام ٢٠١٣م تعيين ثلاثين امرأة في مجلس الشورى، في بادرة هي الأولى في السعودية، حيث تمنع المرأة من قيادة السيارة، ولا تزال تابعة للرجل. ومعظم المعينات في المجلس، وبينهن أميرتان، من الجامعيات، أو ناشطات المجتمع المدني. ومن هؤلاء على وجه الخصوص، ثريا عبيد، التي كانت تولت منصب أمين عام مساعد في الأمم المتحدة؛ وهي أول عربية ترأس وكالة تابعة للأمم المتحدة.

ويوصف الملك عبد الله بن عبد العزيز في المملكة السعودية، بأنه إصلاحي حذر في بلد تناهض فيه المؤسسة الدينية المتشددة إجمالا حقوق المرأة، وتمتلك تأثيرا كبيرا في الرأي العام. ولا يملك مجلس الشوري سلطة التشريع، ولكنه يقدم المشورة للحكومة، حول السياسات العامة للبلاد. غير أنه مع ذلك يعكس رغبة في إشراك النخب السعودية في عملية اتخاذ القرار الذي لا يزال في أيدي الأسرة المالكة.

ويبقى وضع المرأة في السعودية دون المعايير العالمية، وهي تخضع لقراءة متشددة للشريعة الإسلامية تفرض عليها العديد من الضوابط، وتمنعها مثلا من قيادة السيارة، أو السفر للخارج بدون إذن ولي أمرها. كما أن الاختلاط ممنوع في الدراسة والعمل، وتصدى مشايخ الدين بشدة لمحاولات نادرة لتجاوز منع الاختلاط.

٢- الوضع في تونس.

قد يمثل دستور تونس الجديد بداية مرحلة تغيير جذري بالنسبة للمرأة، وذلك بعد إدراج مادة تنص على المساواة بين الجنسين في المجالس التشريعية، وعلى اتخاذ خطوات لمكافحة العنف ضد المرأة، وتلك سابقة في العالم العربي.

وتقول السيدة "لبني الجريبي"، من حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وهو حزب علماني، إن هذه المادة "بمثابة ثورة في حد ذاتها، إنها خطوة كبيرة وتاريخية ليس فقط للمرأة التونسية، وهي بالنسبة لي لحظة مؤثرة للغاية".

وأقرّت "الجيريبي"، وهي أستاذة الهندسة بجامعة السوربون سابقا والمحاضرة بكلية الهندسة في تونس، إن ضمان التمثيل المتكافئ بين الر جل والمرأة في المجلس التشريعي قضية لم تكن تخطر على بالها حتى أختيرت عضوة بالمجلس الوطني التأسيسي عام2011 ، والذي كان منوط به رسم مسار جديد لتونس، عقب الانتفاضة التي أنهت عقودا من حكم الرئيس زين العابدين بن علي وأطاحت به في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

وأردفت قائلة: "كنت أعتقد دائما أن الأمر قضية تخص المرأة، ولكننا في حزب التكتل للعمل والحريات كنا نجد صعوبة في العثور على نساء للمشاركة في العملية السياسية، فهنا تسود الثقافة الذكورية، وإذا لم نبدأ نحن في تغييرها فلن تتغير". وقد وصفت "الجيريبي" هذه المادة بالتاريخية.

ولاقت مقترحات "الجيريبي" معارضة شديدة في الجمعية التأسيسية، وأدت إلى نقاش محموم استمر أكثر من ثلاثة أيام مما هدد بعرقلة إقرار الدستور.

وتعلق السيدة "فطومة عطية– ٦٠ عاما، عضوة المجلس التأسيسي المستقلة: "كنت أول سيدة أعمال في تونس، وأصبحت كذلك ليس لأن أحدا قرر مشاركة المرأة في هذا المجال أو منحني الفرصة لذلك، بل لأنني أردت أن أكون سيدة أعمال، وطالبت بحقوق في المساواة".

وأضافت: "كلي قناعة بأن المرأة عليها أن تأخذ مكانها بنفسها ومن خلال إرادتها الشخصية وكفاءتها". والجدير بالذكر أن القانون التونسي يحظر تعدد الزوجات، ويجعل الطلاق بيد المحكمة لا بيد الرجل.

٣- الوضع في مصر

طالما لعبت نساء مصر دورا مؤثرا في السياسة والمجتمع المصري، ولكن وضعهم تدهور في الآونة الأخيرة حتى صنفت منظمات حقوقية دولية مصر أنها أحد أسوأ دول العالم معاملة النساء، فتواجه المرأة المصرية اليوم تحديات جمة واضطهاد يشمل العديد من نواحي الحياة، ولعل أبرزها: العنف الأسري والتحرش الجنسي وختان الإناث، وغيرها.

ولقد ارتبطت النهضة النسائية في مسيرتها الطويلة التي امتدت قرابة القرن ونصف القرن، بقضايا مجتمعية طرحتها ضرورات التقدم، فعندما بدأ محمد علي باشا؛ مؤسس مصر الحديثة في تأسيس الدولة العصرية، ارتبط ذلك بضرورة تحديث المجتمع لخدمة هذه الدولة، وضرورة تعليم المرأة، فنشأت مدرسة المولدات سنة (١٢٤٨هـ-١٨٣٢م) لتخريج القابلات، أو ما يعرف الآن بإخصائيات أمراض النساء. وفي سنة (١٢٨٩هـ=١٨٧٢م) أصدر رفاعة الطهطاوي كتابا مهما بعنوان "المرشد الأمين للبنات والبنين" طرح فيه بقوة قضية تعليم الفتاة، وكان لهذه الدعوات وغيرها أثرها في المجتمع؛ فساندت زوجة الخديوي إسماعيل إنشاء أول مدرسة حكومية لتعليم البنات في مصر سنة (١٢٩٠هـ= ١٨٧٣م) وهى المدرسة "السيوفية" التي ضمت بعد ٦ أشهر من افتتاحها ٢٨٦ تلميذة.

وشهدت تلك الفترة نهضة صحفية حيث تم تأسيس صحافة نسائية تتبنى القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود التقاليد، فأصدرت السيدة "هند نوفل" أول مجلة مصرية هي "الفتاة" في ٢٠ من نوفمبر ١٨٩٢م بالاسكندرية، كما أصدرت السيدة "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة".

ولقد ساندت المرأة قضية التعليم للجميع في سبيل النهوض بالمجتمع، فتبرعت الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل بأرض كانت تملكها لإقامة مبنى للجامعة الأهلية؛ وهي

جامعة القاهرة الأن بالجيزة، ووهبت مجوهراتها الثمينة للإنفاق على تكاليف البناء، وأوقفت أراض زراعية شاسعة للانفاق على مشروع الجامعة. وفي عام (١٣٤٧هـ= ١٩٢٨م) التحقت المرأة بالجامعة المصرية، واستمرت مسيرة تعليم المرأة حتى وصل عدد المدارس الحكومية للبنات عام (١٩٤٥م) حوالي ٢٣٢ مدرسة تضم حوالي ٤٤٣١٩ طالبة.

وتمثل ثورة ١٩١٩م حجر زواية في تاريخ مصر الحديث، حيث اشتعلت الثورة الشعبية في كل فئات الشعب المصري رجاله ونسائه. فقد ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يألفها المجتمع المصري لفترة طويلة من السنوات وذلك بخروجها لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في التاسع من مارس عام ١٩١٩م. وفي يوم ١٤ مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهن السيدتين (حميدة خليل) و (شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة (ملنر)، بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع التى عقد بمقر الكنيسة المرقسية في ١٢ / ١٢ / ١٩١٩م، ردا علي الإنجليز للوشاية والتفرقة بين المسلمين والأقباط. وفي عام 1920 تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول، حيث تم انتخاب السيدة هدى شعرواى رئيساً لها، واستمر الكفاح الإجتماعى والسياسى مواكباً لأحداث مصر الكبيرة وأهمها قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨م.

ونشير إلي أن المرأة المصرية لعبت دورا مهما في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت السيدة "هدي شعراوي" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي بروما سنة (١٩٢٣م). وأسهم صدور دستور ١٩٢٣ دون أن يعطيها حقوقها السياسية في تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة علي هذه الحقوق.

ولم تكتفي المرأة المصرية بذلك النشاط وتلك الجهود، ولكنها سعت لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضاياها، فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (١٩٢٥م) بعنوان "المصرية" باللغتين العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة (١٩٤٢م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب " بنت النيل" سنة (١٩٤٩م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (١٩٢٤م).

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترسخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد حصلت على حق الانتخاب والترشيح عام ١٩٥٦، ودخلت البرلمان، وتقلدت الوزارة فكانت وزيرة للشئون الاجتماعية ١٩٦٢، وشاركت في الحياة الحزبية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات غير الحكومية، وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة وتوج ذلك بتعيينها في بعض الهيئات القضائية.

الوضع بعد ثورة ٢٥ من يناير 2011، يعتبر المراقبون أن المشاركة الملحوظة للنساء في انتخاب الرجال في البرلمانات إنجازا، فهناك بالفعل مشاركة ملحوظة بشكل كبير للنساء في الاستفتاءات الدستورية وفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ففى الانتخابات البرلمانية تواجدت النساء بالأساس كناخبة وبصورة استثنائية كمرشحة؛ حيث لم تتخطى نسبة تمثيلها في البرلمان2% ، أما في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ فلم تترشح أية سيدة.

إلا أنه بالرغم من ذلك فهناك محطات هامة في إطار الحراك النسائي المصري، فنجد بعض السيدات شغلن منصب الوزيرة، مثل: الدكتورة درية شرف الدين وزير الإعلام، وبعد ذلك، الدكتورة هالة وزير الصحة، وهي مناصب وزارية كانت حكرا للرجال لفترات طويلة.

٤- الوضع في الجزائر

يسجل التاريخ للمرأة الجزائرية دورها البطولي لنصرة قضايا وطنها، ومقاومة المحتل الغاشم، فقدمت المرأة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر مثالا للشجاعة والتضحية والبطولة. وقد سجل التاريخ نساء قدن المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، ونذكر هنا "لالا فاطمة نسومر" التي كانت تمتاز بخصائص مكنتها من قيادة الثورة الشعبية في منطقة القبائل، وتمكنت من تحقيق انتصارات على الجيش الفرنسي، وبذلك ذاع صيتها في كل أرجاء الوطن واستطاعت أن تبث الرعب في أوساط الجيش الفرنسي، وقد شاركت في أغلب المعارك وحققت انتصارات كبيرة.ا كما قدمت نساء آخريات مساعدات كبيرة للمقاومة الشعبية بالمؤن والعتاد والدعم المعنوي من أجل محاربة الأستعمار وإفشال مخططاته، ولم تثن سياسة التنكيل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي المرأة الجزائرية في أداء دورها بكل الوسائل.

وكانت المرأة الجزائرية عنصرا أساسيا في الثورة الجزائرية إذ وقفت إلى جانب الرجل وتحملت مسؤوليات سياسية وعسكرية، وكانت سندا قويا للكفاح المسلح، وأبلت المرأة سواء في الريف الجزائري أو في المدينة البلاء الحسن من أجل خدمة الثورة، وكانت مساهمتها على مختلف المستويات.

ولقد كان للمرأة الجزائرية دورا بارزا في دخول معترك الحياة السياسية والمنافسة علي مقعد رئيس الجمهورية، ونذكر هنا زعيمة حزب العمال الجزائرية لويزة حنون التي قدمت ملف ترشحها أمام المجلس الدستوري لدخول الانتخابات الرئاسية في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٤. وهذه هي المرة الثالثة التي تترشح فيها لويزة حنون للانتخابات الرئاسية، وقد حلت الثانية بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات2009 م. وقد اعتاد الجزائريون وجودها في المشهد السياسي كما لا يجادل كثيرون في مستواها أو كفاءتها،

٥- الوضع في سوريا

يتهم عبد الرحمن الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد النساء بأنهن "اقتسمن مع الذكور أعمال الحياة قسمة ضيزى، وتحكمن بسن قانون عام، جعلن نصيبهن به هين الأشغال بدعوى الضعف ،ونوعهن مطلوبا بإيهام العفة، وجعلن الشجاعة والكرم سيئتين فيهما، محمدتين في الرجال، وجعلن نوعهن يهين ولا يهان، ويظلم أو يظلم فيعان"، "والحاصل أنه قد أصاب من سماهن بالنصف المضر". أي أنه بتحليله الدقيق العلمي الرائع لأسباب تخلف العرب، ودعوته لنهوضهم، لم يكن على نفس القدر من العلمية والموضوعية في حديثه عن النساء،

يدعو "عبد الرحمن الكواكبي" في كتابه "أم القري" إلى تعليم النساء، مبينا أن أحد اسباب الانحلال تركهن جاهلات، مبينا "أن ضرر جهل النساء وسوء تأثيره في أخلاق البنين والبنات أمر واضح غني عن البيان". إلا أنه دعا في نفس الوقت إلى أن "بالحجب والحجر الشرعيين" للنساء في البيوت إغلاق باب الفجور وإفساد الحياة الشريفة.

ولم يكن رأي النهضوي الحلبي "فرنسيس مراش" بأفضل من رأي الكواكبي، فقد طالب بقصر تربية المرأة على دائرة التعليم الأولى: "فالدراسة المتعمقة للعلوم تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، لأن ذلك سيوقظ فيها الميل إلى الحرية والرغبة في الاقتداء بالرجل، فتهمل واجباتها المنزلية وأطفالها، وربما يعن لها أن تضع نفسها فوق الرجل".

فقد كانت آراء النهضويين الذين عاشوا في لبنان، مثل: أحمد فارس الشدياق، وبطرس البستاني، وفرح أنطون، أكثر تنورا، إلا أن تأثيرها لم يكن كافيا على ما يبدو لتغيير العقلية الذكورية المسيطرة على سكان بلاد الشام آنذاك.

لقد أثر المناخ العام بهذا الموقف المتحفظ من تحرر المرأة على مشاركتها في الحياة العامة، ورغم ذلك، كان هنالك مجموعة من الرائدات اللاتي اقتحمن الحياة العامة

عنوة، وناضلن كثيرا لإسماع صوت المرأة، ورغم أن نشاطهن الأساسي تركز في الصالونات الأدبية والمجلات النسائية، إلا أن مشاركتهن في الهموم العامة والحياة السياسية تركت بصمة واضحة لا يمكن إنكارها، مثل لبيبة هاشم، التي أصدرت عام ١٩٠٦ مجلة (فتاة الشرق)، وماري عجمي، التي أسست عام ١٩١٠ مجلة (العروس) وأسست جمعيات نسائية عدة ،في مسيرة الكفاح والنضال ضد الحكم العثماني،فقد اتضحت مسيرتها النضالية حين التقت بالمناضل بترو باولي، لكن الأتراك قبضوا عليه، وأعدم مع مجموعة الشهداء في ٦ أيار، وبقيت وفية له لم تتزوج أبدا، وقد أجج إعدامه الغضب والحقد في نفسها أكثر من قبل على الاستعمار، فازداد نضالها حماسة.

كما واجهت ماري عجمي الاستعمار الفرنسي بنفس الروح النضالية، ورفضت كل محاولات رشوتها واستمالتها من قبله وحمت هي ورفيقاتها أناسا كثيرين من أعواد المشانق التركية، كما قال الدكتور أحمد قدري الترجمان، أحد الثوار، وأسست عدة جمعيات نسائية، لأهداف سياسية في المرحلة الأولى، ثم لأهداف ثقافية واجتماعية، (أسست عام 1933 الاتحاد النسائي العربي السوري) الذي ضم عشرين جمعية نسائية. هذا عدا عن تأثير النهضويات اللبنانيات كزينب فواز، التي عاشت جزءا من حياتها في سوريا، ودعت إلى مشاركة المرأة في الشؤون السياسية، ولكنها كانت في نفس الوقت مع حجب المرأة!

وهكذا نرى أن مساهمة المرأة في الحياة السياسية بدأت خجولة في نهايات عهد الحكم العثماني في بدايات القرن العشرين، واقتصرت على مساعدة المناضلين وتخبئتهم عن أنظار المستعمر، دون مشاركة جدية فاعلة في الحياة السياسية، إلا أن حادثة شهداء ٦ أيار الذين أعدمهم الوالي العثماني جمال باشا السفاح، والذين كانوا من خيرة رجال وشباب سوريا، دفع المرأة على ما يبدو أكثر من قبل للتفاعل مع مجريات الأحداث السياسية، وإن بقي ذلك محدودا، ولم تظهر في سوريا في تلك الآونة حركة

نسوية واضحة الأهداف والمعالم كما في مصر، أو قائدة بمستوى السيدة هدي شعراوي، التي قادت أول مظاهرة نسائية في مصر والعالم العربي ١٩١٩ سارت في شوارع القاهرة، وقدمت مذكرات للسفارات الأجنبية، فيها مطالب سياسية، والتي انشقت مع من معها من النسوة عن حزب الوفد،عندما لم يشرك سعد زغلول المرأة بالهيئة البرلمانية بعد الثورة، وشكلت تنظيما نسائيا منفصلا عن الوفد باسم(جمعية الاتحاد النسائي) عام 1923 لعب دورا سياسيا، بالإضافة لدوره الاجتماعي.

المرحلة النهضوية الثانية وهي مرحلة الأنتداب الفرنسي (1920 – 1946)، كانت في نفس الوقت مرحلة صعود البرجوازية العربية الناشئة، ففي تلك الفترة بدأت مطالب حركة تحرر المرأة تتصاعد، وغدت مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية أكثر وضوحا، وكمثال على الفكر النهضوي هنا نذكر بعض الأسماء الهامة التي تابعت المطالبة بتحرر المرأة كالرائدة اللبنانية نظيرة زين الدين التي اعتبرها بوعلي ياسين في كتابه حقوق المرأة في الكتابة العربية، الممثلة النسائية لمدرسة التجديد الإسلامي، فقد ركزت على موضوع الحجاب، في كتابها الرائد "السفور والحجاب"، وأنشغلت بالمعركة الضارية التي خاضتها مع رجال الدين، ولم يذكر مشاركتها في الحياة العامة والسياسية، وإن كانت من أهم من دعت إلى مشاركة المرأة فيهما.

ونشير هنا إلي الطبيب والسياسي الدمشقي عبد الرحمن الشهبندر، الذي نادى بتحرير المرأة وتعليمها، والذي خرجت مظاهرة نسائية احتجاجا على اعتقاله ١٩٤٢، وكانت من أوائل المظاهرات النسائية التي خرجت في سورية ضد الاستعمار. ولعل من أهم الأسماء التي شاركت في الحياة السياسية، السيدة ثريا الحافظ، صاحبة المنتدى الشهير "منتدى سكينة الأدبي" في دمشق، والتي قالت عنها مقبولة شلق في تقديمها لكتاب ثريا الحافظ "حدث ذات يوم" بطلة المظاهرات وخطيبة الجماهير، التي لا يعرف الخوف قلبها، أحبت لغتها، وعشقت قوميتها".

عودة قصيرة للحياة النيابية في عام ١٩٥٤ عادت الحياة النيابية إلى سوريا، ولكن لم يكن للمرأة دور فعال فيها، رغم مشاركتها في النضال الوطني في الشارع السوري، كمشاركتها في الاجتماعات الشعبية الحاشدة وفي حركة المقاومة الشعبية، إبان العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦.

٦- الوضع في الأردن

على مر التاريخ اختلفت مشاركات المرأة الأردنية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والإجتماعية على حسب الأعراف الدينية، والثقافية، والقانونية، والتقاليد التي تتسم بها كل حقبة زمنية. أمّا الآن فيسير الوضع حسب القانون المدني الأوروبي في الوقت نفسه تقومه تعاليم الدين الإسلامي وما تسمح به الشريعة الإسلامية لتضمن المرأة الأردنية حريتها وحقوقها القانونية. فيما يخص الإختلاط، والعمل، والتعليم فمازال تحكمه الذكورية.

أعلام النساء العربيات في السياسة

برزت نساء عربيات في السياسة قديما وحديثا فكان منهن الملكات اللاتي مارسن الحكم، مثل: نفرتيتي، وبلقيس، وشجرة الدر.

وحديثا، برزت أسماء نساء في السياسة، مثل: توكل كرمان الحاصلة على جائزة نوبل، وغيرها من النساء العربيات.

واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها

في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يشهدها العالم العربي، نتساءل عن واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها؟

وأي دور ريادي يمكن أن تؤديه بجانب الرجل في مجتمع ما زال يتحفظ من دورها القيادي والسياسي؟

وهل ستعترف المجتمعات العربية بالمرأة ضمن من يستحقون المكافأة، كونها واحدة من المؤثرات في التغيير؟.

أم أنها ستكون أول من يضحى بها بعد تحقيق أي نجاح سياسي وأول من سيعود إلى الصفوف الخلفية؟.

لا يمكن الاختلاف عما حققته المرأة العربية من تقدم وإنجازات وما وصلت إليه من مكانة مشرفة بفضل جهودها وكفاحها وطموحها لتقلد مواقع الريادة، وفرض حضورها في المجتمع السياسي على الرغم من التحديات الكبرى التي واجهتها وتواجهها والتقاليد المتحجرة التي تعيق مسيرتها.

وفي هذا السياق، اعتبر المفكر صادق جواد سليمان في إحدى مقالاته بأن: "العالم بأسره قد أفاق على حقيقية أن في تحجيم وضع المرأة تحجيم لوضع المجتمع، وأن في تفويت الاستفادة القصوى من المواهب والقدرات النسوية تفويت للاستفادة القصوى من المواهب والقدرات المختزنة في الرصيد الوطني، وأن تخلف المرأة في أيما مجتمع سرعان ما ينقلب إلى تخلف المجتمع ككل.

في المقابل، المرأة بدورها، وبباعث من وعيها الذاتي، أفاقت على حقيقة أن ما يعني الرجل يعنيها، فلا يوجد شأن حياتي لا يتشاركان الاهتمام به، بما في ذلك، بل في مقدمة ذلك، القضايا الكبرى: كمنع الحروب، الحفاظ على الأمن، حماية البيئة، مكافحة الأوبئة، إثراء الثقافة، إزالة الفقر، محو الأمية، ...".

وعلى ذلك، فإن مصير المرأة والرجل مصير واحد، فكلاهما مشتركان في الحقوق والواجبات في إطار من التكافؤ والمساواة، وأن أي تحجيم لدورها يجعل البلدان العربية

غير محققة لأهداف ومبادئ الديمقراطية، حيث إن الديمقراطية تعد القناة الأكثر فاعلية في نشر ثقافة تمكين المرأة من المشاركة السياسية والاجتماعية وتسهم في خلق ثقافة المواطنة.ففي برامج التنمية الدولية في العالم على سبيل الذكر، نجد بأن من بين الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة هناك هدف تحقيق التكافؤ الكامل بين الرجال والنساء في عموم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

وفي نفس السياق، سبق للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في كلمة احتفاء بيوم المرأة مؤخرا، أن تمكين المرأة وإسهامَها الكامل والمتكافئ في كافة نشاطات المجتمع، بما في ذلك الإسهام في صنع القرار وممارسة السلطة، أساسي لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. كما أن تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٥ حول وضع المرأة في العالم – والذي يعد كل خمس سنوات– عزز الالتزام الدولي بالعمل لأجل المساواة والتنمية والسلام .فضلا عن ذلك، فإن تقرير هذه المنظمة الدولية والذي صدر سنة ٢٠٠٠ حث على تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء كواحد من ثمانية أهداف تنموية كبرى: السبعة الأخرى هي: إزالةُ الفقر المدقع، تعميمُ التعليم الابتدائي، تخفيضُ وفيات الأطفال، تحص٢ن صحة الأمهات، مكافحة مرض نقص المناعة (الأيدز)، حفظ البيئة، وخلقُ شراكة عالمية لأجل التنمية.

وتجدر الإشارة، إلى أن ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ نص بجلاء على تساوي الرجال والنساء في الحقوق، تلاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بإقرار حرية جميع الأشخاص وتكافئهم في الكرامة وحقوق الإنسان، وحظر التمييز ضد النساء، أضف إلى ذلك الاتفاقية الدولية عام ١٩٧٩ المتعلقة بإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة، والتي بدورها ناهضت كل المعاملات التمييزية في حق المرأة.وإذا كان القانون الدولي للتنمية وحقوق الإنسان أعطى مكانة مشرفة للمرأة مثلها مثل الرجل، فإننا ما زلنا نلاحظ ممارسات تمييزية في حقها خصوصا في الوطن العربي

من قبيل تهميش دورها في المجتمع، وحرمانها من التعليم، والتعسف في معاملتها ورضوخها لطاعة الرجل ومسايرة رغباته.

وعلى الرغم من كل هذه المعيقات، فان المرأة العربية كانت حاضرة بقوة، في العديد من المحطات السياسية التي شهدها العالم العربي، سواء في الدفاع عن القضية الفلسطينية أو الدفاع عن القومية العربية أو مناهضة الاحتلال والاستعمار، وأيضا في ما عرفته بعض أقطار العالم العربي من ثورات، في ظل ما سمي بالربيع العربي، حيث شهد عام ٢٠١١ أكبر حجم حضور نسائي عربي مشهود من قبل العالم ووسائل الاعلام، من خلال مشاركة النساء في الحراك السياسي والاجتماعي الذي عاشته وتعيشه المنطقة. وهذا دليل كبير لدور المرأة العربية في الحراك السياسي ودورها الفعال في الإصلاح وقيادة الشارع الشعبي في البلدان العربية نحو التغيير للأفضل، وبإجراء إصلاحات جذرية داخل الأنظمة العربية. ورغم هذا الدور الحيوي والمشهود للمرأة العربية، فإننا مازلنا نلاحظ، مثلا، حضورا باهتا لها في وسائل الإعلام وعلو الصوت الذكوري الذي يحاول أن يخطف نجاحها لصالحه، حيث يهيمن على البرامج التلفزيونية الحوارية الحضور الرجالي الذي يدلي بشؤون وهموم الوطن، في مقابل خفوت الصوت النسائي إلا استثناء.وهذه الظاهرة كما نلاحظها، مرتبطة بطبيعة المجتمعات العربية حيث مازالت تسود العقلية الذكورية والتي تعطي الأولوية للرجل كقائد اجتماعي وسياسي وكعنصر له قدرات أقوى من المرأة في تدبير الشأن العام السياسي وتقلد المواقع الريادية، وبالتالي يصير وصول المرأة في الوطن العربي إلى مناصب القيادة مسألة صعبة جداً ومعقدة أحيانا.

فهنالك أسباباً متعددة في عدم وصول المرأة في الوطن العربي لمنصب رئيس دولة من أهمها: نظرة المجتمع العربي للمرأة والتي ترى في الرجل أساساً للمجتمع وللأسرة، وترى في المرأة كياناً تابعاً للرجل، أقل منه في المقام والمكانة، وعليه يحق له السيطرة عليها وتسيير أمورها كما أن نظرة المرأة لذاتها على اعتبارها أقل قدرة من الرجل

وأضعف منه، وأن القيادة والريادة يجب أن تكون للرجل. بالإضافة إلى عدم إيمان التيار السياسي المهيمن على الشارع العربي، بحق المرأة السياسي، وبالتالي، فإنه كثيرا ما لا يشجع إشاعة فكرة مشاركة المرأة في العمل السياسي.

فحتى المفكرين الحداثيين في العالم العربي لم يتخلصوا بعد من عقدة "مزاحمة المرأة لهم سياسيا" وكثير من هؤلاء لم يستسغ فكرة السماح للمرأة بتقلد المناصب السياسية والبرلمانية والحكومية. ففي رأي إحدى المفكرات العربيات أن "الحداثة في العالم كله شكلت معضلة للنساء، فقد بنت على رؤية ذكورية محضة حتى قيل إن التاريخ الحداثوي هو تمجيد لسلطة الرجل". صحيح أن الحداثة فتحت بمواثيق حقوق الإنسان وحقوق المرأة باباً لإنصاف النساء ولكنها استندت على فكر سلطوي وذاكرة ذكورية.

وعلى هذا الأساس، فإن قضية وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المرأة في العالم والتقدم المحرز على هذا الصعيد بطيء وغير كاف. وتكمن أهمية القضية في كونها مؤشراً دقيقاً على درجة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإقرار مبدأ المناصفة وعلى تغير الصورة النمطية للمرأة العربية وزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار بصورة عادلة تتناسب مع مسيرتها العملية وتأهيلها العلمي وحضورها الفعال في الحراك السياسي وما قدمته من تضحيات بجانب الرجل.

ومن هنا تبرز أهمية مطالبة المرأة بحقوقها كاملة، وفي مقدمتها حقوقها السياسية، وبتغيير المفاهيم التقليدية عن المرأة ودورها في المجتمع، وإخضاع تلك المفاهيم لنقد موضوعي بناء، ثم إن هذا الدور لن يكتمل إلا بمشاركة المرأة الفاعلة في الحياة العامة وتخليها عن تلك النظرة التي تري فيها "ذاتها" كياناً ضعيفاً لا يقوى على ولوج معترك السياسة والاهتمام بالشأن العام.وبالتالي يجب أن تكون لها مكانة سياسية معتبرة بالنظر لنضالها وحضور في الحراك من أجل إنجاح الثورة.

الفصل الثالث

نظرة المجتمعات للمرأة

مقدمة

مما لاشك فيه، أن المرأة تؤثر بشكل كبير في المجتمع، فهي البنية الأساسية لتقدم المجتمع، لأنها مربية الأجيال. فالمرأة تتحمل الكثير من أجل من حولها ،فقد خلقها الله حنونة تزيل الهموم وتحمل مصاعب الحياة لقدرتها علي تحمل الآلام.

وقد برعت المرأة في الكثير من المجالات ونافست أيضا الرجال حيث أثبتت انه لا يمكن وصف المرأ بالضعف وقلة الذكاء فقد وصلت إلى الرئاسة وهناك المهندسات اللاتي برعن في مجالاتهن فالبحرينية مريم جمعان هي أول امرأة تحصل على الزمالة في الهندسة الكيميائية من بين ٩٧ امرأة على مستوى العالم، والأولى على الشرق الأوسط. أما عائشة الهاملي فهي أول امرأة تقود طائرة في دولة الأمارات، وتعتبر أول عضو نسائي في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، وأصغرهم سنا.

نظرة المجتمعات للمرأة (عصور ما قبل الإسلام)

لا شك أن المرأة شطر النفس الإنسانية وأنها صانعه الجنس البشرى، ولكن، في المقابل، هل كانت نظرة الرجل للمرأة علي هذا النحو علي مر العصور في مختلف الحضارات البشرية التي سبقت الإسلام؟.

للأسف، لقد أعتبر الرجال المرأة علي مر العصور كائنا منحطا وأيضا شيطانا رجيما يوسوس بالشر، وقد أُهينت المرأة كثيرا في تلك العصور؛ حيث أنها كانت تُشتري وتباع في الاسواق كالسلع أو كالمواشي والمتاع.

وكانت تكره على الزواج وعلى البغاء، وتورث ولا ترث، وتملك ولا تملك، وكانت دائما خاضعة للرجل أبا وزوجا، فملك زوجها مالها وأقام عليها وصيا قبل موته.

بينما الرجال يتمتعون بالسلطة والسيادة في كل شئ وأعتبروا المرأة بالنسبة لهم لا شئ ،تعامل كالمتاع في المنزل وليس لها أية حقوق ولكن عليها واجبات كثيرة.

ولابد أن نشير هنا، أن الرجال قد اختلفوا في بعض البلاد على كنية المرأة، هل هي إنسان له روح خالدة وتدخل الجنة كالرجل أم لا؟. وفي النهاية قرر أحد المجامع بروما: "أنها حيوان نجس أو أنها بلا روح ولا خلود ولكن يجب عليها العبادة والخدمة وأن يكم فمها كالبعير أو الكلب العقور لمنعها من الضحك والكلام لأنها كانت في نظرهم أحبولة الشيطان".

وليست هناك معلومات متوفرة عن مكانة المراة أو حقيقة العلاقة بين الرجل والمرأة فيما قبل التاريخ. فلا توجد معلومات عن نظرة الرجل للمراة في تلك الأزمنة ولا يمكن الحكم إن كان ينظر إليها نظرة إحترام وتقدير أم إزدراء وتحقير، إذ أنه لا يمكن الذهاب بالعلاقات بين الرجل والمرأة إلى أبعد من عشرة ألاف سنة من عمر الزمان لأنه لا يمكن الاعتماد على الحفريات التي خلفتها هذه الأزمان البعيدة وذلك لأن بعض الجماجم القديمة التي عثر عليها علماء الاثنوجرافيا في أوروبا وإفريقيا، والصينيون لا يعرفون على وجه الدقة ما إذا كانت لذكور أم إناث، إلا أن بعض علماء الأجتماع والأثنوجرافيا، من أمثال العالم "لويس مورجان" و "باخوفيه" و"فريدرك انجلز"، أن التاريخ البشرى عرف أولا الشيوعية الجنسية التي تكون فيها جميع النساء حقا مشاعا لجميع الرجال في المجتمع الذي كان يعيش كما تعيش بقية الحيوانات في قطعان تبحث عن الطعام وتحقق غريزتها الجنسية بأي طريق متاح مع أي أنثى فكان الذكور لكل الإناث والعكس.

ولكن هذا الكلام غير صحيح، وذلك لأن الزواج وتكوين الأسرة هو نظام قائم بين الرجل والمرأة منذ خلق البشر، وهناك عدة أدلة وبراهين تثبت هذا وأولها وأهمها هو أبى البشر آدم عليه السلام، وامهم حواء. فتلك الأسرة مكونة من أم وأب يرعوا أبنائهم. وقد ذكرت أمثلة أخرى لأسر عديدة قبل الميلاد كما جاء في القرآن فهناك امرأة فرعون وامرأة نوح وامرأة لوط. وقد كان الزواج بين الرجل والمرأة قائماً في عدة حضارات قديمة كالحضارة الفرعونية والأندوكية .

مكانة المرأة في الحضارة الفرعونية

لقد تبوأت الحضارة الفرعونية المرتبة الأولى بين الحضارات الأنسانية من حيث معاملتها وتقديرها للمرأة، فكانت المرأة الفرعونية لها الحق في الورث، وكانت تملك، وكانت تتولى أمر أُسرتها في غياب زوجها، وكانوا يعتقدون أن المرأة أكثر كمالا من الرجل، وكان الزوج يكتب كل ما يملك من عقارات لزوجته. وكان الأطفال ينتسبون لأمهاتهم لا لآبائهم، كما كانت القوامة للمرأة على زوجها لا للرجل على زوجته، وعلى الزوج أن يتعهد في عقد الزواج أن يكون مطيعا لزوجته في جميع الأمور.

امراة من العصر الفرعوني

وكان من حق المرأة أيضا في عهد الفراعنة أن تتولى الحكم وذلك إن لم يكن هناك حكام ذكور وعلى الرغم من هذا فلم تتولى حكم مصر إلا خمس ملكات وذلك مقابل أربعمائة وسبعين ملكا، وذلك يرجع إلى شعور المرأة بأنوثتها وأن تلك المناصب لا يتولاها إلا الرجال. حتى أن الملكة حتشبسوت أرتدت ثياب الرجال مراعاة للرأى العام. وتلك الوصية التي أذاعها بـ "تاح حتب" لما طعن في السن على بني وطنه هي أيضا دليل على الأهتمام قديما بالمرأة، وجاء فيها: "إذا كنت عاقلا فجد تموين بيتك واحبب أمرأتك ولا تشاحنها وغذها وزينها وعطرها ومتعها ما حييت فهى ملك يجب أن تكون جديرة بالمالك ولا تكن معها فظا غليظا".

وكان هناك ما يسمي بـ "ظاهرة عروس النيل"، التي كانت يأتون فيها بفتاة جميلة مزينة بالحلي وبأفضل الثياب، ثم يلقونها في نهر النيل، ظناً منهم أنهم بهذا سيفيض ويعم النماء. وظل هذا التقليد سارياً حتى جاء الإسلام وألغاه على يد عمرو بن العاص في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

مكانة المرأة في حضارة الإغريق

كانت المرأة عند الإغريق شجرة مسمومة، وكانت محتقرة مهينة حتي سموها رجس من عمل الشيطان. وكانتْ كسقط المتاع تُباع وتشترَى في الأسواق ،مسلوبة الحقوق، محرومة من حقِّ الميراث وحقِّ التصرُّف في المال ،وكانتْ في غايةِ الانحطاط .حتى انها لم تسلم من فلاسفة الإغريق.

المرأة في الحضارة الإغرقية

مكانة المرأة في حضارة الرومان

أعتبرت المرأة عند الرومان متاعا مملوكا للرجل وسلعة من السلع الرخيصة يتصرف الرجال فيها كيف يشاؤن، وكان يعتبرها الرجال شراً لا بد من اجتنابه ،وأنها مخلوقة للمتعة وكانت دائماً خاضعة للرجل أباً كان أو زوجاً، وكان الرجل يملك مالها فهي في نظره ونظر الرجال ونظر المجتمع كله أمة لا قيمة لها، وكان بيد أبيها وزوجها حق حياتها وحق موتها وإذا كانت ملك ابيها في شبابها فهو الذي يختار لها زوجها فاذا تزوجت ملكها زوجها وفي ذلك يقول جايوس» توجب عادتنا على النساء الرشيدات أن يبقين تحت الوصاية لخفة عقولهن.«

المرأة الرومية

المؤتمر الكبير الذي عقد بمجمع روما

وعلى الرغم من كثرة المشرعين في روما، فإنهم لم يهتموا بالمرأة ولم يهتموا بحقوقها وإنما عينوا ما عليها من واجبات، وقد كانت المرأة في أعينهم أمة شرعية يتصرف فيها رب الأسرة كما يتصرف في عبيده. وقد عقد أجتماعاً في مجتمع روما للبحث في شؤون المرأة فقرر أنها بلا نفس أو خلود وأنها لن ترث الحياة الآخرة وأنها رجس ويجب ألا تأكل اللحم وألا تضحك وألا تتكلم وعليها أن تمضى جميع أوقاتها في الخدمة والطاعة وقد حكموا عليها بأن تمنع من الكلام.

رأي الفيلسوف أرسطو عن المرأة

الفيلسوف أرسطو يبدي رأيه عن مكانة المرأة في مجتمعهم بعد تحليل وتفكير ويقول: "إن الطبيعة لم تزود المرأة بأيِ إستعداد عقلي يعتد به؛ ولذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي والأُمومة والحضانة وما إلى ذلك"، ثم يقول: "ثلاث ليس لهن التصرف في أنفسهن: العبد ليس له إرادة، والطفل له إرادة ناقِصة، والمرأة لها إرادة وهي عاجزة". وقد قال: "إن المراة رجل غير كامل، وقد تركتها الطبيعة في الدرك

الأسفل من سلم الخليقة". وهو القائل: "أن المرأة للرجل كالعبد للسيد، والعامل للعالم، والبربري لليوناني، وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة"

رأي الفيلسوف سقراط عن المرأة

ونذكر هنا ما قاله الفيلسوف سقراط عن المرأة: "إن وجود المرأة هو أكبر منشأ ومصدر للأزمة والانهيار في العالم، إن المرأة تشبه شجرة مسمومة، حيث يكون ظاهرها جميلا، ولكن عندما تأكل منها العصافير تموت حالا".

القفل الحديدي على فم المرأة

وحتى يمنعوا المرأة من الكلام حكموا عليها بأن تضع على فمها قفلا كانوا يسمونه "الموزلير"، فكانت النساء جميعهم من أعالي الأسر وأدناها تسير في الطرقات وفي فمها قفل وتروح وتغدو في دارها وفي فمها قفل من حديد. وهذا بخلاف العقوبات البدنية التي كانت تتعرض لها المرأة لأنها أداة الإغواء وآلة التسويل، ويستخدمها الشيطان لأفساد القلوب. وكانوا يسكبون الزيت الحار على جسم المرأة ويربطونها بذيول الخيول ثم يجرونها بأقص سرعة كما يربطون الشقيات بالأعمدة ويصبون الزيت الحار والنار على أبدانهن.

كما أقر بعض أعضاء مجلس التربيون الرومانى بتحريم تملك المرأة لأكثر من نصف أوقيه من الذهب، وألا تلبس ملابس مختلفة اللون، وألا تركب عربات إلى مدى ميل من روما؛ إلا في بعض الحفلات العامة.

الطلاق عند الرومان

عرف الرومان الطلاق وقد طلق الخاصة والقياصرة كما طلق الشعب، فنجد أن "يوليوس قيصر" طلق مرتين، وأنطونيو طلق ثلاثا، وأوكتافيو طلق أربعا. وظل الطلاق منتشرا حتى خففت المسيحية من شدته. وكان الطلاق عندهم لأتفه الأسباب؛

فهذا الفيلسوف الرومانى الشهير "سينيكا" يندب كثرة الطلاق بين بنى جلدته فيقول: "لم يعد الطلاق اليوم شيئا يندم عليه أو يستحيا منه في بلاد الرومان وقد بلغ من كثرته وذيوع أمره أن جعلت النساء يعدون أعمارهن بأعداد أزواجهن".

وكانت المرأة الواحدة تتزوج رجلاً بعد آخر، وقد ذكر "مارشل" أن امرأة تزوجت عشرة رجال. وكذلك، كتب "جووينل" عن امرأة تقلبت في أحضان ثمانية أزواج في خمس سنوات. وأعجب من ذلك ما ذكره القديس "جروم" عن امرأة تزوجت في المرة الأخيرة الثالث والعشرين من أزواجها، وكانت هي أيضا الزوجة الحادية والعشرين لبعلها.

ثم بدأت تتغير نظرتهم إلى العلاقات والروابط القائمة بين الرجل والمرأة من غير عقد مشروع، وقد بلغ بهم التطرف في آخر الأمر أن جعل كبار علماء الأخلاق منهم يعدون الزنى شيئا عاديا.

هل حكم الإسلام على المرأة البقاء في البيت

البقاء في البيوت أمر وارد لزوجات النبي باعتبارهن مثلا عليا، قال تعالي: "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا".

ولقد شارك مع النبي صل الله عليه وسلم في عدد من غزواته بعض الصحابيات بما في ذلك نساؤه. وكان النبي يصطحب نسائه معه إذا خرج إلي الجهاد في سبيل الله. فكان إذا أراد الغزو أجرى قرعة بين نسائه فمن يخرج سهمها يأخذها النبي معه، فكانت معه السيدة عائشة في غزوة بني المصطلق سنة ستة للهجرة، وكانت معه السيدة أم سلمة عند صلح الحديبية، كما حضرت معه في غزوة أحد السيدة أم عمارة نسيبة بنت كعب، وكانت تباشر القتال بنفسها دفاعاً عن النبي صل الله عليه وسلم. وهكذا الحال في السيدة أم سليم بنت ملحان، فقد كانت حاضرة يوم حنين مع زوجها أبي طلحة، وكانت حاملاً بابنها عبد الله بن أبي طلحة، وقد ثبتت مع النبي

صل الله عليه وسلم في من ثبت معه عند الهزيمة التي وقعت أولا، وكان الغالب على دور النساء مداواة الجرحى والمرضى ومناولة الطعام والشراب، وكن أيضاً يخرجن للعلم.

إنما توجهت الآية إلى نساء النبي كمثل عليا، وبين المثال والممكن والواقع درجات متعددة. ويؤخذ من ذلك أن الخروج لمعونة الزوج في كفاح شريف هو أمر لا غبار عليه.

الحجاب هل هو ظلم للمرأة أَم تكريما لها

هل ظلم الإسلام المرأة بجعلها تغطي جسدها؟ أم كرمها بهذا الحجاب؟.

وكما نعلم جميعا، فإن الممنوع مرغوب وأن ستر مواطن الفتنة يزيدها جاذبية، وإذا نظرنا إلى حال القبائل البدائية وبسبب العري الكامل يفتر الشوق تماما وينتهي الفضول ونرى الرجل لا يخالط زوجته إلا مرة في الشهر وإذا حملت قاطعها سنتين. وعلى الشواطئ في الصيف حينما يتراكم اللحم العاري المباح للعيون يفقد الجسم العاري جاذبيته وطرافته وفتنته ويصبح عادياً لا يثير الفضول. ولا شك أنه من صالح المرأة أن تكون مرغوبة أكثر وألا تتحول إلى شيء عادي لا يثير.

الطلاق والزواج

أما حق الرجل في الطلاق فيقابله حق المرأة أيضا على الطرف الآخر، فيمكن للمرأة أن تطلب الطلاق بالمحكمة وتحصل عليه إذا أبدت المبررات الكافية.

ويمكن للمرأة أن تشترط الاحتفاظ بعصمتها عند العقد، وبذلك يكون لها حق الرجل في الطلاق. والإسلام يعطي الزوجة حقوقا لا تحصل عليها الزوجة في أوروبا، فالزوجة عندنا تأخذ مهرا، وعندهم تدفع. والزوجة عندنا لها حق التصرف في أملاكها، وعندهم تفقد هذا الحق بمجرد الزواج ويصبح الزوج هو القيم على أملاكها.

مكانة المرأة في الحضارات والمجتمعات قبل الاسلام وفي الحضارات المعاصرة

المرأة في الحضارة الغربية والشرقية

لقد حظيت المرأة المسلمة بمراتب عليا في ظل دينها الحنيف، فبيضت بمواقفها الصحائف، وأعلنت شموخ شخصيتها، من خلال أدوارها المشرفة في كل مجال.

فلم تدع فضيلة إلا ولها فيها يد، فالفقه والحديث، والشعر والنثر، والجهاد: إما بالحضو، وإما بإلقاء كلمة الحق عند سلطان جائر.

ونستطيع أن نؤكد أن الدين الإسلامي الحنيف هو القانون الوحيد الذي وضع المرأة في مكانها الواقعي، ومنحها حقوقها كاملة، بعد أن حرمت من أبسط حقوقها في المجتمعات التي سبقت نزول الشريعة الإسلامية المقدّسة، والمجتمعات التي أعقبت نزولها كذلك.

ومن أجل التعرف على هذه المكانة التي منحها الباري عز وجل لها لابد من دراسة الأحوال التي مرت بها المرأة، سواء قبل الإسلام أم في عالمنا المعاصر. ومن أجل أن نجيب عن تلك الافتراءات التي يطلقها أعداء الإسلام، وما يثيرونه من شبهات حول حقوق المرأة في الإسلام، ويدعون بأن النظام الإسلامي قد حرم المرأة من حقوقها، وجعلها في سجن مفتاحه بيد الرجل، وأنقصها ميراثها، ومنعها من التعلم، إذا فالمرأة المسلمة مظلومة دون غيرها من النساء.

ومن أجل أن نتعرف على مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، وما أعطاها الإسلام من حقوق وما فرض عليها من واجبات، لابد من دراسة أحوال المرأة وحقوقها في المجتمعات الأُخرى، سواء تلك التي كانت قبل الإسلام، أو التي نعاصرها الآن من مجتمعات غربية وشرقية، والتي تدعي التحضر والتمدن. ثم نقارن بينها وبين ما أعطاه الإسلام للمرأة من حقوق، ونعرف من الذي بخس حق المرأة وظلمها وأنزلها

إلى الحضيض وجعلها تبعا للرجل، بل لعبة في يده يميل إليها متى جاع وينبذها متى شبع.

حياة المرأة قبل الاسلام

نستطيع أن نقسم الأمم التي سبقت الإسلام إلى: أمم متمدنة، وأخرى غير متمدنة. ونقصد **بالمتمدنة:** تلك التي تحكمها بعض الرسوم والعادات الموروثة، كبلاد الصين والهند ومصر وايران. أما **غير المتمدنة:** هي المجتمعات الوحشية والهمجية التي لا ضابط لها في الحياة غير القوة والسطوة، شأنهم في ذلك شأن الحيوان، كبلاد أفريقيا واستراليا وأمريكا القديمة. وكانت المرأة في المجتمعات المتمدنة أفضل نوعا ما من المجتمعات غير المتمدنة.

الامم غير المتمدنة

حياة النساء في هذه الأمم كحياة الحيوانات بالنسبة إلى الرجل، فكما أن للرجل حقا في امتلاك الحيوانات والاستفادة من لحمها وشعرها وصوفها وحليبها، والركوب عليها وحمل الأثقال من مكان إلى آخر، وغيرها من التصرفات المشروعة، بل حتى غير المشروعة من قتل وايذاء. كذلك، كانت المرأة عندهم، كانت حياتها تبعية لحياة الرجل، وأنها لم تخلق لذاتها بل خلقت لأجل الرجل، ووجودها فرع لوجود الرجل، ومكانتها مكانة الطفيلي بالنسبة للرجل، وليس لها من حقوق إلا ما رآه الرجل حقاً له أولا

فكان لوليها، الأب أو الزوج، أن يبيعها، أو يهبها، أو يقرضها للخدمة أو الفراش أو الاستيلاد، أو لأى غرض من أغراض الإقراض. بل كان له أن يسوسها حتى بالقتل، أو يتركها حتى تموت، أو يذبحها ويأكل لحمها في المجاعات. وفي مقابل هذا كله ما كان على المرأة إلا أن تطيع الرجل وتنفذ أوامره، فهي تقوم

بأمر البيت وتربية الأولاد، وكل ما يحتاجه الرجل. بل كانت تقوم بأعمال شاقة فوق قدرتها وطاقتها، فهي تحمل الأثقال، وتعمل الطين وغيرها من الحرف.

ولكل أمة من هذه الأمم خصال وخصائص وعادات وتقاليد وآداب وسنن خاصة بها، ورثتها من التي سبقتها.

الامم المتمدنة

كانت المرأة في هذه الأمم أفضل حالا بالنسبة إليها من الأمم غير المتمدنة، فلم تقتل ولم يؤكل لحمها ولم تستقرض، وكان لها حق تملك بعض الأموال من الإرث وغيره، إلا أنها كانت تحت ولاية الرجل وقيمومته، فلا استقلال لها ولا حرية، فلا تنجز عملا إلا بعد موافقة وليها، ولا تتدخل في شؤون الحياة أبدا، بل كان عليها أن تختص بأُمور البيت والأولاد، وأن تطيع الرجل في كل ما يأمرها، وليس لها أن تتزوج بعد موت زوجها، بل إما أن تحرق معه، أو تبقى ذليلة بعده، أو يتزوجها بعض محارمها.

وكان للرجال أن يتزوجوا امرأة واحدة يشتركون في التمتع بها، ويلحق الأولاد بأقوى الأزواج، وفي أيام الحيض كان عليها أن تنفرد عن عائلتها بمأكلها ومشربها؛ لأنها نجسة خبيثة. ولكل أُمة من هذه الأُمم مختصات بحسب اقتضاء المناطق والأوضاع نتعرض لها بإيجاز.

المرأة الآشورية

كانت هناك سلبيات تعاني منها المرأة الآشورية، فالزوجة إن لم تطع زوجها، أو استقلت بعمل معين دون مشاورته، كان يحق للرجل أن يخرجها من بيته، أو يتزوج عليها، ويتعامل مع الأولى معاملة ملك اليمين. بل إن الزوجة إن أخطأت في تدبير شؤون المنزل كان لزوجها أن يرفع أمرها إلى القاضي، ثم يغرقها في الماء.

وكما نري، فإن المرأة الآشورية كانت ملكا للرجل، لا فرق بينها وبين الحيوان، فالرجل يمسكها متى أراد، ويطلقها متى شاء. وله الحق في أن يحرمها من التملك، وما عليها إلا تنفيذ أوامر الرجل.

المرأة السومرية

لم تكن المرأة السومرية أفضل من الآشورية، بل كانت تعامل معاملة فظة غليظة، شأنها شأن المرأة في جميع الشعوب في تلك الأزمنة، ولم تكن مكانتها أحسن من أخواتها في البلاد المجاورة، فكانوا يعاملونها على أنها تابعة للرجل، وما خلقت إلا لإسعاد الرجل.

المرأة الرومية

تعتبر الروم من أقدم الأمم وضعا للقوانين المدنية، فلقد وضع القانون فيها أول ما وضع في حدود سنة أربعمائة قبل الميلاد، ثم أخذوا في تكميله تدريجيا، وهو يعطي للبيت نوع استقلال في إجراء الأوامر المختصة به. ولرب البيت؛ وهو زوج المرأة وأبو أولادها، نوع ربوبية كان يعبده لذلك أهل البيت، كما كان هو يعبد مَن تقدمه من آبائه السابقين عليه في تأسيس البيت، وكان له الاختيار التام والمشيئة النافذة في جميع ما يريده ويأمر به على أهل البيت من زوجة وأولاد حتى ولو القتل لو رأى أن الصلاح فيه، ولا يعارضه في ذلك معارض.

وكانت النساء، نساء البيت كالزوجة والبنت والأُخت، أردأ حالا من الرجال حتى الأبناء التابعين محضا لرب البيت، فإنهن لم يكن أجزاء للاجتماع المدني، فلا تسمع لهن شكاية، ولا تنفذ لهن معاملة، ولا تصح منهنّ في الأمور الاجتماعية مداخلة. كما كان شائعا التبني وإلحاق الولد بغير أبيه، كما كان من الجائز أن يأذن لهم رب البيت في الاستقلال بأُمور الحياة مطلقاً لأنفسهم.

ولم يكن أجزاء أصيلة في البيت، بل كان أهل البيت هم الرجال، وأما النساء فتبع، فكانت القرابة الاجتماعية الرسمية المؤثرة في التوارث ونحوها مختصة بما بين الرجال، وأما النساء فلا قرابة بينهن كالأم مع البنت، والأخت مع الأخت، ولا بينهن وبين الرجال كالزوجين، أو الأُم مع الابن، أو الأُخت مع الأخ، أو البنت مع الأب. وكانت المرأة عندهم طفيلية الوجود، تابعة للرجل، زمام حياتها وإرادتها بيد رب البيت من أبيها إن كانت في بيت الأب، أو زوجها إن كانت في بيت الزوج، أو غيرهما، يفعل بها ربها ما يشاء، ويحكم فيها ما يريد، فربما باعها، وربما وهبها، وربما أقرضها للتمتع، وربما أعطاها في حق يراد استيفاؤه منه كدين وخراج ونحوهما، وربما ساسها بقتل أو ضرب أو غيرهما، وبيده تدبير مالها إن ملكت شيئاً بالازدواج، أو الكسب مع إذن وليها، لا بالإرث؛ لأنّها كانت محرومة منه، وبيد أبيها أو واحد من قومها تزويجها، وبيد زوجها تطليقها.

وسادت في مجتمع الروم أيضا مظاهر الفسق والفجور، مما يدل على امتهان كرامة المرأة وسلبها عفافها، بل جعلها أُلعوبة بيد الرجل يقضي منها حاجته، فكثرت الدعارة والفحشاء، وزينت البيوت بصور ورسوم كلها دعوة سافرة إلى الفجور، وأصبحت المسارح مظاهر للخلاعة والتبرج الممقوت، وانتشر استحمام النساء والرجال في مكان واحد وبمرأى من الناس.

المرأة اليونانية

في اليونان، كان الأمر عندهم في تكوين البيوت وربوبية أربابها فيها قريبا من الوضع عند الروم، فقد كان الاجتماع المدني وكذا الاجتماع البيتي عندهم متقوما بالرجال، والنساء تبع لهم، ولذا لم يكن لها استقلال في إرادة ولا فعل إلا تحت ولاية الرجال، لكنهم جميعا ناقضوا أنفسهم بحسب الحقيقة في ذلك، فإن قوانينهم الموضوعة كانت تحكم عليهن بالاستقلال ولا تحكم لهن بالتبع إذا وافق نفع الرجال، فكانت المرأة عندهم

تعاقب بجميع جرائمها بالاستقلال، ولا تثاب لحسناتها، ولا يراعى جانبها إلا بالتبع وتحت ولاية الرجل.

وهكذا، نجد أن المرأة اليونانية كانت في غاية الانحطاط وسوء الحال من حيث الأخلاق والحقوق القانونية والسلوك الاجتماعية، فلم تكن لها في مجتمعهم منزلة أو مقام كريم، فهي تقضي وقتها في المنزل تغزل وتنسج وتخيط ثيابها وثياب أسرتها، وليس لها من الثقافة شيئا أبدا حيث كانت تمنع من الذهاب إلى المدارس.

المرأة الصينية

في الحقيقة، فإن المجتمع الصيني كان يعيش حالة فوضى، فهو أقرب إلى الوحوش من البشر، لا يضبطهم قانون ولا عادات، والأبناء يعرفون أمهاتهم دون آبائهم، وكانوا يتزاوجون بدون حشمة ولا حياء، حتى ظهر الحكيم "فوه . سي" سنة ٢٧٣٦ قبل الميلاد، ووضع لهم القوانين وسن لهم الأنظمة. إلا أن المرأة لم تحصل من هذه القوانين على حقها، بل حتى على درجة من الكرامة. فاعتبرها القانون تابعة للرجل، تنفذ أوامره وتقضي حاجته، ولا ميراث لها بل الميراث للذكور فقط. والزواج بالمرأة يعتبر نوعا من اشتراء نفسها، ولا تشارك زوجها ولا أبناءها الغذاء، بل عليها أن تجلس جانبا لوحدها، ويحق لمجموعة من الرجال أن يتزوجوا امرأة واحدة يشتركون في التمتع بها والاستفادة من أعمالها.

المرأة الهندية

تصنف الهند بأنها من البلاد ذات الحضارات العريقة والتي تتصف بطابع العلم والتمدن والثقافة منذ القدم، ومع ذلك كله نراهم يعاملون المرأة معاملة قاسية لا رحمة فيها. فالمرأة عندهم مملوكة لأبيها أو لزوجها، محرومة من جميع الحقوق الملكية حتى الإرث، وعليها أن ترضى بأي زوج يقدمه أبوها أو أخوها، وهي مرغمة أن تعيش معه

إلى آخر حياته، ولا يحق لها أن تطلب الطلاق مهما كانت الأعذار، وفي أيام حيضها عليها أن تنفرد بمأكلها ومشربها، ولا تخالط العائلة؛ لأنها نجسة خبيثة.

إضافة إلى هذا كله، فإنهم يحرقونها مع زوجها إذا مات، فكان من عادتهم إذا مات رجل منهم يحرقونه بالنار، ويأتون بزوجته ويلبسونها أفخر ثيابها وحليها ويلقونها على جثة زوجها المحترقة لتأكلها النيران.

ويعتقد الهنود أيضاً أن المرأة هي مصدر الشر والإثم والانحطاط الروحي والخلقي.

المرأة المصرية

كانت بلاد النيل مهد الحضارات القديمة، والمجتمع المصري يتميز بطابع التمدن والرقي، إلا أن المرأة كانت تعيش الاضطهاد والحرمان، وتعامل معاملة حقيرة شأنها شأن الخدم، وللرجل أن يتزوج بأُخته، فلا مانع من ذلك ولا رادع، وكانوا يعتقدون أن المرأة لا تصلح لشيء إلا لأُمور المنزل وتربية الأولاد؛ لذلك فهم لا يدعوها تخرج من البيت إلا لعبادة الآلهة.

ويعتقدون أن فيضان النيل ناتج عن غضبه عليهم، لذلك يجب عليهم تقديم قرابين له في كل عام، فيختارون أجمل فتاة عندهم ويلبسونها أفخر الملابس ويزينوها كأنها عروس ليلة زفافها، ثم يلقونها في النيل في مراسم خاصة لئلا يفيض عليهم! فكم أخذ النيل فتيات نتيجة لتلك الخرافات، التي فيها امتهان لكرامة المرأة.

المرأة الفارسية

لم تكن المرأة الفارسية أوفر حظا من صويحباتها الهنديات والمصريات، فالمجتمع الفارسي القديم كان ينظر إلى المرأة نظرة احتقار وازدراء، وهو يعاقبها لأيّ إساءة أو تقصير في حقّ زوجها.

يقول الدكتور محمود نجم آبادي في كتاب "الإسلام وتنظيم الأسرة": نلاحظ أن قوانين "زرادشت" كانت جائرة وظالمة بحق المرأة، فإنّها كانت تعاقبها أشد عقوبة إذا صدر عنها أي خطأ أو هفوة، بعكس الرجل فإنها قد أطلقت له جميع الصلاحيات، يسرح ويمرح وليس من رقيب عليه، فله مطلق الحرية؛ لأنه رجل، ولكن الحساب والعقاب لا يكون إلا على المرأة.

ويقول أيضا: كان أتباع "زرادشت" يمقتون النساء، وحالما كانت تتجمع لدى الرجل براهين على عدم إخلاص الزوجة كان لا مفر لها من الانتحار، وقد ظل هذا القانون ساريا حتى عهد الاكاديين. وفي عهد الساسانيين خفف هذا القانون، بحيث صارت المرأة تسجن جزاء عدم إخلاصها أول مرة، فإذا كررت عملها صار لا مفر لها من الانتحار.

ويضيف أيضاً: بينما كان يحق للرجل من أتباع "زرداشت" أن يتزوج من امرأة غير زرادشتيه، فإنه لم يكن يحق للمرأة أن تتزوج من رجل غير زرادشتي، وهذا القانون على المرأة كما أسلفنا فقط، ناهيك عن الاضطهاد والحرمان. وأما الرجل فله الحرية في التصرف على هواه وهو المالك؛ لأنه رجل.

المرأة عند العرب الجاهلية

يسكن عرب الجاهيلة شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة جافة حارّة جدبة الأرض، ومعظمهم قبائل بدوية بعيدة عن الحضارة والمدنية، يعيشون بشن الغارات والسلب والنهب، ويتصلون بإيران وبالروم من جانب، وببلاد الحبشة من جانب آخر.

وكما هو واضح، فإن حياتهم حياة قساوة وتوحش فرضتها البيئة عليهم، لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم، وربما تجد عندهم بعض العادات الهندية والمصرية والرومية والإيرانية.

ولم يكن العرب ينظرون إلى المرأة نظرة تقدير واحترام، ولم يعطوها درجة من الكرامة، فهي فاقدة الاستقلال في حياتها، تابعة لأبيها أو لزوجها، لا يحقّ لها التصرّف بأيّ شيء إلا بموافقة وليها، ولا تملك شيئا ولا ترث، حتى لو كان من نتاج عملها، بل هي وما تملك لوليها، وليس لها المطالبة بأي شيء؛ لأنها لا تذود عن الحمى في الحرب. وزواجها يرجع إلى أمر وليها، وليس لها حق الاعتراض ولا المشورة.

ويحق للولد أن يمنع أرملة أبيه من الزواج، بأن يضع عليها ثوبه ويرثها كما ورث أبيه، ويحق له أن يتزوجها بغير مهر، أو يزوجها لمن يشاء ويأخذ مهرها. وبقيت هذه العادة سائدة عندهم حتى بعث النبي (صل الله عليه وآله)، وحرم الله هذا الزواج، حيث إن كبشة بنت معن بن عاصم امرأة أبي قيس بن الأسلت انطلقت إلى الرسول (صل الله عليه وآله) وقالت له: إن أبا قيس قد هلك، وإن ابنه من خيار الحمى قد خطبني، فسكت رسول الله (صل الله عليه وآله)، ثم نزلت الآية الكريمة :﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾، فهي أول امرأة حرمت على ابن زوجها.

روي عن ابن عباس أنه قال: إذا مات الرجل وترك جارية، ألقى عليها حميمه ثوبه فيمنعها من الناس، فإن كانت جميلة تزوّجها، وإن كانت قبيحة حبسها حتى تموت. وظل هذا شأنهم إلى أن نزل الوحي بتحريم ذلك :﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾.

وكان العربي في الجاهلية يغتم ويضيق صدره إذا ولدت زوجته بنتا، بينما كان يفرح ويستبشر إذا جاءه ولد، وأشار الله سبحانه إلى هذه الظاهرة بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾. وكانوا يعاملونها معاملة حقيرة حتى إنهم جعلوا صفة الضعف والصغار والهوان ملازمة لها، واستعملوا كلمة المرأة في الاستعارة والكناية والتشبيه، بها يقرع الجبان، ويؤنب الضعيف، ويلام المخذول المستهان والمستذل المتظلم.

قال الشاعر زهير بن أبي سلمى يهجو حِصن بن حذيفة الفزاري:

وما أدري وليتَ إخال أدري *** أقومٌ آل حصن أم نساء

وقد أكثر الشعراء في وصف حالهم وحال المرأة في ذلك العهد، وعجزها عن العمل والمقاومة، في حين أنّ البنين أقوى منهنّ، ويتاح لهم ما لا يتاح لهن.

قال أحدهم:

وزادني رغبة في العيش معرفتي *** ذلّ اليتيمة يجفوها ذوو الرحم
أخشى فظاظة عم أو جفاء أخ *** وكنتُ أبكي عليها من أذى الكَلم
تهوى حياتي وأهوى موتها شفقاً *** والموت أكرم نزّال على الحرم
إذا تذكّرت بنتي حين تندبني *** فاضت لعبرة بنتي عبرتي بدم

ولعل أبرز مظاهر ظلم المرأة في الجاهلية هي مسألة وأد البنات، تلك العادة القبيحة اللاإنسانية التي كانت واسعة الانتشار في تلك الأيام في الجزيرة العربية عند أهل البادية في الصحراء وفي بعض المدن المتحضرة.

ويختلف سبب الوأد عند القبائل، فمنهم من يئد البنات غيرة على العرض ومخافة من لحوق العار؛ لأنهم أهل سطو وغزو، وكانت الذراري تساق مع الغنائم، ويؤخذ السبي فتكون بناتهم عند الأعداء، وهذا منتهى الذلّ والعار.

قال أحد شعرائهم:

القبر أخفى سترة للبنات *** ودفنها يروى من المكرمات

وكانت بنو تميم وكندة من أشهر القبائل تئد البنات خوفا، لمزيد الغيرة. ومنهم من يئد البنات لا لغيرة أو خوف من عار، بل إذا كانت مشوهة أو بها عاهة،

مثلا إذا كانت زرقاء أو سوداء أو برشاء أو كساح، ويمسكون من البنات من كانت على غير تلك الصفات لكن مع ذلّ وعلى كره منهم.

ومنهم من يئد البنات خوف الفقر والفاقة؛ لأن العرب يعيشون في أرض قاحلة لا كلأ فيها ولا ماء، فتمر عليهم سنون شديدة قاسية، فيضطرون لأكل العلهز، وهو الوبر بالدم، وذلك من شدة الجوع. وإلى هذا أشار تعالى في قوله: ﴿ ... وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ... ﴾. وقال عزّ وجل: ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾. وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾.8

وأول من وأد بنته هو قيس بن عاصم، في قصة معروفة يرويها لنا التأريخ، وهي أن بني تميم منعوا الملك النعمان ضريبة الأتاوة التي كانت عليهم، فجرد عليهم النعمان أخاه الريان مع إحدى كتائبه، وكان أكثر رجالها من بني بكر بن وائل، فاستاق النعمان سبي ذراريهم، فوفدت وفود بني تميم على النعمان بن المنذر وكلّموه في الذراري، فحكم النعمان بأن يجعل الخيار في ذلك إلى النساء، فأية امرأة اختارت زوجها ردّت إليه، فشكروا له هذا الصنيع. وكانت من بين النساء بنت قيس بن عاصم، فاختارت سابيها على زوجها، فغضب قيس بن عاصم ونذر أن يدسّ كلّ بنت تولد له في التراب، فوأد بضع عشرة بنتا.

وقيل: إن أول قبيلة وأدت من العرب هي قبيلة ربيعة، وذلك على ما يروى أن قوما من الأعراب أغاروا على قبيلة ربيعة وسبوا بنتا لأمير لهم، فاستردها بعد الصلح وبعد أن خيروها بين أن ترجع إلى أبيها أو تبقى عند من هي عنده من الأعداء فاختارت سابيها وآثرته على أبيها، عند ذلك غضب الأمير وسن لقومه قانون الوأد، ففعلوا غيرة منهم وخوفا من تكرار هذه الحادثة.

ومن خلال هذه القصة التي سنذكرها، يتضح لنا مدى فظاعة هذا العمل وشناعته، وقساوة قلوب القائمين به وخلوها من الرحمة والرأفة والشفقة: روي أن رجلا من أصحاب النبي (صل الله عليه وآله) كان مغتما بين يدي رسول الله (صل الله عليه وآله)، فقال له رسول الله (صل الله عليه وآله): "مالك تكون محزوناً؟" فقال: يا رسول الله، إني أذنبت ذنبا في الجاهلية فأخاف ألا يغفره الله لي وإن أسلمت. فقال له: "أخبرني عن ذنبك؟." فقال: يا رسول الله، إني كنت من الذين يقتلون بناتهم، فولدت لي بنت، فتشفعت إلى امرأتي أن أتركها، فتركتها حتى كبرت وأدركت، وصارت من أجمل النساء، فخطبوها فدخلتني الحمية، ولم يحتمل قلبي أن أُزوجها، أو أتركها في البيت بغير زواج، فقلت للمرأة: إني اريد أن أذهب إلى قبيلة كذا وكذا في زيارة أقربائي فابعثيها معي، فسرت بذلك وزينتها بالثياب والحلي، وأخذت علي المواثيق بألا أخونها. فذهبت إلى رأس بئر فنظرت في البئر، ففطنت الجارية أني اريد أن القيها في البئر، فالتزمتني وجعلت تبكي وتقول: يا أبت ماذا تريد أن تفعل بي؟ فرحمتها، ثم نظرت في البئر فدخلت على الحمية، ثم التزمتني وجعلت تقول: يا أَبت لا تضيع أمانة امي، فجعلت مرة أنظر في البئر ومرة أنظر إليها فأرحمها، حتى غلبني الشيطان فأخذتها وألقيتها في البئر منكوسة، وهي تنادي في البئر: يا أبت قتلتني، ومكثت هناك حتى انقطع صوتها، فرجعت.

فبكى رسول الله (صل الله عليه وآله) وأصحابه، وقال: "لو امرت أن اعاقب أحدا بما فعل في الجاهلية لعاقبتك."

وفي بعض كتب التاريخ أن العرب كانوا يحفرون حفرة، فإذا ولدت الحامل بنتا ولم يشأ أهلها الاحتفاظ بها رموها في تلك الحفرة، أو أنهّ كانوا يقولون للأُم بأن تهي ابنتها للوأد وذلك بتطييبها وتزيينها، فإذا زينت وطيّبت أخذها أبوها إلى حفرة يكون قد احتفرها فيدفعها ويهيل عليها التراب حتى تستوي الحفرة في الأرض.

المرأة في الحضارة الغربية والشرقية

عرفنا فيما سبق حالة المرأة في المجتمعات التي سبقت الإسلام، وكيف أنهم كانوا يعاملونها معاملة مزرية، وينظرون إليها نظرة تبعيّة، ويحرمونها من أبسط حقوقها. أما المرأة العصرية، والتي تسير تحت ظل الحضارة الغربية أو الشرقية، فإنها لم تصبح أحسن حالا من تلك التي عاشت في العصور السابقة، مع فارق الأساليب.

فهي تعيش في مجتمع يدعي الحضارة والمساواة، ويدعي أنه ضمن للمرأة كل ما تحتاجه من حقوق، والواقع عكس ذلك تماما. فإن كانت المجتمعات السابقة تنظر للمرأة نظرة تبعية محضة، فاليوم يسيطر الرجل على المرأة، وينال منها ما يريد باسم الحرية والمساواة.

فالمجتمع الغربي والشرقي يعيش أقصى درجات الانحطاط والتميع والفساد، وخير دليل على ذلك شهادة زعيمي الشرق والغرب: يقول كيندي إن الشباب الأمريكي مائع منحل منحرف غارق في الشهوات، وإنه من بين كل سبعة شباب يتقدمون للتجنيد يوجد ستة غير صالحين بسبب انهماكهم في الشهوات، وانذر بأن هذا الشباب خطر على مستقبل أمريكا.

وقال خروشوف: إن الشباب الشيوعي قد بدأ ينحرف ويفسده الترف.

إذا فالمجتمع الغربي والشرقي يعيش اليوم حياة بعيدة عن القيم والأخلاق، فهم كل فرد منهم سد حاجته، لذلك نراهم يلهثون وراء لقمة العيش وبأي أسلوب كان.

ومن الطبيعي أن تجري المرأة هذا الجريان في حياتها، حيث انعدام الروابط العائلية، فما أن تبلغ البنت سن الرابعة عشر حتى يتوجب عليها أن تسعى وراء سد حاجاتها، والحصول على ما يكفل لها ذلك.

فالمرأة في المجتمع الغربي والشرقي وإن حصلت على بعض الحقوق من جانب معين، إلا أنها فقدت كرامتها وشرفها وعزها من جانب آخر. فالرجل لا ينظر لها إلا نظرة تبعية، يسخّرها لما تقتضيه مصلحته، فينال منها ما يريد لسد جوعه الجنسي، وينبذها عند شبعه، يجعلها مادة للدعاية المحضة، يجعل صورتها على كل بضاعة بائرة: على الملابس، السكاير، قناني المشروبات، معجون الأسنان، وحتى على الأحذية، وغيرها من السِلع.

وأصبح من المحتم عليها أن تسعى وراء لقمة العيش بأى عمل كان، حتى أنها تبيع شرفها وكرامتها مقابل ذلك. ففي إحدى التقارير المرفوعة سابقا إلى البرلمان البريطاني: إن كثيرا من الزانيات في لندن لسن من المحترفات المتفرغات لهذه المهنة، وإنما هن من صغار الموظفات ومن طالبات الجامعات أو من المعاهد، اللواتي يمارسن البغاء إلى جانب أعمالهن ليحصلن على دخل إضافي يمكنهن من الإنفاق عن سعة على الثياب المغرية وعلى مستحضرات التجميل.

لذلك شاع الفساد والانحلال في هذه المجتمعات، فهم لا ينظرون إلى المرأة إلا أنها ألعوبة في أيديهم يتمتعون بها متى شاؤا، ونتيجة لذلك، قلت نسبة الزواج الشرعي. فقد جاء في مقال نشرته إحدى الصحف الألمانية: إن الأولاد الصغار بين ١٤ . ١٦ سنة الذين يتأهلون للعمل يقولون حينما يبحث أمر الزواج أمامهم: أنا أتزوّج؟ لماذا؟! إنني أستطيع الحصول من أي فتاة في العمل على كل ما أريد دون أن أتزوجها.

وفي بعض الإحصائيات الصادرة عام ١٩٦٦م في بريطانيا: إن واحدة من كل خمس من الإنجليزيات اللواتي تجاوزن سن الخامسة عشر لا تزال عذراء، ويتوقع علماء الاجتماع في سنة ١٩٦٧م أن تفقد العذرية معناها في انجلترا.

وأصبحت الفتاة عندهم لا تعبأ إن سلب شرفها واعتدي على كرامتها، بقدر ما يهمها الجانب المادي الذي سيطر على الحياة اليومية تماما. ففي ألمانيا الغربية اعتدى

(١٢) شاباً في يوم واحد على بنت عمرها ١٤ سنة، وبعد انتهاء عملية الاغتصاب توجهت هذه الفتاة إلى الشرطة لتخبرهم بفقدان محفظتها!. وكنتيجة طبيعية لهذا المسلك كثرت الجرائم والاعتداءات وأصبحت شيئا مألوفا عندهم. ففي ألمانيا الغربية لا يمر يوم واحد دون أن تقترف جريمة غصب واعتداء. بل وأصبح الشذوذ الجنسي عندهم عملا مقبولا، لا معارض له، ففي اتلانتا بولاية جورجيا الأمريكية يوجد نادي تنتشر فروعه في كبريات المدن الألمانية، وهو يدير عمليات تعارف غير مشروعة بين أعضائه من الرجال والنساء، كما تتم عن طريقه عمليات تبادل مؤقت للزوجات.

أما بريطانيا فتنغمس في الفجور إلى حدود مذهلة، حتى إن الدعوة إلى إباحة الشذوذ الجنسي بين الرجال استطاعت أن تظفر بالاباحة في مجلسي اللوردات والنوّاب، وبارك هذه الإباحة معظم الشعب الإنجليزي وعلى رأسه أساتذة الجامعات والأطباء والمفكرون، بل وحتى رجال الكنيسة!

وما ذكرناه من معلومات واحصائيات فهي قليلة جدا وقديمة نشرت قبل أربعين عاما تقريبا، فما ظنّك بما يحصل اليوم، وقد تطورت الأساليب والطرق بشكل كبير جداً.

ومن هذا يتضح جليا أمام كل منصف وواع مدى الانحطاط الذي وصلت إليه المرأة عندهم، فكرامتها مسلوبة وشرفها مباع، وهي تعيش في الرذيلة بما لهذه الكلمة من معنى.

الفصل الرابع

التحديات السياسية

مقدمة

النساء في كل مكان تحطمن السقف الزجاجى فى السياسة إلا أن أصواتهن بقيت غير مسموعة ومساهمتهن كثيرا ما تهمش. فى أماكن كثيرة مازالت النساء يعتبرن غير قادرات على تحمل المسئولية فى مجالات تعتبر مخصصة للذكور، نحو الشئون المالية والطاقة والتنمية الاقتصادية والتغير المناخى والشئون الخارجية والدفاع والتجارة والبنية الأساسية.

كثيرا ما يكون هذا هو الحال فى البرلمانات التى تعطى النساء فيها محافظ مخصصة للنساء فقط أو يسمح لهن بعضوية للجان مخصصة للنساء فقط وتبعدن عن اللجان الأخرى بسبب النوع الاجتماعى. تحتاج كل مستويات الحكومة وليس البرلمانات فقط إلى اتباع اجراءات من العمل الايجابى ولتعديل القواعد الداخلية لمنح أفضلية للنساء على الرجال (وفقا لقدراتهن) فى احتلال مناصب صنع القرار بما فى ذلك المناصب الوزارية، ورئاسة اللجان، وذلك عندما تتساوى المؤهلات أو تكافئ تمثيلهن فى الحكومة. ووفقا لخطة عمل الاتحاد البرلمانى الدولى من أجل برلمانات تراعى النوع الاجتماعى، فإن البرلمانات يلزمها أن تشجع التوزيع المتناسب والمنصف للنساء البرلمانيات فى كل اللجان دون الاقتصار على اللجان المعنية بالمرأة والطفولة والاسرة والصحة والتعليم.

وفي هذا الشأن، سوف أطرح مجموعة من الأسئلة الموضوعية، وهي:

س١: هل يجب أن تكون اللجان البرلمانية والوزارات متوازنة من حيث النوع الاجتماعى (إلى حد تعيين رجل وامرأة كرئيسين متشاركين فى كل لجنة)؟ أم أنك تعتقد أن ذلك سيزيد من معارضة الرجال لمشاركة المرأة؟ كيف تعالج هذا؟

س٢: هل توافق على لزوم اجراءات العمل الايجابى لتغيير مشاركة المرأة ودورها القيادى فى البرلمانات والوزارات؟

س٣: هل توجد فى بلدكم مثل هذه الاجراءات؟ وان وجدت، هل ثبت نجاحها؟

المرأة العربية ومشاركتها البرلمانية

تعتبر مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ووصولها لمؤسسات صنع القرار ولاسيما البرلمان أمر ضرورى لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها العامة.

ولكن دور المرأة السياسى فى مجتمعاتنا العربية قد أتسم بالوهن والمحدودية ويرجع ذلك إلى تبنى الديمقراطية والمساواة كمبادئ نظرية فقط لا تتعدى كونها شعارات، والدليل على ذلك عدم تقبل البعض لعمل المرأة فى المجال السياسى أو القضائى مما أصاب مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بحالة من التهميش وأضعف دورها فى صياغة التشريعات والقوانين وعدم إعطائها الدور الفاعل فى التمثيل والتعبير عن إرادة نصف المجتمع.

ووصول المرأة إلى مواقع السلطة وخاصة السلطة التشريعية لم يعد مجرد مطلب من مطالب العدالة والديمقراطية بل أصبح شرط ضرورى لمراعاة مصالح المرأة حيث أنه بدون إشراك المرأة إشتراكا نشطا وإدخال رؤيتها فى جميع مستويات صنع القرار لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة فى المساواة والمشاركة بين الجنسين والتى تشكل الأساس المادى لتقدم المجتمع وتطوير القوانين والتشريعات التى تحكم وضع المرأة فى

الأسرة والمجتمع، مما يتيح لها تولى مسؤلية الدفاع عن القضايا الأساسية التى يعانى منها المجتمع بجانب الرجل مثل الفقر والبطالة.

وعلى الرغم من أهمية دور المرأة فى المجتمع لم يسمح لها فى مصر بالمشاركة فى الحياة السياسية إلا من وقت قريب وبعد جهود ونضال الحركات النسائية كثيرا منذ عام ١٩٢٥ حتى تصل لهذه المرحلة. فقد كانت أول مرة يسمح للمرأة بالمشاركة فى الحياة السياسية والترشح لمجلس الشعب عام ١٩٥٧ وكانت نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان ٠،٦%. وبحلول عام ١٩٦٢ زادت نسبة مشاركة المرأة إلى ٥%.

نظراً لضآلة عدد المرأة فى البرلمان ومدى أهمية مشاركتها، أتجهت مصر إلى العمل بنظام الحصص أو ما يعرف بنظام "الكوتا" كتدبير مرحلى لتحسين مشاركة النساء فى البرلمان. وقد تم تخصيص كوتا للسيدات فى عام ١٩٧٩ بإضافة ٣٠ مقعد للنساء كحد أدنى، وبذلك أصبح تمثيل المرأة ٨%. وعلى الرغم من ضعف نسبة تمثيل المرأة إلا أنها كانت تجربة ناجحة وشعرت النساء بمدى أهمية دورها وقامت جميع النائبات بأدورهم على أكمل وجه.

وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم إلغاء العمل بنظام الكوتا وترتب على ذلك تضاؤل نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان إلى ٢% وأصبح دور المرأة مهمشا مرة أخرى و أقتصر دورها على الوجود الشكلى فقط حتى يمكن القول أنه يوجد عنصر نسائى فى البرلمان.

ووفقا لاخر إحصاءات الاتحاد البرلمانى الدولى تظهر أن اليمن لديها أدنى نسبة من التمثيل البرلمانى للنساء فى العالم بواقع ٠,٣%. وتدل هذه النسبة على مدى تهميش المجتمع اليمنى لدور المرأة، فمن المستحيل أن تستطيع المرشحات المستقلات الفوز أمام مرشح رجل فى ظل العمل بنظام الدائرة الواحدة الذى يجعل الفائز من حصل على غالبية الأصوات، فضلا عن نظرة الأحزاب للمرأة المرشحة بأنها عبئ ومسئولية

على الحزب وأنها لن تستطيع الفوز بالانتخابات إذا كان المرشح إمرأة وبالتالى تعزف عن ترشيح المرأة فى الأنتخابات.

وذلك يعكس أنه يوجد فى مجتمعاتنا العربية أسباب جوهرية تعيق المشاركة النسائية الفاعلة على الصعيد السياسى وتجعل مشاركتها مقتصرة على التصويت والتظاهر. وفي الحقيقة، فإن أغلب هذه الأسباب يرجع إلى كون مجتمعنا مجتمع ذكورى لا يقبل فيه الرجل بسهولة تعاطى المرأة فى السياسة حيث أن المرأة تقع تحت دائرة سلطة شبه مطلقة تتجسد فى الأب أو الأخ أو الزوج، فرأس العائلة غالبا ما يحدد نطاق عمل المرأة ومساحتها الخاصة فضلا عن إعتقاد البعض أن منافسة المرأة للرجل هو تطاول عليه.

كما أن وسائل الإعلام التقليدية لا تدعم قضية وجود المرأة فى البرلمان ومشاركتها فى الحياة السياسية وإنما تسلط الضوء على الأدوار التقليدية للمرأة، بل الأكثر من ذلك أن بعض وسائل الاعلام تصور المرأة فى صورة أدنى من الرجل وتابعة له.

وحتى نستطيع التغلب على هذه المشكلات لابد أن تقوم الدولة بتعزيز دور المرأة والنهوض بها وإشراكها فى عمليات التنمية بالاضافة الى العمل على رفع المستوى السياسى والاجتماعى لدى الافراد لنخلق لديهم وعى بمدى أهمية دور المرأة فى المجتمع. وفى نفس الوقت، لابد من توعية المرأة بأهمية دورها السياسى والاجتماعى من خلال عمل الحركات النسائية حتى تكتسب الثقة وتقدم على الترشح للمناصب القيادية بعزيمة وإصرار دون خجل من تحقيق طموحها السياسى.

وعلى الرغم من كل ذلك التهميش للمرأة فى مجتمعاتنا العربية إلا أنه يوجد مثال عربى مشرف على الديمقراطية ووجود دور مهم للمرأة على الصعيد السياسى ألا وهو النموذج الاماراتى حيث استطاعت دولة الامارات التغلب على الصورة النمطية للمرأة وجعلتها تتبؤء مكانة فعالة فى المجتمع.

وقد جاء ذلك من خلال توفير الحماية السياسية والدستورية للمرأة وإرساء مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وأصبحت المرأة الاماراتية تعامل على قدم المساواة مع الرجل فى المجتمع عامة والبرلمان خاصة.

فقد أصبحت الامارات نموذجا لما يجب أن يكون عليه العمل النسائي من حيوية وفاعلية حيث أن المرأة الاماراتية نجحت أن تشارك فى البرلمان عن طريق الانتخابات بنسبة تمثيل ٢٢،٣% وهى نسبة عالية عالميا حيث أحتلت بها المرتبة الثانية فى التمثيل النسائى بعد ألمانيا.

وتشير تقرير التنمية البشرية الدولي الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه فى عام ٢٠٠٨ احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي في مقياس تمكين المرأة والمرتبة ٢٩ عالميا. كما أنه وفقا لمؤشر التنمية المتعلق بالجنسين والتمييز الجنسى فإن دولة الإمارات احتلت المرتبة الـ ٣٠ من بين ١٧٧ دولة، كما احتلت المرتبة الـ١٧ في مقياس المساواة بين الجنسين. فضلا عن السماح لامرأة –وهى الدكتورة أمل القبيسى– بأن تعين النائب الأول لرئيس المجلس الوطنى وذلك أتاح لها بالطبع ان ترأس جلسة المجلس الوطنى السادسة المنعقدة فى يناير ٢٠١٢ وهو ما يعكس مدى نجاح المرأة الاماراتية ومشاركتها الفعالة فى صنع القرار.

البرلمانات والنائبات

تمثيل النساء على المستوى التشريعي في الارجنتين هو الأعلى في أمريكا اللاتينية. كما يتم إحترام القوانين التي تنظم المساواة بين الجنسين.

مع ذلك لا أظن هذا كافيا لأن وجود عدد أكبر من النساء لا يعني بالضرورة أنهن قادرات على الكفاح من أجل أجندة النوع الإجتماعي ضمن سياسات طويلة المدى.

إضفاء الطابع الديموقراطي على الأحزاب السياسية ما زال يمثل قضية مطروحة، خاصة في ولايات داخل البلاد، حيث يبدو بوضوح ان سياسات المساواة بين النوعين هناك هي الأضعف.

النساء يعملن بجد لتأكيد وجودهن في الساحة السياسية، ومع ذلك فإن المعتقدات الثقافية أدت إلى تصنيف نمطي. هذا يجعل النساء ضحايا لهذه الظاهرة بينما يتبوأ الرجال مكانة أفضل أيا كانت مؤهلاتهم الأكاديمية والمهنية.

برلمان كينيا

في كينيا فإن دستورها الحالي والأحدث يتطلب في كافة التعيينات أن لا يزيد عدد المعينين من نفس النوع الإجتماعي عن الثلثين (لاحظ من نفس النوع). لكن سقفا مقداره الثلث أصبح مفروضا على النساء. ففي حكومة من ثمانية عشر وزارة على سبيل المثال هناك ستة نساء. ومحكمتنا العليا ذات السبعة أعضاء بها إمرأتين، وهذا هو السيناريو في كل مستويات الحكومة والتعيينات السياسية. نرى جهدا نشيطا لإبقاء النساء عند مستوى الثلث من المستوى الوطني وحتى مستوى البلدية. وقد قام حاكم بلدية بعمل العكس فعين حكومة بها أغلبية من النساء، وقد هدده أعضاء مجلس البلدية بالإزاحة من منصبه.

يذهب الرجال والنساء إلى نفس المؤسسات التعليمية ويحصلون على نفس المؤهلات الأكاديمية والمهنية من خلال المنافسة على قدم المساواة. لا يوجد سبب يمنع النساء من تولي نفس المسئوليات. المواقع القيادية في مختلف المجالات بما في ذلك اللجان البرلمانية والوزارات يجب ان يكون توزيعها متوازن من حيث النوع الإجتماعي. رئاسة اللجان البرلمانية في كينيا ليست متوازنة من حيث النوع الإجتماعي. ويلزم ان أشير هنا ان أغلب لجاننا الدستورية يرأسها رجال. ونفس الشيء بالنسبة للجان البرلمانية، وبعضها يكون فيها الرئيس ونائبه من الرجال. هنا نرى حالة فرض فيها سقف لتكون

الرئاسة للرجال. هذا النوع من التقسيم النمطي يعوق كفاح النساء من أجل المساواة بين الجنسين.

التوازن بين الجنسين لن يخلق رفضا للنساء اذا ما تم تطبيقه انفراديا في كافة الوزارات. سيوفر للنساء القوة والسلطة للكفاح من أجل حقوقهن وفي النهاية سيتعلم الرجال التعايش مع التوازن بين الجنسين. إن ما نراه الآن من رفض سببه أنه لا يوجد بلد لديه الإرادة السياسية لممارسة التوازن بين الجنسين في توزيع الإختصاصات.

بينما ستغير إجراءات العمل الإيجابي من مشاركة النساء ودورهن القيادي في البرلمان والوزارات، تبقى المعتقدات الثقافية تمثل عقبة كبرى. في كينيا لدينا ٤٢ مجموعة مختلفة من السكان. بعض هذه الجماعات مازال يعتقد ان مكان المرأة هو المطبخ. السيدات انفسهن يتحصن بهذه المعتقدات حتى انهن لا يمكنهن الخروج عن ذلك لينافسن على مختلف الفرص السياسية. في بعض الأحيان نسمع القادة الرجال يدعون النساء للخروج والسعي لإحتلال المناصب المتاحة. ان دفع نائبة من البلديات إلى البرلمان، وهو أمر اجباري ، كان هو السبيل الوحيد الذي اتاح لهذه الجماعات من السكان دفع إمرأة منها للوصول للبرلمان .

ومع ذلك فإن هذا الأمر يشوبه تحديات حيث يلزم إقناع الرجال في تلك الجماعات بالتصويت لصالح المرأة المرشحة وهو ما لا يرغب فيه أكثرهم. في كينيا نقدر جهد الحكومة لتمكين النساء، لكن تلزم الاشارة إلى ان أغلب النساء مازلن ينتظرن ان تفعل الحكومة هذا وذاك. في تقديري أن على النساء أن ينهضن ويسعين للمناصب القيادية حتى حيث لم تستخدم إجراءات العمل الإيجابي .

برلمان بوليفيا

تقول السيدة "سندرا": " أنا من بوليفيا، وأعتقد أن القوانين في بلدي واضحة تماما، المساواة بين الجنسين على أساس ٥٠% للرجال والنساء على كافة المستويات: المحلية والجهوية والوطنية. في العام القادم لدينا انتخابات في بوليفيا، والمرجو أن الأحزاب السياسة ستلتزم بالقواعد، ليست المشكلة في تنفيذ اجراءات عمل إيجابي لأن هناك في بوليفيا بالفعل قوانين تنظم المساواة بين النوعين. ما نحتاجه هو تمكين النساء إقتصاديا حتى يتمكن من الوصول لمناصب صنع القرار. وأعتقد أنه يجب أن نزيد العمل في تدريبهن وتوفير الموارد المالية لهن. وعندما يتحقق ذلك سيكون لدينا فرصة حقيقية للوصول إلى مناصب صنع القرار وإلى السلطة.

واستطردت قائلة: في بلدي بوليفيا لدينا رئيستين من النساء لمجلسي البرلمان وكذلك بعض النساء الوزيرات. ولكن المجتمع في بوليفيا مازال يميز على أساس النوع الإجتماعي حيث لا توجد مساواة في الحياة الحقيقية ونساء كثيرات مازلن مضطرات أن يعملن تحت ظل الرجال ليتمكن من العمل بالسياسة. باعتباري إمرأة، غالبا ما يكون من الصعب سداد تكاليف الحملة الإنتخابية، أحيانا تكون المعركة الإنتخابية غير عادلة للنساء ضد الرجال. نقص التربية السياسية أو المعركة المستحيلة ضد الفساد هي عوامل أخرى تعوق مشاركة المزيد من النساء في السياسة. سنكون قادرين على النجاح وأن نحقق مساواة حقيقية بين الجنسين في السياسة فقط اذا بقينا متحدين ومكنا أنفسنا وكافحنا من أجل قيمنا.

برلمان نيجيريا

النساء البرلمانيات القليلات حصلوا على ما سعين إليه من اللجان البرلمانية. العامل الهام كان هو الإنتماء الحزبي ودرجة الإهتمام بلجنة معينة ومستوى التأييد لقيادة السنت عندما نافسن على هذه المناصب.

التمييز الرئيسي كان عند مناقشة البرلمان، كانت هناك موضوعات معتبرة "موضوعات للمرأة " ودعيت كل إمرأة تقريبا للتعليق عليها حتى ان لم تطلب ذلك.

إذا ما أعتبر موضوع هام و "ذكوري" ورفعت إمرأة يدها طلبا للكلمة تم غالبا تجاهلها، نظرا لعدد النساء القليل في برلمانات عديدة فإني أشك في إمكانية توازن توزيع المسئوليات وفقا للنوع الإجتماعي.

العمل الايجابي أفضل أم استدامة العمل من أجل المرأة في السياسة

ونرصد هنا كلمات مهمة للسيدة "إنديرا بيسسوار" (حاصلة على الدكتوراه)، وهي قد عملت لمدة عشرة سنوات في إثيوبيا ولمدة عامين في أوغندا، وكان معظمها على موضوعات النوع الإجتماعي.

فهي تؤيد نهج تحقيق توازن بين الجنسين في اللجان البرلمانية والوزارات لأسباب عديدة. أولا ليس فقط بإعتبارها مطلبا لهيئات إقليمية ودولية عديدة، بل لأنها ضرورة في القرن الحادي والعشرين. إنه أمر مثير للغضب أن نستمر في إستبعاد نصف البشرية من العملية الديموقراطية ومن تنمية البلاد.

ونرصد بكل فخر، أن النساء حققن قفزات خلال الخمسين سنة الماضية لتدارك قرون من الإقصاء والجهل. يجب أن يخجل أي بلد يدعو نفسه ديموقراطيا إذا كان لم يتمكن من إدماج نصف سكانه.

ونسجل هنا أن التنمية الاقتصادية ذات الطابع التنافسي في دول افريقية عديدة كثيرا ما تعتمد على جهد نساء تعملن أكثر من ١٤ ساعة يوميا للإبقاء على المجتمع معافى خاصة في أوقات الشدة (الحروب والكوارث الطبيعية والصراعات العرقية ونحو ذلك).

إن الثقافة الأبوية منعت النساء في بعض الأحيان من تحقيق غاياتهم والمطالبة بحقوقهن، وهذه السيطرة الرجولية الأبوية تبقيهن فاقدات القوة من خلال التمييز على أساس النوع أو التحرش أو التمييز أو التصنيف النمطي، وهكذا.

إن كان التوازن بين الجنسين في الوزارات أو اللجان البرلمانية قد يعني زيادة معارضة الرجال للنساء فيجب علينا أن نواجه هؤلاء وأن نتحدى ذلك من كل الزوايا.

إن الدول الموقعة على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة أو العهد الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، وغيرها كثير، لا يمكنهم التخفي وراء الجهل والثقافة. الثقافة نفسها ليست كيانا ثابتا. لايمكن للرجال الإستمرار في استخدام الممارسات القديمة والمعتقدات ضد تقدم المرأة في الأزمنة الحديثة بينما حرروا أنفسهم.

برلمان أثيوبيا

هناك مجموعة من الملاحظات المهمة التي يجب أخذها في الأعتبار، وهي:

– عندما يفرض قادة الحزب (معظمهم رجال) أو الحكومة (رجال أيضا) سياسات تعتمد اجراءات العمل الإيجابي لزيادة مشاركة النساء نلاحظ انه يكون هناك توقع للولاء والإلتزام بقواعد الحزب. والنساء المتفردات بمواقفهن يتم إسكاتهن.

اجراءات العمل الإيجابي تعاكس مصالح النساء وتؤدي للمهانة والإسكات. دخلت معظم النساء السياسة بسبب اجراءات الحكومة للعمل الإيجابي.

– كثير منهن لديهن ولاء سياسي وينتمين للحزب الحاكم، وقد دخلن السياسة ليس لتغيير الأوضاع بل من أجل مسيرتهن الوظيفية.

– كثير من أولئك النساء يتوقع قيامهن بتمثيل نساء البلاد على كل المستويات في الخارج.

– كثيرا ما يعتبر كون مسئولة ما إمرأة يجعلها قادرة على تمثيل مصلحة النساء في البلاد مما يؤدي لنتائج كارثية.

– الوضع الحالي هو احتكار وزارة المرأة التابعة للحزب الحاكم لأجندة النوع الإجتماعي وحقوق النساء (بعد إسكات عنيف وقهر كل نشاط للمجتمع المدني في هذا المجال).

– حاول الحزب الحاكم تنفيذ توصيات اتفاقية منع التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة باجراءات العمل الإيجابي. وفي الحقيقة فان الامر تحول لخدمة المصلحة الذاتية لإظهار النوايا الطيبة أمام المجتمع الدولي بينما تبقى النساء مقهورات. لأن هذه الصور لإجراءات العمل الإيجابي استخدمت فقط للدعاية فإنها تفتقر للإستدامة. وعندما يترك الحزب السلطة ستذهب النساء كذلك ووظائفهن.

– أحزاب المعارضة في البلاد، للأسف، لم تتخذ اجراءات ايجابية لإدخال النساء ولم تفكر حتى في إدراج برنامج للنوع الاجتماعي ضمن برامجها الإنتخابية. وربما سيفعلوا ذلك في عندما يصلون للسلطة.

– من أجل بقائنا متنبهين حيال زيادة عدد النساء، فان دور ونشاط المجتمع المدني من المنظمات النسائية في غاية الأهمية. لأنهم الوحيدين القادرين على تغيير الوضع. يمكنهم دفع النساء من القيادات القوية للمجتمع المدني لدخول السياسة والبقاء بها من خلال التشاور والرعاية والدعم والتدريب. وسيؤدي هذا بالإضافة لإبراز هؤلاء النساء إلى زيادة قدرة ومعرفة النساء السياسية وإستدامة وجود النساء في السياسة. بسبب حظر منظمات المجتمع المدني وتجريم الإشتغال بموضوعات حقوق المرأة في إثيوبيا فإن ذلك قد يكون حلما بعيد المنال،

العيش تحت وطأة الأنظمة الاستبدادية

في ظل تلك الأنظمة تحولت الأحزاب إلى توابع للسلطة، منضوية تحت ردائها في جبهات وهمية واهية، أو ممثلة ببضع نواب في برلمانات شكلية، أما الأحزاب التي عارضت فقد لوحق أفرادها وتعرضوا للقمع والسجن والتعذيب والاضطهاد، حتى انتهى وجود تلك الأحزاب فعليا على أرض الواقع.

كما تحولت النقابات، والمنظمات الشعبية، ومن بينها المنظمات النسائية، إلى منظمات شبه حكومية نفعية مترهلة، لا تخدم مصالح الفئات التي تمثلها، بل تعمل فقط كبوق للسلطة مصفقة مهللة لكل أفعالها، وبؤرة لتجمع الطفيليين الذين لاهم لهم إلا إظهار ولائهم للسلطة والانتفاع من هذا الولاء.

وحصر عمل الجمعيات في الجمعيات الخيرية، وضيق على نشاطها، واشترط فيها أيضا الولاء، والابتعاد عن أي تنظيم مجتمعي فاعل، وحصر منح التراخيص لأي جمعية جديدة بيد الجهات الادارية، التي تحيل الموافقة إلى الأجهزة الأمنية المتحكمة بكل مفاصل المجتمع، وبذلك حظر عمل الجمعيات التنموية التي يمكن أن تسهم في تطوير المجتمع وتقدمه.

لعبت السلطات الحاكمة كذلك دورا في شيوع مقولة أن مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني "دخيلان" على مجتمعاتنا، ولا تناسبان شعوبنا وآليات تفكيرها، لطول الفترة التي عاملت فيها تلك السلطات شعوبها كقطعان صماء بكماء، معتبرة عقولها ليست بمستوى عقول البشر في كل العالم، وليس من حقها الاستفادة من خبرات وتطور الحضارة الانسانية، والتي كانت الديمقراطية والمجتمع المدني من نتائجها، فمن حق شعوبنا أن تستفيد من نتاج الحضارة التي ساهمت هي نفسها في صنعها في فترة ما من التاريخ.

وقد لعبت أقلام بعض المستشرقين دورا في ترسيخ هذا المفهوم الخاطئ، في حين تكفي نظرة متأنية لتاريخنا الحديث، لتظهر أن مؤسسات المجتمع المدني كانت موجودة في بلادنا في النصف الأول من القرن الماضي، فقد ساهمت الأحزاب الوطنية والتجمعات العمالية والطلابية، والجمعيات النسائية في النضال ضد المستعمر وصولا بالبلاد إلى الاستقلال، ومن ثم في بناء الدولة الوطنية، قبل ان تحكم الأنظمة الشمولية قبضتها عل الشعوب.

غياب مفاهيم الحرية والحق والعدل

من ناحية أخرى، أدت أجواء الرعب والخوف التي هيمنت على المواطنين إلى تحجيم العقل العربي، وسيطر الخوف والذل على العباد ويأس البشر من الحل مما قادهم إلى حالة من الاستسلام والإحباط. في هذه الحالة يلجأ العقل الإنساني لأسلوب دفاعي قوامه إعارة العقل للمستبد، وتركه يتحكم بمصائر البشر، ويفكر عوضا عنه، خاصة في حالات الكوارث الكبرى، "فمن قادنا إلى ذلك الجحيم، ليتفضل ويخرجنا منه". وغابت مفاهيم الحرية والحق والعدالة، وأصبحت غائمة مغيبة خلف مفاهيم الظلم والفساد والمحسوبيات والانتهازية وسيطرة القوي على الضعيف، ونتيجة حظر الاجتماعات والتجمعات، غاب مفهوم العمل المجتمعي، والعمل التطوعي، وبسبب حاجة كل إنسان إلى الانتماء، تعمقت الاختلافات الطائفية العشائرية، بديلا عن التجمعات المدنية التي تميز المجتمعات الحديثة.

في ظل هذه الظروف تعطل عمل حركات تحرر المرأة، ففي سوريا مثلا حظر إنشاء إي مؤسسة مدنية منذ عام ١٩٦٣، ولا يسمح لأي مؤسسة مدنية أن تمارس نشاطها دون الحصول على موافقة السلطات، التي لاتعطي هذا الترخيص حتى في فترات الانفراج السياسي المحدود إلا للجمعيات الخيرية أو الدينية،التي تضمن ولاءها، وعدم معارضتها للسياسات القائمة، حتى ولو كانت مجحفة، وحصر النشاط النسائي في منظمة الاتحاد النسائي، التي أنشأتها السلطة الحاكمة كمنظمة شعبية، والذي كان

يفترض فيه نظريا الدفاع عن حقوق النساء والضغط على الحكومات من أجل تأمين مصالحهن، وتعديل الأنظمة والقوانين لصالحهن. إلا أن تطلعات وأهداف وقررات الاتحاد النسائي منذ إنشائه عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، كانت متطابقة مع القرار السياسي، ولم تشكل يوما ضغطا على الحكومات باتجاه سن القوانين أو إصدار القرارات التي تخدم مصلحة المرأة، وفي نفس الوقت صادر الاتحاد النسائي دور الجمعيات النسائية واستقلاليتها في العمل لصالح المرأة .

ومثال على ذلك لم يمنح في سورية في السنوات الأخيرة الترخيص لأي جمعية تعنى بحقوق المرأة، باستثناء ترخيصين أعطيا لجمعيتين، عن طريق علاقات شخصية، مع وجود جمعية ثالثة تحت غطاء احد الأحزاب الشكلية الموجودة في الجبهة الحاكمة، وحتى تقرير الظل الذي قدم إلى الأمم المتحدة بعد مرور سنة على توقيع سورية اتفاقية السيداو ، قدمته هذه الجمعيات بمباركة السلطات.

المرأة في موقع القرار السياسي

يتشابه واقع المرأة في مركز القرار في جميع الدول العربية، مع ملاحظة عدم تواجدها نهائيا في بعض الدول التي لم تمنح رعاياها النساء حتى اليوم حق الترشيح والانتخاب كالسعودية وبعض دول الخليج. أما في بقية الدول فيمكن أخذ سورية مثالا على واقع المرأة فيها.

كانت سوريا من أوائل البلدان التي منحت المرأة حق الانتخاب عام ١٩٤٩، وقد تمثلت المرأة للمرة الأولى في مجلس الأمة بنائبتين عام ١٩٦٠، ويوجد اليوم ٢٠ نائبة في مجلس الشعب أي بنسبة ١٢% من النواب، إلا أن الاتخابات تتم أصلا بناء على قوائم تحظى مسبقا بموفقة الأجهزة الأمنية، وأعضاؤها هم إما من الحزب الحاكم،أو الأحزاب المنضوية تحت لوائه، أو من المستقلين الموالين، ومن أصل ٣٠ نائبة في البرلمان هنالك ٢٧من الحزب الحاكم. من ناحية أخرى لم تستطع أي من النساء

العضوات في مجلس الشعب أن تثير أو تطالب أو تنجح في إقرارأي تغيير في الأنظمة أو القوانين أو الأوضاع السائدة لصالح المرأة.

أما في السلطة التنفيذية، فقد درجت العادة في سوريا أن تحتوي أي من الحكومات المتعاقبة على وزيرتين، لمجرد تزيين قالب الحلوى، يشترط فيهن الولاء لا الكفاءة، ولم تتسلم أي امرأة حتى اليوم وزارة سيادية في أي دولة عربية.

أما في مجالس الإدارة المحلية، فهنالك ما يدعو للدهشة فعلا وهي أن نسبة وجود المرأة في تلك المجالس ثابتة على ٣% في المجالس المتعاقبة جميعها مما يدل على أن النسبة محددة سلفا، ولا تدل على مشاركة حقيقية للمرأة .

من ناحية أخرى أثبتت المرأة جدارة في الحقل الديبلوماسي حيث تبلغ نسبة العاملات فيه ١١% من مجموع العاملين وهنالك ثلاث سفيرات سوريات حاليا في روما وباريس وأثينا، وناطقة باسم وزارة الخارجية السورية .

الفصل الخامس

ثقافة المجتمع وتمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية (المرأة المغربية نموذجا)

مقدمة

تمر المجتمعات الغربية والشرقية عبر الحقب والأزمنة بمجموعة من الحوادث، قد يسجلها التاريخ، وقد تتناثر من سجلاته فلا يعود أحد يحفل بذكراها، فلكل مجتمع حياته الخاصة التي تميزه عن باقي المجتمعات، ولكل جيل تاريخه الخاص، يختلف باعتبار حظ ذلك الجيل ومشاركته في أحداث المجتمع العام، والمشاركة تكون على نسبة استعداد الأفراد، مواهبهم، موقعهم الجغرافي وهامش الحرية والاختيار المتاح أمامهم، نساءً كُن أو رجالا، صغارا أو كبارًا.

في هذا السياق عرف موضوع المرأة، الدراسات النسائية، وأبحاث النوع اهتمامًا متزايدًا، ذلك أن "العقود الأخيرة كانت مسرحا للانبعاث الحركات النسوية في العديد من مناطق العالم"، مما أدى إلى تزايد الأبحاث حولها سواء داخل الجامعات المغربية أو باقي بلدان العالم، وفتح آفاقا جديدة داخل العلوم الإنسانية خاصة وأن هذه "الدراسات النسوية اليوم أصبحت تساهم في تجديد المعرفة، وبعث الشك وعدم اليقين في موضوعية العلوم الوضعية ومضامين ممارساتها، وتسعى لبلورة رؤية بديلة للمجتمع"، وما الاهتمام بهذا الموضوع إلا تعبيرًا عن الرغبة في إدماج المرأة في المسار التنموي العام إدماجًا صحيحا وعادلاً.

والمغرب الذي يوجد في ملتقى الحضارات، بدوره يعرف اهتماما متزايدا بقضايا المرأة والدراسات النسائية، ولا أدل على ذلك من ارتفاع عدد البحوث في هذا المجال وتعدد الجمعيات النسوية.

لقد سعت جل هذه الدراسات إلى إبراز خصوصيات وضعية المرأة، ورصد مكامن ضعفها ومعاناتها، وتدارس إمكانية تنمية محيطها وظروفها، وسبل مشاركتها في مجالات الحياة، من خلال الاعتراف لها وعلى قدم المساواة مع الرجل بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

ولاشك أن قضية المرأة اليوم أصبحت إشكالية عامة يمكن أن نطلق عليها إشكالية النوع الاجتماعي، وقد اعتبرت من العناوين البارزة للمشروع المجتمعي التنموي، إذ توفر هذه الإشكالية الإطار التحليلي المناسب للتعرف على حاجات المجتمع وتقييمها، وتوجيه مجهودات التنمية للأفراد الذين يحتاجون إليها.

ونشير إلى أن المرأة داخل المجتمع المغربي شأنها شأن سائر البلاد العربية، لم يكن لها قضية خاصة بها، بل المشكلة تخلف المجتمع وفقره، وهي قضية تختلف كثيرا عن قضية نساء الغرب، لأن المرأة هناك حتى مائتي سنة خلت، كانت ما تزال تعد مطية للشيطان، وكانوا لا يزالون يناقشون هل هي مخلوق أم لا.

المرأة المغربية عبر التاريخ: بين الظهور والاختفاء

كثيرة هي المراجع التي تعرضت لتاريخ المغرب، غير أن الإشارة إلى حياة الناس العاديين كانت نادرة، فالمؤرخون لم يكونوا ليهتموا إلا بالبلاط والأمراء، وهكذا نجد أن حياة النساء بالمغرب حلقة مفقودة، وإن وجدت بعض الإشارات فهي مقتضبة وبسيطة، أما ما تبقى فهو تاريخ ذكوري ومن صنع الذكور فقط، تاريخ يتحدث في معظمه عن الثورات والحروب والاضطرابات ونزاعات القبائل.

تؤكد هذه الإشارات التاريخية رغم قلتها على مشاركة المرأة المغربية في الحياة المجتمعية العامة كغيرها من نساء كثير من المناطق، مشاطرة الرجل أشغاله ونشاطاته، ومزاولة لنشاطات اقتصادية وتجارية، إذ "توغل التعامل النقدي في الحواضر المغربية..وأصبح فيه كل شيء خاضعا لمعيار السوق، من النسيج إلى

اللبن، وحتى المرأة فقد انتشلها هذا التطور من قوقعة البيت وبعث بها إلى قارعة الطريق لتمارس التجارة التي لم تعد إطلاقا حكرا على الرجال".

وهذا وإن دل على شيء إنما يدل على بعض مظاهر الترف والتحرر الناتجة عن الارتقاء السياسي والاجتماعي الذي توفر للمرأة على هذه الأرض منذ قرون، خصوصا وأن السجل التاريخي بشمال إفريقيا ما زال يحكي عن نساء تصدرن هرم السلطة والسيادة ومنهن 'الكاهنة داهيا' البربرية التي ظهرت بجبال الأوراس في الجزائر وعرفت بقوة وشدة بأس، ساعداها على تجميع البربر حولها، ومقاومة الرومان وهزمهم في أكثر من واقعة، كما تصدت للجيوش العربية إبان الفتوحات الإسلامية وانتصرت على القائد العربي حسان بن النعمان، حتى صارت أسطورة تتناقلها ألسنة قبائل شمال إفريقيا التي لم تكن تعرف تقسيما حدوديا بعد.

كما تحدث موليراس MOULIERAS في كتابه–le Maroc inconnu– عن المرأة الأمازيغية الريفية، وقد تميز هذا الباحث بالانتباه الشديد للتفاصيل، كما تميز بقدرة على الوصول لمجتمع الحريم الريفي، وقد وصف هذا الباحث الحيز النسائي، وتمايزت إشارته بين موقفين، موقف وصف فيه المرأة صلبة مسيطرة على شؤون الأسرة والقبيلة وتهتم بجل الأعمال: "فالنساء لا يتحجبن، وخصالهن طبيعية محضة، يشتغلن في الأرض ويحملن المعاول، ذلك أنه في أماكن عدة يستحيل حرث الأرض لصعوبتها، إنهن من يقمن بأعمال الحرث والبستنة، وأخذ القطيع إلى المرعى، الرجال لا يقومون بشيء، بأي شيء تقريبا".

في موقف آخر ولأن موليراس مشدود لرغبة طالت جل الاثنوغرافيين الأجانب وهي إظهار سحر الشرق، تحدث عن جمال النساء الريفيات وغلاء مهورهن، "فالمرأة في 'مثيوة' جميلة، ترتدي نوعا من القماش الأبيض يدعى (الرهيف)، تلبس نعالا حمراء وخلاخل، وأيضا أساور من ذهب أو فضة"، هذا الجمال الطبيعي الذي حفلت به المرأة الريفية إضافة إلى قدراتها الفائقة على العمل وتدبير المعيشة سيؤدي إلى ما

ذكره موليراس لاحقا وهو غلاء مهر المرأة لقيمتين أساسيتين ومطلوبتين لحد الآن، وهما الجمال والقدرة الإنتاجية معا.

ووصاية الرجل على المرأة فيما يخص الزواج، لم يكن لينعكس سلبيا على حياة المرأة التي أهلتها ظروف عيشها للتأقلم مع أي وسط وجدت فيه، مادامت تتقن مجموعة من المهارات، أضف إليه أن السقف الحضاري والثقافي لهذه الفترة لم يكن يسمح بشأن استشارتها في الشريك الذي ترغب أن تعيش معه، تماما كما أن السقف الحضاري لم يكن يسمح لعصر ابن خلدون بتجزيء العلوم، والإعلان عن ميلاد علم جديد هو العمران، ذلك أنه لكل عصر سقف من التطلعات والإمكانات، يستحيل تجاوزها، إلى أن يحين أوان، يرفع السقف فيه أو يتسع، حين ذاك يمكن بلوغ ما كان من قبيل المستحيلات سابقا.

تظهر المرأة بقرى الريف المغربي إذن (كما وصفها الاثنوغرافيين) أشبه بالركيزة الأساسية للمنزل، فهي التي تدبر معيشتها، ليس فقط داخل المنزل بل خارجه أيضا، إذ تتكفل بأعمال الأرض، وتدبير الكلأ والمرعى، وأيضا تقوم بتبييض المنزل وصناعة الأواني الفخارية التي تحتاجها الأسرة، إنها مخلوق عركته الحياة وعركها، ونتيجة لمشاركتها وإشرافها على إدارة العمل الاجتماعي للقبيلة ككل، كانت تحظى بالاحترام والتقدير من طرف مجتمع الذكور الذي لم يكن أبدا يتحرج من الجلوس إلى جنبها، حول مائدة مستديرة لشرب الشاي وتبادل الأحاديث والأخبار حول شؤون القرية، دون أن يكون ذلك مخلا بالشرع أو أعراف القبيلة.

ومثال ذلك المرأة السوسية التي تحضر بقوة في المجتمع القبلي، يؤكد هذا الطرح، الحسن العبادي الذي يتحدث عن المرأة في قبائل إليغ بسوس: "فهذه المرأة الإليغية، ككل نساء تلك النواحي هي التي تقوم بكل شؤون بيتها، فتظل نهارها في الأعمال المرتبة على أوقات اليوم...وإن كان حرث أو حصاد فهي التي تقوم بذلك معاونة زوجها أو وحدها إذا غاب".

لقد وقفت المرأة ندا للرجل في أمور الحياة، "وفي الريف كانت مشاركة النساء تعتبر عنصرا عضويا في العمل الذي يقوم به الذكور...إن سلطتهن وكفاءتهن في الاقتصاد ليست مجالا للجدال"، تلك المشاركة التي غدت ضرورية وأساسية للاستمرار الأسرة والقبيلة.

وبالرغم من الإشارات التي وردت عن سفورها، فالأمر لم يكن يتعدى الأقدام وقسما من الساعد، "وكان ذلك الزي هو المعروف والمتداول على نطاق شاسع فالزي المشترك..يكون في العادة طويلا وفضفاضا لا ينقسم على الجسد، ولكن الأقدام وقسم من الساعد كانت تظهر عاطلة أو محلات".

وأعتقد أن ميل المرأة، إجمالا في كل البوادي لتعرية الساعد والقدمين وهما ليسا من المناطق الحساسة في جسد المرأة، إنما تأكيد على عملها وانغماسها في الأشغال اليدوية من حرث وزرع وحلب وتبييض جدران وعجن الطين لصنع الفخار، ولا علاقة له بالعرف والعادة اللذان ذكرهما علال الفاسي في مؤلفه النقد الذاتي: "فالقسم الأكبر من نساء العهد القديم يحافظن على ستر الوجه لكنهن يسمحن لأنفسهن أن يخرجن أحيانا حاسرات السوق والأذرع، الأمر الذي يدل على أن المسألة مسألة عادة وعرف ليس إلا".

ولنا أن نتخيل كيف كان من الممكن للمرأة الخروج لجلب الحطب أو حلب الأبقار أو حتى عجن الخبز والطين، وكل هذا من الأعمال اليومية المداومة، أن تسعى لكل هذه الأعمال بالقفاطين الطويلة ذات الأكمام، وهذا يؤكد على عدم مناسبة اللباس التقليدي المغربي للمرأة العاملة، إذ هو لباس يصلح للمناسبات والخاصة من نساء المدن، بل إن نساء المدن الكبرى، سارعن إلى التقصير من القفطان التقليدي، بمجرد ما برزت الفكرة لامرأة جريئة، كياسمينة شخصية روائية في السيرة الذاتية لفاطمة المرنيسي (أحلام النساء): "وفوق ذلك قصرت من قفطانها وأحدثت شقين على جانبيه...سرعان

ما شرعت الزوجات الأخريات يقلدن الثائرة، فقد منحتهن القفاطين القصيرة ذات الشقين الجانبين حرية أكبر".

في المدينة وبدل من ذلك حيث تختفي القبيلة ويظهر المجتمع كخليط من الأجناس والأعراق يفرض على النساء البقاء في البيت كسجن أبدي لا سبيل لتجاوزه، لقد عاشت النساء في المدن كعصافير مسجونة في أقفاص، لا يربطهن بالعالم الخارجي سوى رقعة السماء الصغيرة من الفناء، أو نظرات خاطفة يختلسنها من النافذة الخارجية إن وجدت.

وهكذا اختفت نساء المدينة وتوارين وراء الجدران، في الوقت الذي تمتعت فيه نساء القرى بكامل الحرية والتجول والخروج للعمل، حتى وإن كان هناك اختلاط مشروط بالرجال، ذلك أن الشرع أكد في عدة مناسبات على إباحة الاختلاط الذي لا يخل بالحياء والشرع، فقد أخرج البخاري في كتاب النكاح من صحيحه، الباب السابع والسبعين تحت عنوان: جواز خدمة المرأة للرجال الغرباء ما يلي: "لما عرس أبو أسيد الساعدي، دعا النبي وأصحابه، فما صنع لهم طعاما ولا قربه إليهم إلا امرأته أم أسيد، وبلت تمرات في تور من حجارة من الليل فلما فرغ النبي من الطعام أماثته له فسقته تتحفه بذلك".

لكن يبدو أن "موقف المسلمين العرب في زمن لاحق لم يهضموا هذا الشكل من العلاقة فتماروا فيها" وسعوا تدريجيا لعزل النساء وراء الأسوار، وتعطيلهن عن كل عمل سوى الإنجاب وتربية الأطفال، خصوصا وأن العرب قد أخذوا الكثير من حضارة الفرس والروم الذين اتصلوا بهم، ومن بين ما أخذوه التقليل من شأن المرأة وترسيخ دونيتها أمام الرجل.

تلك هي الظروف الاجتماعية والتاريخية التي أحاطت بخبرة النساء في المدينة وثقافة المجتمع حولهن، وكان من نصيب هذه الثقافة رفع مكانة المرأة القروية لحضورها

الفاعل والمنتج داخل مجتمعها، وتحقير مكانة المرأة داخل المدينة وإبعادها عن كل مشاركة وحضور داخل المجتمع، والعمل على عزلها في نطاق الحريم التابع دائما وأبدا للرجل، "فأن تولد المرأة امرأة يعني أن تكون كذلك وتتصرف على هذا النحو وليس الأمر كذلك بالنسبة للرجل".

الحداثة تنادي المرأة المغربية

ظلت المرأة المغربية غائبة عن مخططات التحديث والحداثة، عبر سنوات مظلمة كثيرة، رغم أنها إحصائيا شكلت نصف السكان، وقد كانت النتائج وخيمة على مجتمع المغربي الذي زادته الهجرة الداخلية والاستعمار فقرا وأعباء متتالية.

وفي إطار الاهتمام بهذه القضية، والسعي لتحقيق الانتقال التاريخي للمجتمع المغربي من النمط التقليدي إلى النمط الحضاري، طرحت مسألة التعليم، تعليم الإناث والذكور على حد السواء.

ولعل المبادرة التي كرست حق المرأة في التعليم هو تبني القصر الملكي لقضية تعليم المرأة، وموقف الملك محمد الخامس رحمه الله من تعليم بناته، وقد قال رحمه الله يوما في جماعة من علماء وطلبة القرويين: "هناك أمر آخر نهتم به كل الاهتمام، وهو تعليم بناتنا وتثقيفهن".

لقد فترت السواعد النواعم بالمدن ولفترة طويلة، لكن وبعد أن خرج الاستعمار وترك فراغات كبيرة توجب العمل على سدها، ظهرت الحاجة لسواعد مزدوجة، للذكور والإناث لتعمل جنبا إلى جنب، ومن ثم كان لابد من العمل على تأهيل المرأة، لإعادتها لسابق عصرها من نشاط وحيوية، وتفان في خدمة الغير، ولكن هذه المرة ليس فقط داخل محيطها الأسري وإنما لأبعد من ذلك، عليها أن تنتقل من رعاية بيتها وأسرتها إلى رعاية المجتمع ككل، وشغل مناصب داخل المؤسسات والمعامل والحياة المجتمعية بأكملها.

إلى جانب التعليم، ساهمت ظاهرة التمدين في تغيير ملامح المجتمع المغربي التقليدي، فالعديد من الأسر والعائلات منذ بداية الستينات من القرن الماضي بجميع قرى وبوادي المغرب، دخلت مسلسل الهجرة، ذلك أن الأوضاع التي كان قد خلفها الاستعمار وراءه لم تكن تطاق، فقد جرد الأهالي من أراضيهم وممتلكاتهم، وانتشر الجوع في كل مكان، وزاد من حدة الوضع انتشار سنوات الجفاف والكساد، هكذا تكاثفت الطبيعة والمستعمر على الأسرة، ومع هذا الوضع المتأزم، اتجه الأهالي للهجرة، نحو مدن كان قد تغير فيها الشيء الكثير، وتغربت على قدر استطاعتها وتشبعها بحضارة الغرب وثقافته.

نستنتج إذا وعلى هذا النحو، أن المرأة المغربية تمكنت من أخذ نصيبها من ثقافة الغرب وحداثته والتي روج لها منذ بدايات القرن الماضي باعتبارها: "إيديولوجيا كونية للتغيير الشامل، أو بمعنى آخر ذلك النمط الحضاري أو تلك الوصفة الحضارية التي اكتسحت كل الحضارات العالمية، منذ انتقلت عبر التغلغل الرأسمالي إلى المجتمعات غير الأوروبية".

كل هذا التغيير جاء بفعل الاحتكاك أولا بالاستعمار ونمطه الحضاري، كما جاء أيضا كنتيجة مباشرة لعوامل الهجرة والاستقرار بالمدن المغربية وأوربا، وعودة النساء المهاجرات بلباس وأناقة ولغة جديدة، للتأثير في بقية النساء، وهذا يدل على أن تغيير وضع المرأة بالمغرب قد بدأ منذ أكثر من أربعين سنة خلت، لكنه تغيير لم يكن يمت للتنمية الاجتماعية بصلة.

تمكين المرأة المغربية من المشاركة السياسية:

إن عمل المرأة وجهدها في الحقل جعلها مستشارة ومسيرة للشؤون السياسية والاجتماعية داخل قبيلتها، إضافة إلى أن غريزتها وحبها المستميت لأرضها وأهلها هو ما دفعا بها للمساهمة في بناء استقلال البلاد فيما بعد، فقد قاومت الاحتلال

وناضلت بقوة في سبيل الاستقلال، ما جعلها بمثابة الجبهة الداخلية، والمدعمة لعمل المقاومة، فقد كانت تقوم بإمداد المجاهدين بالمؤن وتحثهم على الجهاد وعدم الاستسلام.

مع بزوغ حركات الاستقلال والتحرر، وارتفاع الأصوات المنادية بالحقوق والحريات، وتزامنا مع اعتماد الحق في التنمية ومقاربة النوع، ظهرت فرص وخيارات حقيقية أمام المرأة في كافة أنحاء العالم العربي للمشاركة في التسيير والتدبير وتقلد المناصب.

من هذا المنظور يكتسي مفهوم المشاركة أهمية قصوى في بناء المجتمعات وإكسابها القدرة على التطور، وذلك باعتباره محركا أساسيا لتقدم المجتمع وقوة دفع تتيح له النهوض بواقعه والارتقاء به نحو الأفضل، ويصبح التشريع ذا أهمية تذكر عندما يتعلق الأمر بالمرأة ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع، وذلك لوجود رابط عضوي بين كيانها وهذين الفَضَاءَيْنِ، وبين التطور الحاصل في المجتمع على المستوى الاجتماعي، الثقافي، السياسي والثقافي بشكل عام ومدى مشاركتها وحضورها.

انطلاقا من هذا المبدأ أصبح مفهوم حق المرأة في المشاركة من ثوابت الإعلانات والاتفاقيات العالمية والوطنية، باعتباره خيارا استراتيجيا ذو أبعاد وحمولات بناءة وهادفة "فتوسيع حقوق المرأة وتقويتها هو المبدأ الأساس لأي تقدم اجتماعي".

وما دام المغرب قد التزم ببنود اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، نستطيع بالملموس أن نرصد ما حصلت عليه المرأة المغربية عامة، من حقوق مساوية للرجل في المجال السياسي، لأن حضور الرجال والنساء في هذه التجربة ضروري، كل حسب طبيعته وخصائصه، "ومن خلال المراحل المختلفة للتجربة السياسية- فالنساء والرجال -لا تتاح لهم نفس الفرص ولا يعرفون نفس الممارسات، لذلك فهم وهن لا يعبرون عن نفس القيم والآراء، كما لا يعبرون عن نفس الأنماط السلوكية"، ولذلك وجب أن

يحضروا جنبا إلى جنب في هذه التجربة، لأن هذه الحقوق ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة والتمكين للمرأة، "ما دامت المرأة أساس أي تغيير اجتماعي".

نسجل من خلال المؤشرات الوطنية، حول المستوى الدراسي والمعرفي للمرأة المغربية انخفاضا وتواضعا واضحا سواء مقارنة مع نسب الذكور، أو مقارنة مع النسب النسائية العربية، ولذلك أسباب تعود للتأخر التاريخي الذي راكمه المغرب عبر سنوات طوال من أجل تعليم المرأة وإدماجها في التنمية.

وفي ظل هذه المؤشرات، تتأكد صعوبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، كشريك أساسي لوضع لبنات البناء الديمقراطي، كونهن أولا "يشكلن الفئات الاجتماعية المحرومة، سواء داخل الدائرة الخاصة للأسرة أو الدائرة العمومية، ولأنهن ينتمين إلى الفئة الضعيفة اجتماعيا (ليس من المنظور العددي بل السلطوي)" ، ولكونهن كذلك مازلن يعانين من الأمية والفقر وكذا "الأفكار النمطية الشائعة والتمثلات الجمعية التي تؤثر القيادة الرجالية على حساب النساء في مجال السياسية، فالحملة الانتخابية تجري في شارع عام، وتتأثر تبعا لذلك بسلوكات الشارع وأخلاقياته وقيمه التي تكون معادية لوجود المرأة في الفضاء العمومي".

في إحدى فقرات الخطاب الملكي بمناسبة عيد الشباب لسنة ٢٠٠٧ قال الملك محمد السادس: "وبعون الله، فقد تمكنا جميعا من توفير إطار عصري وفعال، محفز على المشاركةالمواطنة، من معالمه البارزة: مدونة انتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة لكل الأحزاب في الاقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياد إداري إيجابي وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني، ولوسائل الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلا عن التمثيل النسائي، الذي نريده أكثر إنصافا للمرأة".

نلمس من خلال هذا الخطاب سعي المغرب مجسدا في خطاب ملكه لأن تكون الانتخابات التشريعية بمثابة القنطرة للعبور من مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة تثبيت الديمقراطية وتنميتها، وكذا تعزيز الحضور النسائي على طاولة الأحزاب والمؤسسات السياسية، بدون تمييز أو تقزيم لأداء النساء وفعاليتهن، "فالجنس مثل الانتماء العرقي، لا ينبغي أن يكون متغير التمييز بين البشر، وإلا سوف يتوجب القول: لأنكن انتخبتن فأنتن تمثلن الفئات المماثلة لكن؟ لا هذا غير صحيح، النساء يمثلن الجميع ممن انتخبوهم"، "ونقص تمثيلية النساء في المجالس النيابية واقع ملموس، وهناك أداتين اقترحتا لتلافي هذا النقص: نظام الحصص (الكوطا ونظام التكافؤ)، ويجب التمييز هنا بين نوعين من الكوطا الموجهة نحو تسهيل ولوج النساء إلى المكاتب الانتخابية ومراكز المسؤولية السياسية: من جهة تلك التي وضعتها التشريعات الوطنية، ومن جهة أخرى تلك التي وضعتها الأحزاب السياسية".

لكن ورغم إقرار اللائحة الوطنية لإعطاء العنصر النسائي مرئية (visibilité) ووجودا في البرلمان، وتقديمهن كنماذج يمكن الاقتداء بهن من طرف أخريات، إلا أن تمثيلية النساء بالمغرب ظلت مع ذلك دون المستوى المطلوب، فرغم رمزية تلك الإشارة القوية– نظام الحصص– إلا أن المترشحات لمجلس النواب في انتخابات ٧ شتنبر ٢٠٠٧ م لم تتجاوز ٥،٤%، أما اللوائح التي ترأستها النساء فلم تتجاوز هي الأخرى ٢،٦٨%، وهذا مؤشر يؤكد على مدى السيطرة السلطوية لذوي النفوذ على هذه الانتخابات، وقلة وعي الناخبين بأهمية تواجد المرأة في مناصب صنع القرار وأهمية تمثيلها بشكل عام.

بالرجوع إلى انتخابات المجالس الجماعية لسنة ٢٠٠٩، كمؤشر ثان على نفس الوضعية المتدنية للمشاركة النسائية، نلمس بالدليل الواضح تأثير العراقيل والصعوبات على مشاركة النساء في هذه الانتخابات. ففي الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة

المرشحات في الانتخابات المحلية خلال الفترة بين سنتي ١٩٨٣و٢٠٠٣ حوالي ١٦ مرة، لم يتضاعف في مقابل ذلك عدد المنتخبات إلا ٢,٥ مرة.

يتضح من خلال هذه المؤشرات أن المرأة المغربية بالرغم من كونها تشكل نصف المجتمع من الناحية العددية، إلا أنها من الناحية الفعلية ليست كذلك، فهي تمثل أقلية بالمفهوم السياسي، وتجربتها السياسية تجربة متواضعة وحديثة، حرمتها من كسب مواقع ذات أهمية "إما لأن الأحزاب تهمش النساء، أو أنها لا تأخذ قضاياهن بعين الاعتبار كقضايا سياسية، وهذا سبب بديهي جعل النساء المغربيات بعيدات عن مواقع السلطة" التي استفرد بها الذكور، وإن كانوا أقل مستوى من الناحية الثقافية والتعليمية، حيث دفعت النساء المنتخبات لشغل مناصب ثانوية من قبيل الأعمال المكتبية أو المشاركة في لجان الدعاية الانتخابية، وهذا طبعا سيؤثر سلبا على تعبئة النساء السياسية مستقبلا، إذ سيَزْهدن أكثر فأكثر في العمل السياسي، الذي أقل ما يمكن أن يوصف به، كما ذكرت أحد المستشارات، يتصف بالميزوشينية (كره النساء).

المرأة المغربية أمام معيقات المشاركة السياسية

ما يمكن استنباطه من التجارب الانتخابية السابقة، أننا سنختار من المستشارين المعروفين، أو ذوي النفوذ والأموال، القادرين على الإنفاق على حملاتهم الانتخابية بسخاء شرعي وغير شرعي، وتلك إمكانات تعز على نساء المغرب اللائي لا يتوفرن على ثروات تذكر، ففي أحسن الأحوال هن أطرا أو من حملة الشاهدات العليا، أضف إليه أنهن غير منخرطات في الحياة العامة، إمالعدم انشغالهن بالأمور الاجتماعية، أو لأنهن يعملن في مجالات بعيدة عن اهتمامات الناخبين، وهو ما أضعف من إمكانية انطلاق مشاركة حقيقية لهن.

وإضافة إلى ما سبق يرجع ضعف المشاركة النسائية بهذا الوطن، إلى الاعتقاد السائد في المجتمع بأن المشاركة النسائية تتمثل وتنحصر في عملية الانتخاب والترشيح،

بعبارة أخرى ينظر إلى عملية المشاركة النسائية كعملية موسمية، تلجأ إليها الأحزاب لكسب المزيد من المقاعد وتنتهي بانتهاء الانتخابات، ولا تأخذ بعين الاعتبار أي جهد سياسي منتظم ودائم للتعبئة والتأطير، ونتساءل هنا عن دور الأحزاب التي فازت بأكبر عدد من المقاعد وعرفت أكبر مشاركة نسائية، عن عدد الحملات والندوات التي نظمتها لصالح تحسيس النساء بأهمية المشاركة السياسية بعد نهاية حملات الانتخابات، سيكون الجواب في أغلب الظن: لا شيء.

يظهر جليا مدى مما سلف مدى وعورة المسالك السياسية التي تجتازها المرأة المغربية، كون هذا المضمار ظل زمنا طويلا حكرا على الرجال الأقوياء وذوي النفوذ، فالانتخابات المغربية البرلمانية أو الجماعية، كعادتها دأبت على المرور بجو من التوتر والحياة السياسية المفسدة بالمال، وذلك معناه أنه في كل مرة تغيب النزاهة والشفافية والاختيار الحر، ما يترتب عن ذلك مزيد من الإحباط والنفور لدى المواطنين، فطابع العمل السياسي عندنا "علاوة على كونه مزاجيا، وكونه يتم في دوائر مغلقة، فإنه يخضع لنوع من الحكامة الإقطاعية التي لا تعمل على إحداث التراكم الديمقراطي المفيد في تطوير الأفكار، وتجديد النخب، وخلق دينامية فعالة تأخذ بزمام المبادرة، وتتموقع استراتيجيا في خدمة المجتمع، بل هو عبارة عن فن المراوغة وحياكة الدسائس وترتيب المناورات، لكسب مواقع أو الحفاظ عليها، هذا النوع من التعامل مع السياسة يغذي ثقافة الغنيمة وليس ثقافة الجهد والاستحقاق".

هكذا يبدو أن معظم المعيقات التي تقف حاجزا أمام بلوغ المرأة مراكز صنع القرار ومشاركتها الفاعلة في المجتمع، ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية سائدة وممارسات سياسية، رسخت الفروق في القيادة بين الرجال والنساء، سواء تعلق الأمر باحتلال مواقع داخل هيئات سياسية أو مناصب رسمية أو تمثيلية، وجرى تحديدها باعتبارها فروقاً بيولوجية، في حين أنها تخضع لمعايير وقيم ثقافية تمتد جذورها في تاريخ هذا المجتمع، ولذلك فتحرير النشاط السياسي النسائي ببلادنا، لا يستطيع أن

يحقق الشيء الكثير بالاهتمام بتغيير القوانين فحسب، وإنما لابد أن يقترن النضال من أجل تغير القوانين بنضال مماثل بل أشد من أجل تغيير المؤسسات الاجتماعية: كالأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام..

خاتمة:

بالمغرب ثمة خيط بدأ ينتظم، جامعا بين عناصر ثلاث: المرأة، التنمية والتمكين، كاشفا عن دينامية آخذة في التشكل، من شأنها أن تشهد إن هي أبانت عن جدية مجهوداتها وحُسن نواياها، عن جدارة المرأة وأحقيتها في الفوز بِرهان المساواة والمناصفة. إذ قام المغرب بالمصادقة على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة سنة ١٩٩٣م كما صادق على الأهداف الإنمائية للألفية سنة ٢٠٠٠م، وتم اعتماد اللائحة الوطنية سنة ٢٠٠٢م، ثم إقرار مدونة الأسرة سنة ٢٠٠٤م، وإدماج مقاربة النوع في الميزانية منذ سنة ٢٠٠٥م، كما قامت الحكومة المغربية برفع التحفظات عن مجموعة بنود CEDAW، وإقرار حق انتقال الجنسية من أم مغربية لأطفالها سنة ٢٠٠٦م، وأخيرا وليس آخرا إقرار نظام الكوطا في الانتخابات الجماعية (٢٠٠٩م). وباختصار فالمغزى الذي تنطوي عليه هذه الإجراءات هو العمل على مزيد من التمكين والإنصاف والمساواة للمرأة، باعتبار أن تجربتها في التأثير على عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ثابتة تاريخيا في كل المجتمعات وعلى مر العصور، حتى يتسنى لها الاضطلاع بدورها في معركة البناء والتنمية، وذلك من خلال الربط الوثيق بين قضيتها وقضية المجتمع ككل، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

الفصل السادس

التحديات الثقافية

الثقافة العربية وتحديات المستقبل

تنتاب العالم ومنذ فترة ليست بالقصيرة، الكثير من التطورات والتحولات في شتى حقول ومجالات الحياة. وأصبحت البشرية بأسرها تعيش مرحلة انتقالية، ومنعطفا تاريخيا له تداعياته السلبية والإيجابية العديدة. وفي كل حقبة انتقالية، تواجه الأمم والشعوب، تحديات ومآزق حقيقة، تتطلب من الجميع التفكير العميق، والتخطيط المتواصل للخروج من هذه التحديات بنجاح واقتدار.

ومن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه الأمة والثقافة العربية والإسلامية اليوم هو التحدي الثقافي، لما تشكله الثقافة من مرجع معرفي ونظري، يزود الإنسان والمجتمع بالأفكار والرؤى والتصورات، التي توضح له الطريق، وتنير له الدرب. كما أن الأمة التي لا تبلور شخصيتها الثقافية وتلغي أو تهمش كينونتها المعرفية فإنها ستخسر مستقبلها، لأنها لا يمكنها كأمة وكيان تاريخي وحضاري، أن تحقق التطور المعاصر بدون الشخصية الثقافية الواضحة والمميزة لها.

وبنظرة فاحصة إلى كل الحضارات والأمم التي تطورت، وحققت قفزات متقدمة في حياتها الحضارية، نرى أن شرط تقدمها وتطورها هو الوعي بالشخصية الثقافية للأمة. وإن عدم الوعي بهذه الشخصية، لا يخرج الأمة فقط من زمانها ومحيطها الخاص، بل يطردها من الزمان والعصر الذي تعيش فيه، مما يفرض عليها معارك وهمية، لا تؤدي إلا إلى المزيد من مخاصمة الذات، وتبديد الطاقات وضياع الرؤية الصائبة.

ويمكننا اختصار التحديات الثقافية التي تواجه الأمة العربية في الحقبة الراهنة في النقاط التالية:

١- حضارة العصر، والآفاق التي اقتحمتها والمشكلات والأزمات التي تعانيها البشرية من جرائها.

٢- التخلف وعقليته، وآثاره العديدة، التي تكرس حالات اليباس والجمود واللامبالاة، وكل العناصر التي تؤدي إلى هامشية المجتمع واعتماده الكلي على غيره من الشعوب والمجتمعات.

٣- التحدي في المستقبل وحاجاته، ومتطلباته وآفاقه، ودور الثقافة العربية والإسلامية في صياغة خريطة المستقبل.

وفي كل هذه الأمور، وبالنظر إلي الأحداث والتطورات والتحولات النوعية والسريعة التي تجري في العالم، تبرز مقولة التحدي الثقافي، وضرورة حضور الثقافة العربية والإسلامية، بما يناسب اللحظة التاريخية التي يعيشها عالمنا العربي والإسلامي.

ولا يبدو أن طرح مثل هذه المواضيع يعد ترفا فكريا، وإنما له ارتباط مصيري بحالة التطورات، التي تتطلع إليها كل دولة، وأن معاودة طرح ضرورة وجود مشروع ثقافي عربي، شكله، مضمونه، ما هي صلته بالتاريخ وكيف يتفاعل مع العصر وحاجاته ومكاسبه، هو تميز دائم للشعوب الناهضة باستمرار، والباحثة عن حقيقتها ومستقبلها في معركة مفتوحة على كل الاحتمالات والاجتهادات.

وينبغي الإدراك في هذا الصدد أن تقدم كل الأمم وتطورها، انطلق في بدايته من عملية نشر ثقافي ومعرفي آثرت بشكل أو بآخر في مسيرة ذلك المجتمع وهيئاته ومؤسساته المختلفة. وبالتالي فإن نقطة البدء في أي مشروع نهضوي أو تقدمي هو

إعادة الفعالية والحيوية للإنسان الفرد والمجتمع، بما يؤدي إلى زيادة قدرة الإنسان على تكييف الطبيعة والعلم الحديث، بما يناسب الأوضاع والظروف.

ومما لاشك فيه، أن الثقافة ومشروعها المجتمعي، يوفران حالة من الزخم الإيجابي والهادف لنشاطات الفرد والمجتمع، بما يؤدي إلى تكوين شبكة علاقات وأنماط سلوكية، ومفاهيم مرتبطة بالنظام المعرفي العام الذي أوجدته الثقافة ومشروعها.

وفي الحقيقة، فإن كل هذه الأمور تحفزنا للبحث عن الإجابات العربية على التحديات الثقافية، وإبراز مضامينها وتطلعاتها، وتربية المواطن العربي على ضوئها وهداها. وتعد الاستجابة العربية بمثابة استنفار للجهد الذاتي في سبيل البناء والتطور، وأن بداية هذه العملية تنطلق من تغيير المسار الثقافي، وأن يعيش العربي ثقافته الأصيلة، وأن يدخلها في حياته اليومية، وأن يجدد فيها باستمرار على ضوء حقائق واقعه الجديد، وما يحدث من تغيرات من حوله.

وفي هذا الإطار تتأكد مسؤولية أهل الفكر والقلم، في إزالة الحجب والغيوم التي تحول دون التحديد ودخول الثقافة وخياراتها في المعترك اليومي للمواطن العربي.

ولذلك، يمكن القول بأن انتشار الثقافة لا يتحقق خارج إطار الزمان والمكان، ولا بمعزل عن أبناء المجتمع، وإنما لا بد من وجود تفاعل حقيقي بين المواطنين، حتى تؤتي الثقافة ثمارها على الصعيد العام. وفي ضوء ذلك، فإن حضور الثقافة برموزها وآليات عملها، يعد من الأمور الجوهرية التي تساهم في عملية الاستجابة الواعية على التحديات الثقافية التي تواجه العالم العربي والإسلامي.

ولهذا، فإنه يجب علي مجتمعنا أن يعلي من شأن الثقافة والعلم، ويجعل تحقيقهما في الواقع الخارجي في سلم أولوياته، ويتحرك باتجاه تجسيد قيم العلم والثقافة في نظام علاقاته الداخلية.

وفي ضوء ماسبق، فإن تغلغل الثقافة بين طبقات الشعب بما يجعلها جزء من النسيج المجتمعي، هو الذي يبدد حالة الرتابة، ويؤسس لفعل تطوري ملموس يؤثر في المجتمع وأفراده. وربما هذا المفهوم هو ما ذهب إليه "توماس هوبز" عندما تناول مفهوم الثقافة، فقال: أن الثقافة في أحد معانيها تعني: عملاً يبذله الإنسان لغاية تطويرية".

لذلك، لا يمكن أن تنمو الثقافة بعيدا عن عمليات الحراك الاجتماعي والحضاري وإنما دائما الأرض الخصبة لنمو الثقافة ونضجها هو التدافع الاجتماعي والحضاري، ففي هذه الأجواء تكشف الثقافة عن مكنوناتها وتعبر عن ثرواتها وإمكاناتها.

وربما هذا يدفعنا إلي القول بأن الثقافة تشكل المضمون العقلي والنفسي، الذي يدفع الإنسان نحو العمل والتمسك بأسباب التقدم والنهضة الحضارية، وأن تقلص مستوى الحركة الذاتية وعمليات الدفاع الطبيعية التي توفرها الثقافة، هو الذي يؤسس لهامشية المجتمع وعدم قدرته على بناء حاضره وصياغة مستقبله وفق إرادته واختياراته الكبرى، وبهذا يخرج المجتمع من الدورة الحقيقية للحياة، ويصبح لا وجود له بين المجتمعات النشطة والمتطورة.

ولذلك، نقول أن حضور الثقافة، بكل ما يعني مفهوم الحضور من معنى وآليات وآفاق، هو السبيل الضروري لمجابهة تحديات المستقبل الثقافية والتخلص من قيود الجمود والتخلف، والانطلاق في آفاق جديدة إلى الأمام. ونحن نتفهم أن تحديات المستقبل التي تواجهنا من جميع الجهات وفي كل المجالات، إنما هي بحاجة إلى مشروع ثقافي جديد، يأخذ على عاتقه تجميع وحشد الطاقات والكفاءات العربية والإسلامية، وتفعيل الامكانات الذاتية على جميع المستويات، وذلك من أجل توفير العوامل القادرة على مواجهة هذه التحديات، وصياغة الواقع العربي الجديد الذي نحلم به جميعا في ضوء متطلبات المستقبل وحاجات الغد.

ونؤكد أن الثقافة بمختلف أدواتها ومحاورها وآفاقها، قادرة إذا توفرت البيئة الاجتماعية المناسبة على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الفضاء العربي في الحقبة الراهنة.

كما أن الثقافة وممارسة التغيير الثقافي، هو الذي يخلق البيئة الاجتماعية المواتية والقادرة على الاستجابة الإيجابية والنوعية لتحديات العصر والمستقبل.

تحدي العولمة الثقافية

يطرح دعاة (تحديث المرأة) بأن المرأة المسلمة تعيش حالة من التخلف والجهل بسبب تمسكها بالدين، والحل لإخراجها من تلك الحالة المزرية هو التحرر من الدين والقيم والمبادئ!

ولا يخفى على عاقل أن هذه مغالطة مفضوحة؛ إذ إن الدين يدعو ويحثّ المرأة المسلمة –كما الرجل– على ضرورة اكتساب العلوم والمعارف، واستثمار العقل وتوظيفه في الإبداع والابتكار، ويشجع على التحديث والتطوير والتعليم. أما التحديث بالمفهوم الغربي فهو يعني التحلل من القيم الدينية، ومكارم الأخلاق، وشرعنة العلاقات الجنسية من دون أية ضوابط... وهذا ما يرفضه الدين قطعًا.

والثقافة الوافدة إلينا من الغرب تحاول عبر ما يسمى بـ (العولمة الثقافية) فرض قيمها وأفكارها وثقافتها على المرأة المسلمة، وتعميم الرؤية الغربية لقضايا المرأة في جميع أنحاء العالم. فالعولمة الثقافية تطرح فيما يخص شؤون المرأة حرية الإجهاض، والزواج المثلي، وحرية إقامة علاقات جنسية غير مشروعة، وإنجاب الأطفال خارج نطاق (الزواج الشرعي)، وشرعنة كل ذلك من الناحية القانونية، وهذا كله يتناقض مع قيم الدين والأخلاق؛ بل والمثل والقيم الإنسانية.

وقد عقدت الكثير من المؤتمرات العالمية حول المرأة، وذلك بهدف تعميم الرؤية الغربية لقضايا المرأة على العالم كله بغض النظر عن ديانات وثقافات وخصوصيات المجتمعات الإنسانية المختلفة!

ومن أهم تلك المؤتمرات التي عقدت:

١- عقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة بمدينة (مكسيكو) عاصمة المكسيك عام ١٩٧٥م وحضرته ١٣٣ دولة ومنظمة، وأكثر من ١٠٠٠ مندوب ٧٠٪ منهم نساء.
٢- عقد المؤتمر العالمي الثاني للمرأة في (كوبنهاجن) عاصمة الدانمارك، والذي عقد عام ١٩٨٠م، وحضره أكثر من ألفي مندوب يمثلون ١٤٥ دولة عضوًا بالأمم المتحدة والمنظمات المعنية والهيئات الخاصة التابعة للأمم المتحدة.
٣- عقد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في (نيروبي) عاصمة كينيا في عام ١٩٨٥م، وحضره أكثر من ٦٠٠٠ شخص من بينهم مندوبون من ١٥٧ دولة ومنظمة ومن ٥٦ هيئة خاصة تابعة للأمم المتحدة، وفي نهاية المؤتمر أجيزت (استراتيجية نيروبي للتطلع إلى الأمام لتقدم النساء عام ٢٠٠٠م).
٤- عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في (بكين) عاصمة الصين في عام ١٩٩٥م»(١).

ولاشك أن ذلك يشكل تحديا خطيرا للمرأة المسلمة التي يراد مسخ هويتها، وسلب قيمها ومبادئها من شخصيتها، وجعلها تتماشى مع أفكار وسلوكيات (المرأة المعولمة) وفقا لثقافة الحضارة المادية للغرب.

ويزداد هذا التحدي خطورة إذا علمنا قوة وضخامة الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها الحضارة المادية الحديثة في نشر أفكارها وقيمها عبر مختلف الوسائل والطرق والأساليب المتنوعة المؤثرة.

نظرة المرأة لنفسها ونظرة الرجل إليها

أعتقد أن الانطلاق من هذه النقطة، هي المحدد الرئيسي لواقع المرأة اليوم، ويتعلق ذلك بالإرث التاريخي الذي صنف المرأة عبر قرون عديدة في مرتبة إنسانية أدنى من الرجل، وحولها إلى شيء من ممتلكات الرجل، وقصر وظيفتها في الحياة على الوظيفة الإنجابية، ولخص وجودها كرمز للإثارة والمتعة، مما جعل حجبها في أجنحة الحريم، واجبا اجتماعيا يحتم على المجتمع ممارسته، لحمايته من الفوضى والتسيب، مما ألغى عن المرأة صفتها إنسانا عاقلا مفكرا مبدعا.

ونتيجة استمرارية هذه النظرة للمرأة قرونا عديدة ترسخ في ذهنها واعتقادها هي نفسها، مرتبتها الدنيا مما جعلها تستسلم لهذا الواقع وتقتنع به، بحصر اهتمامها في كثير من الأحيان بغواية الرجل، أو الاهتمام بالسفاسف من الأمور. ومما زاد في ذلك عزلتها وانقطاعها عن أي تأثيرات اجتماعية ثقافية، وفي هذه الحال ليس من المستغرب اقتناع الرجل، بمكانته الأعلى إنسانيا، مادام ذلك الأمر في صالحه.

وهنا لا بد من التأكيد أن تصوير الرجل عدوا للمرأة، وأن النضال في سبيل تحريرها، عداء للرجل هو تصوير مشوه ساذج للأمور، فأول من نادى وناضل في سبيل تحرير المرأة هم النهضويون العرب، وعلى رأسهم علماء الدين، الذين توصلوا بعد دراستهم لبؤس الوضع العربي الذي جعلنا في أدنى درجات السلم الحضاري، أن لا سبيل للنهوض بالمجتمع دون النهوض بالمرأة، وبداية الطريق تغيير نظرة المرأة لنفسها، ونظرة الرجل إليها.

وهنا لابد من التأكيد أن الأساس في المطالبة بحقوق المرأة هي المطالبة بحقوق الإنسان، فالحضارة الإنسانية بلغت حدا من التطور جعلت المقياس لتطور أي مجتمع حصول كل فرد فيه على حقوقه الإنسانية والمواطنية .

من ناحية أخرى يستخدم الدين الإسلامي، كما استخدم الدين المسيحي في القرون الوسطى، لخدمة لأعراض سياسية. وتأتي الأديان كحركات إصلاحية لنشر مفاهيم العدالة والمحبة والسلام، ولكن في العصور التالية لحياة الأنبياء تتعرض للتفسير والتأويل، بما يتناسب مع مفاهيم المجتمع الذي يعيش فيه المفسرون، بحيث تختلط العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع وتتداخل مع التفسيرات الدينية، خدمة لأغراض وغايات الطبقات المتسلطة، المهيمنة على المجتمعات، وما حدث في الدين الاسلامي، يتطابق مع ما حدث في الدين المسيحي، عندما سيطرت سلطة الكنيسة في القرون الوسطى، وباتت الدنيا والآخرة بيد الحكام يوزعون حتى الجنة على من يشاؤون بصكوك الغفران التي يمنحونها للبشر، بحيث تحولوا هم أنفسهم إلى سلطة إلهية لا يجوز أن يطالها أي انتقاد أو معارضة، وهذا ما حصل في الدين افسلامي، حيث أول وفسر الفقهاء النصوص القرآنية بما يتلاءم مع رغبات الحكام وأصحاب القرار، ومنح الفقهاء لنفسهم مكانة فوق مكلنة البشرن عندما منعوا غيرهم من قراءة وتفسير النص الديني بما يتلاءم مع جوهر افسلام الداعي إلى العدالة والمحبة بين البشر، وانحدرت المرأة نتيجة لذلك إلى أسفل السلم الاجتماعي نتيجة التفسير الذي أسبغته العقلية الذكورية المسيطرة، وتحول الإسلام إلى دين معاد للمرأة بعد أن كان نصيرا لها في مطلع الدعوة، لقد كان الإسلام في بداياته ثورة اجتماعية نقلت المرأة نقلة حضارية هائلة، وحولتها من متاع ملك للرجل إلى إنسان كامل الأهلية مساو للرجل في التكليف والثواب والعقاب، مما جعل النساء يكافحن ويضحين بحيواتهن وكل ما يملكن نصرة للدعوة الإسلامية التي راين فيها نصيرا لحقوقهن في تلك الفترة التاريخية.

لقد تحول الإسلام اليوم على يد الحركات المتزمتة، المتطرفة إلى عدو للمرأة، بل للإنسان بشكل عام، وقد ساهمت الأوضاع السياسية والضغوط الخارجية، وفشل المشروع القومي، بهزيمة العرب في الصراع العربي الإسرائيلي، وهزيمة التيار الشيوعي بسقوط الاتحاد السوفياتي، إلى بحث الشباب التائه المنكسر المقهور

الغاضب في مجتمعاتنا العربية عن خلاصه في الحركات الدينية المتزمتة المتطرفة، فانتشرت الدعوة إلى الحجاب، وعودة المرأة إلى البيت، مكان نشاطها الرئيسي حسب رأي تلك الجماعات، مما سبب انكفاء في حركة تحرر المرأة ككل، بعد أن أخذت دورها إلى جانب الرجل في معارك الاستقلال وبناء نواة الدولة الوطنية.

الفصل السابع

تحديات التقاليد والأعراف الاجتماعية

مقدمة

إن أكثر المظاهر تميزا ضد المرأة هي العادات والتقاليد المتشابهة في جميع الدول العربية، والتي تجعل من الأسرة أداة قمع للمرأة في كثير من الحالات، بدل أن تكون حاضنة إنسانية دافئة، وتتعرض الفتيات بالأخص إلى عنف مضاعف، ناجم عن الاضطهاد الممارس على المرأة وعلى الطفل في مجتمعاتنا، فبحجة التربية، والحفاظ على الفضيلة، يطبق على الفتيات عنف جسدي ونفسي، يصعب تصديقه في بعض الحالات، بدل اتباع أساليب التربية التي تتبنى الموعظة والأسوة الحسنة والرفق والعطف، ففي استبيان على عينة عشوائية(١١٠٠ امرأة) من نساء سورية تبين أن ٣١,١% من النساء تعرضن للعنف من قبل الأم في الطفولة، وتستمر حالة التعرض للعنف من قبل الأب والأخ، ومن ثم الزوج لتبلغ نسبة النساء اللاتي يضربن من قبل أزواجهن ٣٨,٣%، ولا تختلف النسبة كثيرا للأسف بين الأميات وحاملات الشهادات العليا (في إحصائية متواضعة أجرتها لجنتنا، مع عدم وجود أي إحصاء رسمي).

قليلا ما نسمع بحوادث العنف الجنسي ضد الأطفال، ولا أدري إن كان ذلك يعود إلى قلتها، أو لأن الأهل يحاولون التستر عليها خوف الفضيحة، وهو الأرجح. وفي نفس الاستبيان السابق أجابت ١٨،٨ % من النساء بالإيجاب على سؤال تعرضهن للتحرش من قبل رجل ناضج في الطفولة، و٥،٢% من النساء أنهن تعرضن للتحرش من قبل أحد المحارم.

عدا عن ذلك تتعرض المرأة وبخاصة الفتيات إلى عنف اجتماعي ناجم عن التمييز بينهن وبين الذكور واعتبارهن أقل منزلة منهم، وليس غريبا مشهد البنت التي تعود من

المدرسة مع أخيها الذكر لتبدأ بمساعدة الأم في العمل المنزلي في حين يقضي أخوها الوقت في اللهو واللعب، ولتنسحب هذه الحالة إلى ما بعد الزواج حيث يعود الزوجان من نفس مكان العمل في بعض الأحيان، لتبدأ المرأة بالعمل المنزلي الشاق في حين يتحول الرجل إلى سيد ينتظر منها خدمات لا بد أن تصل لعنده، دون أي شعور منه بضرورة مساعدتها في أداء أعمالها المنزلية، ولو من باب التعاطف الإنساني.

وتحرم الكثير من الفتيات من التعليم ويزوجن باكرا، أو تعطى أفضلية فرص التعليم لأخوتهن من الذكور، ويعود قرار الإستمرار في تعليمهن إلى رغبة ومزاج الأهل، وينسحب ذلك على عملهن، من ناحية الرغبة في العمل أو اختيار نوعه أو مكانه أو التصرف بمردوده .

الضغوط الاجتماعية الممارسة على المرأة

وكما هو معروف، فإن المرأة في القانون والشريعة مالكة لأموالها، حرة التصرف بها، لكن الواقع يظهر في كثير من الحالات، عدم حريتها في ذلك، وخضوعها للضغوط الممارسة عليها من قبل الأهل أو الزوج.

وكما ذكرنا تقوى الأعراف والتقاليد في كثير من الأحيان، وبخاصة في الريف على القانون، بل وحتى على الدين، كما في حالات حرمان المرأة من نصيبها في الإرث، أو تزويجها دون موافقتها.

ولكن هناك بعض الأسر تحرم المرأة في كثير من الأحيان بمن ممارسة النشاطات الاجتماعية أو الرياضية، أو الاستمتاع بأي نشاط ثقافي أو اجتماعي أو ترفيهي، بل تحرم حتى من حق المساهمة في النشاطات الاجتماعية أو الخيرية المنظمة. والأكثر من ذلك، أنها تحرم حتى من الخروج من المنزل، في بعض الأحيان، بقرار أسري، وكأن الحياة بالنسبة للمرأة ليست سوى سجنا كبيرا.

تحديات العادات والتقاليد

التحدي الأول: ختان البنات

تتعرض الفتيات في العالم إلى أنواع مختلفة من العنف، سواء الجسدي أو النفسي وتنتهك حقوقها في مجالات متعددة، إلا أن أبشع أنواع الإعتداءات وأكثرها انتهاكاً لحقوقها وإنسانيتها هو ختان الإناث.

وختان البنات هي ظاهرة يجب القضاء عليها، وهي إحدى الظواهر القاسية والمنتشرة للأسف في الوطن العربي. وربما نسمع الكثير عنها ونعرف القليل عن آثارها ومدى انتشارها.

ما هو ختان البنات؟

ظاهرة ختان البنات تنتشر بشكل كبير في بعض الدول العربية، فما هو ختان البنات، وما اثاره؟ وما مدى انتشاره في الدول العربية؟

تعرف منظمة الصحة العالمية ختان البنات على أنه "تشويه جزئي أو كلي للأعضاء التناسلية عند الأنثى دون وجود أسباب علاجية"، وللأسف فإن هذه العملية لا تعود بأية منافع صحية على الأنثى، بل قد تعرضها لمشاكل صحية.

وأوضحت المنظمة أنه يتم إجراء ختان الإناث في الفترة الواقعة بين سن الرضاعة وصولاً إلى الخمسة عشر عاماً.

ويعرف ختان الإناث عالمياً بأنه: "نوع من أنواع العنف ضد الفتيات، إذ يعتبر وسيلة اضطهاد ضدها، حيث يخرق موضوع الختان حقوقها وهي طفلة والحقوق الصحية لها وحتى حقها في الحياة". وفي الحقيقة، فإن كثير من الفتيات فقدن وسيفقدن حياتهن خلال هذه العملية.

كيف يتم ختان البنات؟

يتم ختان الإناث عادة من قبل إمراة ليس لديها أي علم أو إدراك بالأمور الطبية، ولا يستخدم التخدير والتطهير خلال العملية، ويتم إجراء الختان باستخدام السكاكين والشفرات والمقصات، وتكون الأنثى مقيدة كلياً.

يقسم ختان الإناث إلى أربعة أنواع رئيسية:

١ – استئصال البظر

وهو استئصال كلي أو جزئي للبظر، والذي يعتبر الجزء الحساس والناعظ من أعضاء الأنثي التناسلية، ويتم في أحيان نادرة استئصال القلفة، وهي الجلد المحيط بالبظر.

٢ – استئصال كلي أو جزئي للبظر

ويتم استئصال الشفران الصغيران، والشفران الكبيران أحيانا.

٣- تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

القيام بتضييق فتحة المهبل بواسطة سداد، وهو عبارة عن قطع الشفرين الداخليين أو الخارجيين ونقلهم إلى مكان أخر، مع استئصال البظر أحيانا.

٤- القسم الرابع من ختان البنات

فهو يضم كل عملية تسبب الأذى والتشويه للأعضاء التناسلية الخاصة بالأنثى دون وجود سبب علاجي.

كيفية الختان للإناث

نقل عن ابن الصباغ في كيفية ختان الإناث، أنه قطع للجلدة التي تكون أعلى الفرجين مثل عرف الديك بين الشفرين حتى يبقى أصلها كالنواة. والقدر المستحق في الإناث يكون بقطع جزء من الجلدة؛ لأنّ هذا المقصود من قول النبيّ الكريم للخافضة أشمي ولا تنهكي أي أتركي موضع الختان أشماً مرتفعاً ولا تنهكيه بالقطع.

الحكمة من ختان الإناث

تتجلى الحكمة من الختان في كونه أدعى للطهارة والنظافة، كما أن فيه تعديل لشهوة المرأة، وقد ذكر في الحكمة أيضا أن سارة لما وهبت هاجر لإبراهيم وحملت منه، غارت وحلفت لتقطعن منها ثلاثة أعضاء، فخاف عليه السلام أن تقطع أنفها وأذنها، فأمرها بثقب أذنيها وختانها، وصار بعد ذلك سنة عند النساء.

مخاطر ختان البنات وأضراره

وكما ذكرنا، لا يوجد هناك أي سبب صحي للقيام بختان البنات، بل يسبب الضرر لصحة الإناث بأشكال متعددة.

وتضم المضاعفات الفورية ما يلي:

- ألم شديد.
- صدمة.
- نزيف.
- عدوى بكتيرية.
- احتباس بولي.
- تقرحات.

مضاعفات ختان الاناث

كما من المحتمل أن تصاب الأنثى بمضاعفات طويلة الأمد، وهي:

- التهابات متكررة في المسالك البولية.
- متلازمة المبيض المتعدد الكيسات.
- العقم.
- ألم خلال ممارسة الجنس وعدم الاستمتاع به.
- مضاعفات أثناء الولادة.
- تزيد من خطر وفاة الأطفال حديثي الولادة.

- الحاجة أحيانا إلى إجراء عمليات جراحية متعددة، وبالأخص في حال القيام بتضييق فتحة المهبل.
- أثار نفسية متعددة مثل الإكتئاب.

قد تتم عملية ختان الإناث كجزء من العادات والتقاليد المجتمعية أو الدينية التابعة لمجتمعات معينة، فيعتبرها البعض وسيلة لتربية الإناث وتحضيرهن للزواج، ويعتبرها البعض الاخر وسيلة للحفاظ علي النظافة الشخصية.

وبالرغم من الخطر الكبير على صحة الأنثى إثر هذه العملية، إلا أنها ظاهرة منتشرة ولا تزال العديد من المجتمعات تقوم بها، كنوع من التقاليد والعادات الموروثة عبر الأجيال.

إحصائيات ختان البنات

تشير إحصائيات اليونيسف الخاصة، أن بعض الدول العربية تتصدر القائمة كأكثر الدول انتشارا لظاهرة ختان الإناث، حيث أوضحت هذه الإحصائيات أن:

- دولة الصومال تتربع في المرتبة الأولى، أي أن ٩٨% من فتيات الصومال خضعن لختان البنات.

- ثم تلحق بها كل من جيبوتي ومصر، بنسب وصلت إلى ٩٣% و٩١% على التوالي.

وبالطبع لم يقتصر انتشار هذه الظاهرة على الدول السابقة، بل تنتشر في العديد من الدول العربية ولكن بنسب أقل.

الملفت للنظر أن وزارة الصحة المصرية أصدرت تقريراً في عام ٢٠٠٣، أوضحت فيه أن ٦٩% من النساء يوافقن ويرغبن بإجراء عملية الختان لبناتهن.

وهذا دليل على أنها عملية مقبولة مجتمعيا بين فئة كبيرة من المجتمعات، مما يصعب الحد منها أو حتى القضاء عليها!

ومن جهة أخرى، أوضحت دراسة تابعة لمنظمة الصحة العالمية، بأن القيام بختان الإناث يرتبط بالعوامل التالية:

- مستوى التعليم الخاص بالفتاة بالذات بين المدن والقرى، حيث يزداد الأمر في القرى ويقل في المدن.
- كما ومن الملاحظ أن ختان الإناث يرتبط ارتباطا سلبيا مع المستوى التعليمي الخاص بكل من الأب والأم

بالتالي من المهم القيام بخطوات توعوية جذرية حول الموضوع، للحد والقضاء على ظاهرة ختان البنات لما لها من تداعيات خطيرة على صحة الإناث، وانتهاك لحقوقهن. ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول مثل بريطانيا، تعتبر القيام بختان الإناث أمراً غير قانوني.

حكم ختان البنات

اتفق علماء الأمة الإسلامية على مشروعية الختان سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، باعتباره من سنن الفطرة التي حث الإسلام على الالتزام بها، ففي الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام: (الفطرة خمس، أو خمس من الفطرةِ: الختان، والاستحداد، ونتف الإبط، وتقليم الأظفار، وقص الشارب).

أما حكم ختان الذكور وخفاض الإناث على التفصيل فقد اختلف فيها علماء الأمة،

فمنهم من أوجبها ومنهم من رأى بأنها سنة. فممن قال بوجوب الختان في حق الذكور من الأئمة الشافعي وابن حنبل والأوزاعي، بينما ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه سنة،

والسنة عندهم يؤثم تاركها وهي ما بين الفرض والندب. وقد شدد الإمام مالك في أمر الختان فقال بمنع إمامة الرجل الذي لم يختتن، كما قال بعدم قبول شهادته.

أما حكم الختان للنساء فهو واجب عند الشافعية، بينما هو سنة عن الحنفية والمالكية، أمّا الإمام أحمد فقد أوجبه في رواية عنه كما ذهب إلى ذلك الشافعية، وفي رواية عنه أنه مكرمة وليس بواجب، ومما استدل به فقهاء الأمة على ختان الإناث ما جاء في السنة النبويّة من قوله –عليه الصلاة والسلام– لامرأة كانت تختن بالمدينة: (لا تنهكي، فإن ذلك أحظى للمرأة، وأحب إلى البعل).

ومعنى لا تنهكن أي لا تبالغن في الختان.

التحدي الثاني: رفض زواج الأخت الصغرى قبل الكبرى..!!

عادات وتقاليد ولى عصرها عند بعض المجتمعات العربية، بينما أخرى ما زالت تتمسك بها، تحديداً بموضوع رفض تزويج الفتاة الصغرى قبل أختها الكبرى، وهو ما يعني أن تظل الأخيرة بانتظار الكبرى حتى تتزوج. ولو افترضنا أنه لم يتقدم لخطبتها أحد، فما هو ذنب الأخت الصغرى؟

وفي هذا الصدد، فإن هناك مجموعة من التساؤلات، منها:

– هل يحق للأهل منع الأخت الصغرى من تفويت فرصة الرجل المناسب الذي لا يمكن تعويضه؛ لأن أختها الكبرى ما زالت على قائمة الانتظار؟

– هل تدخل الأهل في حياة الزوجين يلغي خصوصيتهما؟

– هل تقبلين الزواج بصديقك المقرب. وما هي النتيجة؟

في ضوء العادات والتقاليد التي مازالت تلتزم بها بعض الأسر، فإن الكثير من الأسر يحبذون الألتزام بالترتيب، فتزوج الكبري أولا، ولا يمكن تجاوز ذلك مهما كانت الظروف والمبررات.

وهناك بعض الأسر التي توافق علي زواج الأخت الصغري قبل الأخت الكبرى، آخذين في الأعتبار بعض تجارب الآخرين الذين يمنعون زواج الصغرى قبل الكبرى، لدرجة تصل بتجاوز الأخيرة سن الزواج، وهي تنتظر من يتقدم لخطبتها، في وقت يندرج أسفل منها مجموعة من الأخوات اللاتي تضيع عليهن فرص زواج بسببها، بداعي الحفاظ على مشاعرها والخوف من كلام الناس، والمؤلم أن لا يتقدم لخطبتهن أحد لاحقا. وتبريرا مقبولا، تعلن الأسرة بأن الأخت الكبرى لا تفكر بالزواج، أو ربما تحلم بتحقيق أهدافها والتزاماتها بعيدا عن الزواج؛ فالتعويل يرجع إلى الفهم والإدراك من كلا الطرفين، فهذا أمر في غاية الأهمية.

صدمة الأخت الكبرى

تكمن الصدمة النفسية الحقيقية عند الأخت الكبرى، أنه وفي أثناء رسمها لصورة فارس أحلامها، الذي لأجله تبني نفسها جيداً من النواحي التعليمية والعملية والجمالية، وتصبح جاهزة ومهيأة ليتقدم ويقطف ثمار نجاحاتها، قد تقدم هذا الفارس بملامحه التي تصورتها ليقطف ثمرة أخرى، هي أختها، وفي المكان نفسه.

لا يوجد حل لهذه القضية، فالتعويل يعود إلى درجة وعي الأهل عموما والأخت الكبرى خصوصا إذا كانت الأخيرة واعية ومدركة بأنه من حق أختها الزواج، من دون مجاملة أو تجريح.

حكم منع الصغرى من الزواج حتى تتزوج الكبرى

وهل لها أن ترفع أمرها إلى القاضي ؟

السؤال: فتاة تقدم لها شاب للزواج وقد قبلت به الأسرة ولا يرون فيه بأسا غير أنهم يصرون على تأجيل الزواج إلى أن تتزوج أختها الكبرى. إن لديها أخت أكبر منها وترى الأسرة أنه من غير اللائق أن تتزوج الصغرى قبلها، بل ويقفون حجر عثرة في طريق الصغرى بهذه الحجة. إنها تنتظر منذ سنوات ولا يعيقها الا أختها، وقد أخبرتهم بأنها لم تعد ترضى طول الانتظار فلم يزالوا مصرين على رأيهم في أنها لا يمكن أن تتزوج إلّا بعد زواج أختها. فماذا تفعل؟ ما رأي الشرع في هذه المسألة؟ هل هذا عدل؟! لماذا يتعين عليها أن تصبر السنوات تلو السنوات حتى تتزوج أختها؟! هل يحق لها أن تذهب إلى القاضي ليزوجها؟

نص الجواب: الحمد لله، جعل الشرع وليا للمرأة في أمر النكاح حفاظا على مصلحة المرأة وكرامتها، فلا يجوز للولي أن يضاد هذه الحكمة، فيتسلط على المرأة ويمنعها حقها. ومن حق المرأة على وليها: أنه إذا خطبها كفء ورضيت به أن يزوجها وليها، ولا يحق له الامتناع عن ذلك. فإن منعها كان ظالماً لها، ولا يجوز للولي أن يبرر ذلك بأنه ينتظر حتى تتزوج الكبيرة، فإن هذا مخالف للشرع، مع ما يتسبب فيه من وقوع نفرة بين الأختين، حيث ترى الصغرى أن الكبرى هي السبب في ظلمها ومنعها حقها.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "لا يحل للوالد ولا لغير الوالد أن يمنع من ولاه الله عليها من إجابة من خطبها وهو كفء في دينه وخلقه بحجة أنه لا يزوج الصغرى قبل الكبرى فإن هذه الحجة لا تنفعه عند الله عز وجل؛ لقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) ولقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير أو قال وفساد عريض) ومن المعلوم أن الأب أو من دونه من الأولياء إذا منع ابنته من أن تتزوج بشخص خطبها وهو كفء في دينه وخلقه بحجة أن العادة عندهم أن لا تتزوج الصغرى قبل الكبرى من المعلوم أن هذه الحجة لا تنفع

عند الله عز وجل، فالواجب عليه أن يتقي الله، وأن يزوج من خطب ابنته وهو كفء في دينه وخلقه سواء كانت هي الصغرى أو الكبرى، وربما يكون تزويج الصغرى فتح باب لتزويج الكبرى.

هذا ما أريد توجيهه إلى الأب ومن دونه من الأولياء فليتقوا الله في أنفسهم وفي من ولاهم الله عليهم " انتهى من "فتاوى نور على الدرب"

وسئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: هل يجب على الأب أن يمنع تزويج البنت الصغرى حتى تتزوج الكبرى ؟

فأجاب: "لا يجوز للأب أن يمنع تزويج البنت الصغرى إذا خطبت بحجة أنه لا بد من تزويج البنت الكبرى قبلها، وإنما هذا من عادات العوام التي لا أصل لها في الشرع، لما يتوهمون من أن فيه إضرارًا بالكبرى، ولو صح هذا فإن فيه أيضًا إضرارًا بالصغرى (والضرر لا يزال بالضرر)" انتهى من "المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان"، والذي ينبغي إذا وقع ذلك أن يُنصح الولي، فإن استجاب فالحمد لله، وإلا انتقلت الولاية إلى من بعده، فيزوجها أخوها ثم عمها، فإن امتنعوا جميعاً، فلها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجها هو ، والله أعلم.

التحدي الثالث: محاولة عزل المرأة

كرم الإسلام المرأة وأعلى من شأنها وأعاد لها مكانتها المفقودة، وساوى بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، ومنحها حق التعليم والعمل العام وتولي كل الوظائف القيادية المؤهلة لها. كما أقر لها حقوقها الاقتصادية كاملة، وجعل لها ذمة مالية خاصة مستقلة تماماً عن زوجها، وغير ذلك من الحقوق والامتيازات التي سبق بها ديننا الحنيف كل ما قررته لها الحضارة الغربية من حقوق. ومع ذلك، لا يزال الكثير من المسلمين ينظرون إلى المرأة بمنظار العادات والتقاليد التي لا تمت إلى الإسلام بصلة.

المفكر الإسلامي، د.أحمد كمال أبو المجد، وزير الشباب والإعلام المصري الأسبق، يؤكد أن هناك مفارقة كبيرة وهائلة بين موقف الإسلام من المرأة بصفة عامة، ومن دورها في تنمية المجتمع بصفة خاصة، وبين موقف كثير من المسلمين الذين عزلوها عن المجتمع وحرموه من جهودها. ولذا، يرى أنه من الضروري التمييز الواضح بين الإسلام كعقيدة ونظام ونسق حضاري، وبين المسلمين كشعوب يرتفع شأنها حيناً وينخفض حيناً آخر، وتقترب أوضاعها الاجتماعية من تعاليم الإسلام زمناً وتبتعد عنه أزماناً.

كما يؤمن د.أبو المجد بأن وضع المرأة في العديد من المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليس نتاجاً صحيحاً لنصوص الإسلام ومبادئه، بقدر ما هو نتاج لتقاليد فاسدة بعضها سابق على الإسلام وبعضها لاحق له، ولكنه غير مرتبط به.

حالة غير سوية

ويقول: لقد آن الأوان لتصفية هذه القضية، وفرز ما هو إسلامي المصدر وتمييزه عما عداه، حتى لا يتمسك بعض المسلمين بأعراف وتقاليد فاسدة وضارة، وهم يحسبون أنهم يتمسكون بدينهم ويلتزمون بعقيدتهم وشريعتهم. ويوضح أن إسلامية أي نظام أو وضع سياسي أو اجتماعي، إنما ترتبط بمدى استمداده من الكتاب والسنة النبوية. ولكن، وكل أسف، دب الفساد كما دبت الحيرة والاضطراب إلى فكر كثير من الداعين إلى الإسلام، بسبب عدم الدقة أو غياب المنهج في الاستمداد من هذين المصدرين الأساسيين.

ومن شأن المبالغة في حجب النساء أن يباعد مباعدة كاملة بين الرجال والنساء، وأن يقسم المجتمع قسمين متباعدين تماماً، وهي حالة غير إنسانية وغير إسلامية وغير سوية تظل معها علاقة الرجال بالنساء بؤرة قلق وتوتر وتوجس وانشغال دائم، وكيف

لمجتمع يسوده مثل هذا التوتر أن ينطلق إلى العمل النافع أو يحقق لأبنائه وبناته التقدم المنشود؟

ويؤكد د.أبو المجد أن مجتمع النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أبداً قائماً على هذه العزلة المطلقة بين الرجال والنساء، ولقد وصفه باحث معاصر متخصص بقوله: لقد كان السمت العام للمجتمع في العهد النبوي هو مشاركة المرأة ولقاؤها الرجال في مختلف المجالات من دون ضرورة قاهرة، بل وأحياناً من دون حاجة ماسة وكثيراً ما كان اللقاء يتم بصورة عفوية لا يقصد بها غير تيسير الحياة. كما شهد مجتمع النبي صلى الله عليه وسلم النساء يعملن في بيوتهن وخارج تلك البيوت، وينمين مجتمعهن كما ينميه الرجال، ويدافعن عنه في الحرب مجاهدات بالسلاح ومداويات للجرحى ومساعدات للمقاتلين. وهذا، يبين كيف كانت المرأة تعمل خارج بيتها معاونة لزوجها في توفير الدخل لأسرتها، أما اشتغال النساء بالعلم في عهد النبوة، وبعد عهد النبوة فظاهر لا يحتاج إلى شاهد أو دليل.

وإعمالاً لهذا المنهج نقرر أن عمل المرأة داخل البيت وخارجه مباح شرعاً، ولا دليل على منعه، كما أن الأوضاع الاجتماعية وأخبار الرجال والنساء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يكشف بعيداً عن كل شك عن اشتغال النساء بأمور ومهن متعددة، ما دعت الحاجة إلى اشتغالهن بها في ذلك الزمان، وما عرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى واحدة عن الاشتغال بشيء من تلك الأمور والمهن، وبذلك يؤول الأمر إلى أن يصبح قضية اجتماعية وليس قضية دينية.

أعظم وظيفة

يقول أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، د.طه حبيشي: منذ اللحظة الأولى لظهور الإسلام كان للمرأة حضور قوي في المجتمع الإسلامي، حيث كانت الأبواب مفتوحة على مصاريعها لتقتحم أي مجال من مجالات الحياة وأي مهنة من المهن، طالما كان

ذلك وفقاً لشريعة الله وفي حدود العفاف والطهر، فتعلمت وعلمت بل ورحلت طالبة للعلم كما أمرنا الرسول الكريم، فظهرت في صدر الإسلام الفقيهة والمحدثة والمفتية والأديبة والشاعرة ومعلمة الرجال. ولنا في المؤمنات الأوائل أسوة حسنة، بدءاً من أم المؤمنين السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، مروراً بأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما التي كانت من العالمات الفصيحات الشاعرات، وأم سلمة رضي الله عنها راوية الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأَمَةُ الواحد بنت الحسين وزينب بنت سليمان. ولا ننسى العالمة الجليلة فاطمة بنت محمد السمرقندي التي احتلت مكانة رفيعة في الفقه والفتوى وغيرهن الكثيرات.

ويضيف: إن الدين الإسلامي كرم المرأة ورفع من قدرها ومنحها ما للرجل من حقوق وفرض عليها ما عليه من واجبات، فجعلها مكرمة مصونة وخلصها من الامتهان والاضطهاد الذي كانت تعاني منه في الجاهلية. ويكفيها فخراً وشرفاً أنه كلفها بأعظم وظيفة، وهي إعداد وتنشئة الأجيال التي تعتبر نواة أي مجتمع ناهض، وقد كانت المرأة سبب نهضة المسلمين الأوائل. فالبيت يعتبر المؤسسة التربوية الأولى للطفل الذي يولد على الفطرة، فتوجهه أمه نحو الطريق القويم، وبالتالي تعد الأم عماد العملية التربوية وصانعة الأبطال. وتدل على ذلك الدعوات العديدة التي انطلقت في الدول الغربية، مطالبة بعودة المرأة مرة أخرى للبيت، بعد أن فشلت تربية الأبناء على إثر اتجاه المرأة للعمل خارج المنزل والبقاء لساعات طوال يقل معها اهتمامها بأطفالها

ويؤكد أنه يجب على المعنيين توعية المرأة بحقوقها في الشريعة الإسلامية وتعريفها بواجباتها نحو أسرتها وأولادها، حتى يسترد المسلمون أمجاد الماضي ويعودوا للمكانة التي تبوأوها في فجر تاريخهم. فالمرأة المسلمة قادرة على أن تقود العالم إذا فهمت كتاب الله وسنة نبيه ودورها الأساسي في النهوض بالمجتمع الإسلامي فهماً سليماً تحت مظلة الكتاب والسنة.

تفعيل دور المرأة

ترى الدكتورة سامية خضر، أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس، "أن للمرأة دورا كبيرا في نمو ونهضة المجتمعات، لكن من المؤسف في عصرنا الحالي الذي هو عصر العلم، أن نجد الإحصاءات تشير إلى أن ثلثي الأميين في بلادنا العربية من النساء، حيث يعتقد خطأ في بعض المجتمعات أن تعليم المرأة يجب أن يقف عند سن معينة لأنه شيء لا أهمية له وأن دورها الرئيسي في المنزل. رغم أن المرأة المتعلمة لها دور كبير في محو الأمية الثقافية عن المجتمع إذا قامت بتوصيل مفاهيم صحيحة لقضايا إنسانية وأخلاقية لأبنائها وأخواتها غير المتعلمات.

إن العادات والتقاليد في بعض الدول العربية بل وبعض القوانين ظلمت المرأة وقللت من شأنها وانتقصت من حقوقها رغم أن الإسلام أعلى من مكانتها وأعطاها كامل الأهلية والحرية لتعمل وتتعلم وتقول رأيها بحرية إيماناً منه برسالتها العظيمة في بناء مشروع حضاري وعملاق ينهض بالمجتمع. ومن هنا فإنه كي تتحقق نهضة شاملة للأمة يجب تفعيل دور المرأة داخل المجتمعات في ظل الضوابط الإسلامية مع تحقيق شراكة متوازنة بينها وبين أخيها الرجل في الحقوق والواجبات فهذا سوف يؤهلها نفسياً للإنتاج والعمل مع تدريبها على التعامل مع التقدم التكنولوجي لتساير أبناءها فيما يدرسون من علوم العصر. كما يجب وضع خطة قومية لمحو أمية المرأة وعلاج المشكلات الاجتماعية المتعلقة بها مثل الفقر والإدمان وغيرهما. والأهم هو تصحيح المفهوم التقليدي لدور المرأة داخل المجتمع حتى تشعر بمسؤوليتها في بناء الصرح الحضاري للأمة لأنه بلا شك إذا نهضت المرأة نهض المجتمع.

تدعو د.سامية الآباء لتعليم الفتيات تعليماً كاملاً، وذلك ليس من أجل الحاضر فقط بل من أجل مستقبل الأجيال القادمة.

الفصل السابع

التحديات التى تواجه المرأة العاملة

عمل المرأة

المقصود بـ "عمل المرأة" هو خروجها لميدان العمل خارج نطاق منزلها سواء متزوجة أم غير متزوجة. وعمل المرأة الذي يدور الجدل حوله هو الذي جاء من باب ما يسمى "حرية المرأة"؛ وهي صرخات أو نداءات انطلقت في بداية القرن المنصرم وكان من ورادها علمانيين عرب، من أمثال قاسم أمين وأحمد لطفي السيد بعد مرحلة ما يسمى دخول العلمانية للمجتمعات العربية.

عمل المرأة حق شرعي لها مع الأخذ بعين الاعتبار عن ماهية هذا العمل فالقوانين العربية والقانون الأردني مثلا نص على انه يحق للمرأة العمل بكافة الأعمال التي توافق طبيعتها. ولا يجوز عملها في المحاجر وأعمال البناء والمناجم والمناطق التي يمكن فيها أن تتعرض لإشعاعات كالإشعاعات النووية أو فوق الحمراء التي من الممكن أن تؤثر على الأجنة عندها مما يؤدي لإجهازها أو تشوه الجنين.

وبالنسبة لمبدأ عمل المرأة، يجب مراعاة طبيعة المجتمع الذي هي من ضمنه، ليس تشددا، ولكن من صالح المرأة بالطبع حيث أنه في بعض المجتمعات يرفض البعض بالزواج من المرأة الموظفة باعتبارها خرجت عن الطور والعادة ولذلك يمكن ملاحظة ازدياد نسبة العوانس بين صفوف النساء العاملات أكثر مما هو بين النساء اللواتي يقعدن بالبيت بعد انتهاء مرحلة الدراسة الثانوية؛ هذا إن سمح لها بالدراسة في المجتمعات النامية.

عمل المرأة حق لها حتى في الدين حيث سمح لها الإسلام مثلا والذي يرجع معظم عاداتنا وتقاليدنا العربية إليه بخروج المرأة للمعركة للقيام بعمل تمريضي وقد تعدت بعض النساء في المجتمع الإسلامي الأول العمل التمريضي إلى خروج عسكري من أمثال المرأة العربية المعروفة بالخنساء، وكذلك التعليم والتدريس، ويقال أنه كانت للسيدة عائشة زوج الرسول مجلس علمي وكذلك نساء أخريات في الإسلام، وغير ذلك من المجالات والميادين.

تساؤلات مهمة

تواجه المرأة العاملة المصرية فى سبيل قيامها بدور فاعل فى المشاركة المجتمعية عدد من التحديات، سوف نحاول من خلال هذه الورقة أن نطرح أهم هذه التحديات فى محاولة للتعرف على مفردات هذه التحديات وتقريب صورتها بكل أبعادها حتى نستطيع وضع خطة عمل لمواجهة هذه التحديات.

وينطلق اهتمامنا بالتعرف على التحديات التى تعوق دور المرأة العاملة فى المشاركة ليس فقط لإيماننا باستحقاق المرأة بأن تعلب دوراً قيادياً فى المنظمات النقابية والأحزاب السياسية، هذا الاستحقاق الذى اكتسبته المرأة من خلال مشاركتها الفاعلة فى الإضرابات العمالية قبل الثورة والتى كانت نذيراً ونفيراً لثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير الذى لعبت المرأة فيها دوراً رئيسياً و لكن كان وجودها أيضا في ميدان التحرير وميادين الحرية بالمحافظات وتواجدها فى صفوف المظاهرات أحد أهم أسباب نجاح الثورة.

وشهدت الحركة العمالية دوراً واضحاً للمرأة العاملة فى تأسيس وبناء النقابات المستقلة ولكن لأننا نؤمن بالأهمية البالغة لدور المرأة العاملة فى تطوير المنظمات النقابية لذلك فإنه علينا أن نضع أنفسنا أمام عدة تساؤلات:-

- هل تواجد المرأة فى النقابات المستقلة يعكس حجم تواجدها فى المنشأة التى توجد بها النقابة؟ وإذا كانت الإجابة بـ لا فما هى الأسباب؟
- هل تواجد المرأة فى الهيئات القيادية للمنظمة النقابية يعكس حجم عضويتها فى المنظمة النقابية؟ وإذا كانت الإجابة بـ لا فما هى الأسباب؟
- ما الأسباب التى دعت لغياب قطاعات صناعية من الفعل فى الحركة العمالية؟ وهى قطاعات نسبة المرأة العاملة بها مرتفعة (القطاع الدوائى) كمثال.
- إلى أي مدى يؤثر تدهور وضع المرأة فى سوق العمل على دورها فى المشاركة؟
- إلى أي مدى تحفز أو تعوق البيئية التشريعية مشاركة المرأة العاملة؟
- مدى تأثير الثقافة السائدة فى المجتمع فى مشاركة المرأة العاملة؟
- مدى تأثير المستوى الاجتماعى على مشاركتها؟
- مدى تأثير الواقع الجغرافى على مشاركة المرأة؟

أعتقد أن الإجابة على هذه التساؤلات أمر ضرورى قبل التعرف على أهم التحديات التى تواجه المرأة وتعوق مشاركتها فى المنظمات النقابية وكذلك مشاركتها فى عضوية المجالس التنفيذية للنقابات، تلك التحديات التي تواجه المرأة العاملة وما يترتب عليها حتماً من إضعاف تأثير المرأة فى صناعة القرار بل إضعاف تواجدها ضمن صانعى القرار.

التحديات التي تواجه المرأة

هناك عدة تحديات تواجه المرأة العاملة المصرية يأتي على رأسها.

أولا: التحديات الاجتماعية

عندما نتعرض للتحديات الاجتماعية التى تواجه المرأة العاملة يبرز أمامنا عدة عوامل تستند إلي ثقافة وفكر يتعاملان مع المرأة ككائن– ليس أدني من الرجل قدرة وحسب ولكن ككائن يتلخص في دور واحد (زوجة–أم..الخ). إن هذا الفكر المغروز في مجتمعنا الذي يتوشح بالثقافة والأصالة مرة وبالدين مرة أخري ظل يعاقب المرأة اجتماعيا علي وجودها في أي دور خارج هذا الإطار المحدد والخانق لها– سواء من زاوية قدراتها وتطلعاتها أو من زاوية التطور الذي حدث للمجتمعات عبر التاريخ. وبالتالي تظل المرأة التي تخرج من هذا الإطار المرسوم لها، سواء من واقع الضرورة الاقتصادية أو رغبة في تحققها كإنسان وليس محض "أنثي" ، تضطر إلي الدفاع عن وجودها في أدوار أخري سواء كعاملة أو نقابية أو قيادية أو مناضلة الخ...، أمام وابل من الاتهامات المحتملة والحاضرة في عقل المجتمع.

ويضع هذا الوضع المرأة دائما في وضع الطرف الضعيف، السهل هزيمته، مما يجعل كثير من النساء تفضل عدم المشاركة والانزواء بعيدا عن الأضواء، ليس فقط دفاعا عن سمعتها ولكن خوفا علي أسرتها من عواقب هذا الهجوم. وبالطبع فإن أكثر الأطراف التي تضغط على المرأة تحت تأثير هذا التهديد هو الأسرة، ويكون لذلك الأسلوب تأثيراً أكبر على العاملات في القرى.

إذن الواقع المجتمعي والثقافة السائدة فيما يتعلق بالمرأة تلعب دورا أساسيا في قضية المشاركة وحدودها المتاحة والممكنة، والتي وجب التعامل معها لكي يتم وضع استراتيجيات تقوي النساء في مكان العمل وفي الأدوار التي تخرج بهم عن الأدوار التقليدية.

ويجب أن نتفهم أن المرأة لا تملك أدوات دفاع قوية تجاه تلك المعوقات التي ذكرناها، ولكن للاسف، تجد المرأة نفسها مطالبة بضرورة إثبات، لكل الأطراف، أنها قادرة علي

تلبية وأداء كافة الأدوار بكفاءة. أي أن المرأة لكي تلعب أي دور آخر، فهي تفعل هذا بجانب الدور الأسري وليس بديلا عنه أو بمشاركة أسرتها، والذي إن أهملت فيه شيء ستكون مدانة، ليس فقط من قبل المجتمع ولكن من أسرتها.

ولان الدولة لا تقدم أي دعم للدور الاجتماعي والأسري للمرأة، كما تفعل الكثير من البلدان، فالعبء بكامله يقع علي المرأة، مما يؤثر في قدرتها علي العطاء، خاصة بعد الزواج.

ثانيا: التحديات الاقتصادية

عند بحثنا عن التحديات الاقتصادية التى تواجه المرأة العاملة وتعوق مشاركتها طالعتنا الأرقام بوضع مفزع للمرأة العاملة فى سوق العمل فبالرغم أن إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى أن مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى (قوة العمل) ٢٣,١% فإن هذه الإحصائيات تكشف لنا عن أن معدل بطالة النساء بلغ أكثر من أربعة أضعاف المعدل بين الرجال، كما تكشف لنا هذه الإحصائيات عن إنه نتيجة عدم إقبال أغلب القطاعات الاقتصادية فى القطاع الخاص على تشغيل النساء حيث يخشى من ارتفاع نسبة الغياب للمرأة العاملة من الرجل نتيجة لواجباتهن الاجتماعية، فإن النتيجة الحتمية لذلك التى تحدثنا عنها إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء عن أن نسبة النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى ٤٦,٧% أى أن نسبة كبيرة للغاية من النساء يعملن بدون أى حماية قانونية، ومما لا شك فيه أن هذا الوضع الاقتصادى الهش للمرأة العاملة يكون له تأثيراً سلبياً على مشاركتها.

وبالتالي نتيجة "للتكلفة" العالية لتوظيف النساء، في ظل غياب حماية اجتماعية لها من قبل الدولة أو الأسرة، فإن الطرف الوحيد الذي يقبل بتوظيف المرأة هو الطرف

القادر علي الهروب من أي التزامات، سواء في التشغيل أو التأمينات أو أي نوع من الرعايا، مما يجعل النساء العاملات من أكثر الفئات تعرضا للمخاطر.

ثالثا: التحديات الثقافية

لقد تنامت الثقافة المعادية لمشاركة المرأة وتمكينها من القيام بأدوار قيادية داخل المنظمات النقابية والسياسية. ومع تنامى وانتشار الفكر "الوهابي" المتوشح بالدين داخل المجتمع المصري، فأن هذا الخطاب المعادي لعمل المرأة والذى اضطر – تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فى المجتمع المصري – أن يغض بصره عن خروج المرأة للعمل، إلا أنه فى المقابل كثف من خطاب الخنوع لدى المرأة، فإذا كان لابد وأن تعمل المرأة فلا بد وأن تعمل وهى خانعة تماماً، وأن مجرد كسرها للصمت المفروض عليها وتحديها لثقافة السكوت المطالبة بها فإنها من منظور هذه الثقافة ترتكب معصية، ولقد سيطر هذا الفكر الوهابى على المجتمع المصرى وخاصة فى القرى المصرية بفعل سيطرة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية على المساجد التى اتخذوا منابرها لنشر هذه الثقافة و التي لم تتوحد فقط مع المفاهيم والثقافة التقليدية بل ذهبت إلي إطلاق الأحكام الدينية وتطبيقها في بعض الأحيان – مما جعل المناخ خارج الأسرة– مناخ معادي للمرأة – هذا في مقابل ضعف المؤسسات المدنية سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدنى.

كيف نواجه

لقد وضح أمام المصريين جميعاً بعد مرور ما يقرب من ثلاث أعوام من ثورة ٢٥ يناير المجيدة أننا لابد أن نتحرر من قيود كثيرة فرضت علينا، وكذلك على المرأة المصرية عامة والمرأة العاملة بشكل خاص. ولكي تتحرر من كافة القيود التى غلت حركتها وأخضعتها تماماً طوال السنين الماضية، فإن نظرة للخلف على حال المنظمات النقابية المصرية سيضعنا أمام الحقيقة المخيفة التى كانت مفروضة على

المرأة المصرية حيث تم إزاحتها تماماً من المشاركة والقيادة، وفى أحسن الأحوال أتوا بممثلين مزيفين ليلعبوا دور المرأة العاملة فى المشهد السياسى ضمن أدوار كثيرة تم تزييفها.

لذلك علينا أن نضع تلك التحديات المشار إليها سابقاً أمامنا ونضع خطة واضحة لمواجهتها، ونضع مؤسسات الدولة والمجتمع سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية أمام مسئوليتها في مواجهة هذه التحديات. فنحن بحق فى حاجة لإصلاح جذرى للمناهج التعليمية لوضع برامج تعليمية تعمل على كسر ثقافة السكوت وتشجع المرأة على المبادرة والمطالبة وعلينا دائماً أن نسمع بناتنا منذ الصغر ونذكرهن دائماً أن أصواتهن ليست عورة بل أن صوت المرأة ثورة، حيث أشعلت المرأة بهتافاتها المطالبة بالعدل والحرية بميادين الحرية، وبالتأكيد فقد أصبح هناك مطلب ملح لإنتاج خطاب دينى ينتصر لحقوق المرأة ويؤكد دورها.

أيضاً نحن فى حاجة لتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية وهو لن يحدث إلا بتعديل المواد القانونية التى تنتقص من حقوق المرأة وبمساواة المرأة بالرجل فى الأجر وكل معايير العمل.

وأن يواجه المجتمع بكل حزم تلك الممارسات المشينة التى تمارس فى مواجهة المرأة العاملة وعلى رأسها التحرش الجنسى بالنساء العاملات.

المشكلات التي تواجة المراة العاملة

١ – التوازن بين العمل والمنزل

من أكثر الصعوبات التي تواجها المرأة العاملة أنّها تقوم بالعديد من الأدوار، وأنّ عليها التوفيق بين هذه الأدوار التي تتمثّل في: دورها المهنيّ، ودورها في المنزل كزوجة فعليها التواصل معَ زوجها، ودورها أيضًا كأمّ وعليها التواصل مع أطفالها،

إضافة إلى قيامها بالأعمال المنزليّة، ومن ناحية أخرى عليها الاعتناء بنفسها لتتمكّن مِن الاستمرار في العطاء.لكي تحقّق المرأة العاملة التوازن بين العمل والمنزل عليها التخطيط السليم لذلك والتعامل بعقلانيّة ومهارة.

٢-عدم الرغبة في تشغيل المرأة التي لديها أطفال.

بعض الأعمال ترفض تشغيل المرأة التي لديها أطفال؛ نظرًا لما يحتاجه العمل مِن ساعات عمل طويلة، وأحيانًا القيام بمأموريّات خارج البلاد، وفي غير أوقات العمل، وبذلك تلجأ بعض النساء إلى تأجيل الأمومة.

٣-انتشار المخاطر التي تُهدّد سلامة النساء

ظهرت العديد من أشكال المخاطر التي تهددأمن المرأة وسلامتها، مثل: انتشار الجريمة والتحرّش والاختطاف. كذلك، الكثير من الإشكالات التي اندثرت لفترة وعادت من جديد لتهدد وتقيّد حركة المرأة، قد تجاوزت بعض النساء بعضًا من هذه العوائق إلا أنها تظل معرضة لبعض منها، وقد يكون التجاوز بسبب الإصرار والمحاولة المتكرّرة والملحة لهؤلاء السيّدات أو دعم الأسرة لها وتوفير بيئة جيّدة تدعمها لمواجهة المخاطر الأخرى وتوفّر فرصة لا يمكن تكرارها تدفع بها للقبول رغم بعض الإشكالات.

٤- مشكلة التمييز

مازالت مشكلة التمييز ضد المرأة موجودة حيث أن هناك تمييز ضد المرأة فى العمل فى الأجر حيث تأخذ أجر أقل من أجر الرجل

٥- مشكلة التحرش

أجريت الدراسات فى مجال النوع الاجتماعى أن وضع المرأة فى مصر أسوأ بكثير مقارنة بالدول العربية حيث انتشار التحرش الجنسى والختان.

تزايد نسب النساء العاملات

تزايدت في الآونة الأخيرة نسبة النساء العاملات تماشياً مع متطلبات العصر الحديث، حيث إن العمل أصبح من أوليات الأمور التي تفكر بها المرأة بغرض تحقيق الكثير من مطالب الحياة المستجدة، في حين أن هذا الأمر لم يكن منتشراً من قبل بصورة كبيرة، إذ كان عمل المرأة الأول هو رعايتها لأولادها وشؤون بيتها، هذه الوظيفة الفطرية، وأما عملها خارج البيت فلم يكن إلا لضرورة قصوى تلبية لاحتياجات الأسرة المتزايدة أو في ظل غياب المعيل.

أما اليوم فلم يعد العمل مجرد مسألة عول بل أصبح من أولويات حياة المرأة، خاصة بعد التخرج من الجامعة، ولأن هدف الخروج للعمل والغاية منه تغيرت بتغير الزمن، فإن النساء العاملات أصبحن لا يستغنين عنه أبداً، لأنه وسيلة لتحقيق الذات، وكسب المال، وتوسيع نطاق العلاقات الاجتماعية، هذه الأخيرة التي قد تؤثر في بعض الأحايين على علاقة المرأة مع زوجها، خاصة إذا انفتحت المرأة العاملة في علاقاتها مع الرجال من زملائها في أماكن العمل المغلقة، وما ينتج عنه من الاختلاط والخلوة.

فتدور حول عمل المرأة خارج البيت كثير من المغالطات والخلل في الكيفية التي يسير عليها، الأمر الذي يعود بالأثر السيئ على استقرار بيت الزوجية، سواء في العلاقة العاطفية بين الزوجين، أو من ناحية اهتمام ورعاية الأم العاملة لأولادها، وقد تزداد المشكلة تعقيداً لتصل حد الطلاق وانحلال مؤسسة الأسرة، فيضيع الأولاد بين سؤال لا يجد له القضاء حلاً عملياً: من الحاضن؟ ويبحث الزوج عن امرأة أخرى تعطيه الاستقرار المفقود.

المرأة والعمل بين الرفض الاجتماعي والتحديات

تواجه المرأة العديد من المعوقات التي تحول بينها وبين الالتحاق بسوق العمل وتجعلها حبيسة منزلها، ومن تمكنت من تجاوز هذه الصعوبات والالتحاق بسوق العمل في القطاع العامّ أو الخاص، إلا أنهن ما زلن يواجهن العديد من التحدّيات فيما يتعلق بشخصيّة المرأة أو بمحيطها الاجتماعي أو بما يتعلق ببيئة العمل والقوانين ذات الصلة بالنساء وحقوقهن والواجبات.

ونجد إجمالًا أن المشاركة لم تكُن عند مستوى الطموح، وتركزت مشاركاتها في النشاط الاقتصادي بمجالات محدودة وبنسبة ضئيلة مقارنةً بتواجد الرجل، الأمر الذي أنتج فجوة كبيرة في النوع الاجتماعي في كل مجال من تلك المجالات المحدودة، وتظهر هذه المشاركة مدى وعي المرأة بحقوقها الإنسانيّة والوطنيّة والعمل لتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي للدفع بعجلة التنمية، بالإضافة إلى تشجيع بعض الأُسر لبناتهم للانخراط بسوق العمل والناتجة لتحسّن نظرة البعض نحو عمل المرأة وأهمّيّة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.

تحديات أخري

لكن ستظل هناك تحديات كثيرة تواجهها، مثل:

١ – العادات والتقاليد

كثيرة هي المشكلات والمعوّقات التي تواجهها المرأة في المجتمع العربي لا سيما في مجال العمل، بعضها يعود للعادات والتقاليد أو لأمور أخرى، وبعضها للمشكلات التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بمجال العمل. إن مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في المجتمع منخفضة بشكل كبير؛ وذلك نتيجة للمشكلات التي تواجهها، ومن أبرزها التهميش وإبعادها عن أداء دورها الفعّال والهام في عملية التنمية،

بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة كالتمييز القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، معَ حرمانها من التعليم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء مقارنة بالرجال أيضا أحيانًا عدم السماح لها بالمشاركة في سوق العمل من قبل الأسرة.

وقد استطاعت بعض النساء تجاوز ذلك، ومن الأسباب أيضًا إيمان بعض الأسر بأنّ من حقّ المرأة أنْ تلتحق بسوق العمل طالما لها القدرة على إثبات نفسها.

٢- التخلف وثقافة العيب

هناك قيود يفرضها المجتمع على نوعيّة العمل الذي يليق بالمرأة والذي يناسبها، كما أنّه لا توجد هناك قوانين مفعّلة لحقوق المرأة أو لحمايتها مِن العنف، وهناك عوائق نفسيّة مرتبطة بذات المرأة نفسها واستسلامها وخضوعها للثقافة الذكوريّة، بالإضافة لقبولها بأنْ تلعب أيّ دور يوكل إليها، إنّ ثقافة العيب التي يمارسها المجتمع كما أنّ خوفها من خوض غمار التجرِبة بممارسة أعمال غير تقليديّة أو الطموح بتسلم مناصب قيادية تكون فيها صاحبة القرار والموقف، ومع هذا تمكّنت كثير من النساء من تجاوز هذه العقبات؛ بسبب ثقتهن الزائدة بأنفسهن وإمكانيّاتهن.

وعلى النقيض تمامًا من نجاح المرأة في تخطّي ثقافة العيب فإنّ التخلّف وإن اختلفت معدلاته من مجتمع عربيّ لآخر فإنّه ما زال يضرب في مقتل وضع المرأة؛ ما انعكس أحيانًا على تقييم المرأة بشكل مهين، علاوة على النظرة الدونيّة للمرأة مِن قبل الرجل، وكثرة المسؤوليات المنزليّة التي حصرت عمل المرأة في المنزل، إضافة إلى الحدود والشروط التعجيزيّة التي يضعها سوق العمل، هذا بالإضافة إلى التعصب القبلي ضد المرأة.

٣- قد يكون الرجل هو سبب فشل المرأة.

إنّ الرجل هو السبب الرئيس في حرمان المرأة من العمل؛ وذلك نتيجةً لعقليّته المحصورة، إضافة إلى العيب الاجتماعي، وطبيعة بعض الأعمال التي لا تناسب المرأة كالمحاكم مثلًا، وترجع قدرة المرأة على تجاوز هذه المسائل إلى دعم المرأة نفسيًّا من قبل الأهل في المنزل، وبعض العقليّات المتفتّحة خارج المنزل، وقوّة إرادة المرأة وانتقاء العمل المناسب لها، فالمشكلات موجودة في العمل للرجل والمرأة على حدّ سواء، ولكن هناك بيئة لا تناسب المرأة لممارسة عملها بأريحيّة في بعض الأعمال، ومنها الأعمال التي تحتاج لنزول ميدانيّ، فالغيرة من نجاح المرأة في سوق العمل تعدّ أبرز المشكلات التي تواجهها المرأة في مجتمعاتنا العربية، وهو ما يعدّ سببًا من أسباب انحصار عمل المرأة بأعمال معيّنة، وهو ما يمنعها من استغلال مواهبها في ممارسة بعض الأعمال، ومع هذا فقد تمكّنت المرأة من تجاوز بعض تلك الصعاب.

٤- أماكن العمل

من أهمّ الأسباب التي تمنع المرأة من الالتحاق بسوق العمل أنّ أماكن العمل تكون في أغلبها أماكن مختلطة، وحفاظًا على المرأة وكينونتها يتمّ منعها من العمل من قبل أهلها، أكان أبًا أو أخًا أو زوجًا، ومع هذا فقد استطاعت المرأة في الآونة الأخيرة تجاوز كلّ المعوّقات التي تقف في طريقها لتحقيق ذاتها كفرد عامل قادر على الإنتاج، من خلال ثقتها الكبيرة بنفسها، وثقة الأهل ودعمهم لها أيضًا.

كما أنّ هناك نساءً ترى أنّها غير ملزمة بالعمل، وأنّ الرجل المسؤول الأوّل والأخير عنها حتّى لو أنّ بعضهنّ لهنّ القدرة على العمل، ومع ذلك ترفض؛ حتّى لا يتّكل عليها الرجل، وقد يكون السبب أيضًا سيطرة الرجل واعتقاده بأنّه لا يجب على المرأة العمل لأيّ سبب كان، ويعتبر هذا نقصًا في حقّه، وهذا أكبر خطأ يرتكبه معظم

الناس في مجتمعنا بعدم إشراك المرأة في بناء المجتمع، وحصر مسؤوليّاتها في عمل البيت وتلبية رغبات الرجل وتربية الأولاد.

مدى أثر عمل المرأة خارج بيتها على استقرار بيت الزوجية

ولذا فإن هذه الورقة تحاول النظر في مدى أثر عمل المرأة خارج بيتها على استقرار بيت الزوجية، وتتخذ الورقة المرأة الماليزية المسلمة حالة لدراسة هذه القضية، وذلك لانتشار ظاهرة عمل المرأة خارج بيتها في المجتمع الماليزي، للاستفادة من الحلول المطروحة لهذه المشكلة.

وقد اعتمدت في كتابة هذه الورقة ابتداء على المقابلة الشخصية والتحاور مع عدد من النساء العاملات معي في جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا، وبعض العاملات في الجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا، وبعض الموظفات في أماكن متفرقة، واللاتي يختلف مستواهن من حارسة إلى موظفة إدارية، إلى محاضرة ومعيدة ومدرسة، وطبيبة وممرضة، ومسؤولة كبيرة في الإدارة وقاضية الخ، ثم بعض السيدات ذوات الشهادات العالية والمتفرغات لتربية أولادهن، ثم اعتمدت على البحث المكتبي في الموضوع نفسه، من خلال دراسات علمية أكاديمية متخصصة، وإحصائيات حكومية، ومقالات في الجرائد والمجلات، وغيرها.

مفهوم عمل المرأة خارج البيت

عرفت د/ كاميليا المرأة العاملة بأنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة البيت ودور الموظفة.

والحقيقة أن هذا التعريف يكتنفه نوع من النقص، على اعتبار أنه لم يعتبر وظيفة المرأة داخل بيتها عملا، فالمرأة عموما والمسلمة خصوصا تؤدي جميع أعمال البيت عن رضا كامل من تنظيف وطبخ والأهم من ذلك تربية الأولاد.

فهل لأن عمل داخل البيت لا يوجد فيه دخل قد يخرجه عن مفهوم العمل السائد (مقابل أجر)؟

لذا فإننا قيّدنا العمل بـ: خارج البيت، حتى يتراءى للقارئ أننا نعتبر الأعمال البيتية أحد أنواع العمل والوظيفة، وليس بالضرورة أن العمل هو ما يتقاضى عنه الإنسان مقابلا وأجرا.

فالمقصود من عمل المرأة خارج البيت، هو التحاقها بأحد مراكز العمل الحكومية منها أو الخاصة، في أوقات محددة باليوم أو الأسبوع نظير مبلغ مالي معين ومحدد قابل للزيادة.

وهنا يمكن تخصيص ماليزيا بالذكر في تعداد بعض القطاعات التي تشتغل بها المرأة، ومنها ما تنفرد به المرأة الماليزية، فإذا كان عمل المرأة خارج بيتها في المصانع بأنواعها، وفي مجال التعليم على مستوياته المتعددة، وخروجها في الريف للزراعة، وعملها في المحلات التجارية كمسوق أو بائع، وغيرها مما ورد ذكره في (خطط ماليزيا السادسة ١٩٩١م/١٩٩٥م)[ii] إلا أن ما يتميز به المجتمع الماليزي هو عمل المرأة بالقرب من بيتها، سواء في تحضيرها للطعام وبيعه جاهزا للعمال والموظفين، أو بيعها للجرائد والأزهار، وهذا النوع من العمل أرى أنه عمل مميز لا يحتاج من المرأة أن تغيب عن بيتها مدة طويلة، وإنما هو عمل محدد بوقت خروج العمال وتلاميذ المدارس طلبا للوجبات الخفيفة، أو الصبيحة الباكرة، ويحدث أن تتقاسم الجارات محل العمل نفسه، بحيث تبيع إحداهن في الصبيحة والأخرى ظهرا وأخرى مساءً.

دواعي عمل المرأة خارج البيت عموماً وفي ماليزيا خصوصاً:

تتزايد من سنة لأخرى نسبة النساء العاملات خارج البيت، إذ استعضن بالعمل الخارجي العمل الفطري للمرأة داخل بيتها، هذه الوظيفة التي عرفت قديما وما زالت المرأة مُطالبة بأدائها على اعتبار أنها الوظيفة الطبيعية الفطرية التي جبلت عليها، وعلى اعتبار أيضاً أنها وظيفتها الأساسية، في حين "أن عملها خارج البيت هو استثناء من الأصل الذي يقضي بمقامها في بيتها للتصدي للرسالة المقدسة، والوظيفة الخطيرة التي كلفت بحملها"[iii].

غير أن تداعيات التطور الحادث في المجتمع كان له الأثر البارز في خروج المرأة للعمل، فبعد أن كان هذا الخروج مقترناً بالضرورة والحاجة الداعية إليه عند فقد المعيل ورب الأسرة، أصبح في الوقت الحاضر هو نفسه الضرورة، خاصة بعد أخذ المرأة كفايتها وحظها من التعليم، والتعليم العالي بالخصوص، وبعد أن أصبح التعليم إلزامياً، "فحصول النساء على مؤهل علمي قد أدى إلى تحسين فرص التوظيف لهن"، وهذا هو السبب الأول الداعي لعمل المرأة.

أما السبب الثاني فهو غلاء المعيشة الذي استلزم عمل الزوجين معاً لأجل تدبير أمور الحياة المعيشية لهما ولأبنائهما، ولعائلتيهما (والديهما) من ذوي الدخل المنخفض، وهذا العمل بدوره يساعد المرأة على الاشتراك والانخراط في الجمعيات التعاونية بمقدار مالي محدد لكل شهر، وهو الأمر الذي يساعدها في التوفير بطريق غير مباشر لصرفه في الوقت المناسب، وفي هذا المجال أصبح العمل ضرورة ملحة يقتضيها هذا الزمن.

وقد أقام قسم استقصاء السكان والأسرة بماليزيا بحثاً عن كيفية إيجاد فرص العمل ومجالاتها، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن أكثر النساء الماليزيات يدخلن سوق العمل سواء قبل أو بعد الزواج بناء على دواعي مادية، وهذا يتضح

حينما نعلم أن أكثر النساء غير المتزوجات يعملن أساساً لمساعدة أُسرهن خاصة عند فقد العائل أو عجزه، أما المتزوجات فأكثرهن يعملن ليحصلن على زيادة في دخل الأسرة.

وأما السبب الثالث فيتمثل في دور المؤسسات السياسية والاقتصادية التي كفلت فرص العمل، والدعوة إلى خروج المرأة للعمل بغرض ترقية مستواها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية لبلدها. فبالنسبة للنموذج الماليزي هنا، وحسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠٠م فإن الكثافة السكانية كانت قرابة ٢٣ مليون نسمة. ومعدل النساء يقارب ٥٠% أي حوالي نصف السكان، "فالنساء هن المصادر البشرية للبلد، وبإمكاننا وعلينا الاعتماد على الطاقة النسوية لمؤازرة الدولة لتصبح صناعية ومتطورة".

وفي الوقت الراهن فإن نسبة النساء في القوى العاملة هي ٤٧% بينما نسبة الرجال ٨٤% والمسألة ليست زيادة نسبة عدد النساء في القوى العاملة وإنما تعزيز مكانة المرأة في القوى العاملة).

وقد توجد أسباب أخرى غير مباشرة أو أسباب ثانوية تستدعي خروج المرأة للعمل مثل الإحساس بالملل والكآبة داخل البيت! خاصة وإذا كانت المرأة قد أخذت قسطا عاليا من الدراسة والتكوين المهني، فترى أن الزواج وإنجاب الأولاد قد حطم مستقبلها وضيّع آمالها في تحقيق طموحاتها في أن تكون مدرسة أو مهندسة أو طبيبة أو موظفة، وتنسى أو تتجاهل أن تعليمها لم يكن المقصد الأساس منه هو التوظيف، إنما المقصود منه تثقيف المرأة وتوعيتها لأجل أداء دورها الفطري وهو تربية الأولاد بغرض إنتاج جيل واع! "ولكن الصناعة والتعليم الأفضل والمؤهلات سحبت المرأة لمشاركة القوى العالمة، ولهذا تأثير على الحياة الأسرية".

وهذا من جانب إضافة إلى جانب آخر لم أره إلا في المجتمع الماليزي ومن خلال تعاملاتي اليومية مع بعض السيدات الكبيرات في السن (ممرضات، حارسات،

طباخات، عاملات تنظيف)، فحينما أسألهن عن سبب الخروج للعمل وتفضيله عن البقاء في البيت، يجمعن كلهن على أن السبب هو الإحساس بالملل والفراغ بسبب خروج الأبناء والزوج للعمل أو الدراسة، ويجدر التنبيه أن أكثرهن كن عاملات ووصلن لسن التقاعد، وهذا يعني أن لديهن معاش التقاعد، فليس السبب إذن في خروجهن هو كسب المال بل الإحساس بالملل والفراغ والكآبة، في زمن لم يعد فيه وجود للعائلات الممتدة، إذ حلت الأسر النووية محلها، وضاعت في زحمة الحياة الروابط الاجتماعية!!

آثار عمل المرأة خارج البيت

الآثار الإيجابية:

(المساعدة في تنمية الوطن، المساهمة في زيادة الدخل، المشاركة في الأعباء المالية للزوج).

١- المساعدة في تنمية الوطن:

تشير (خطة التنمية الماليزية السابعة، ١٩٩٦م/٢٠٠٠م) إلى أن نسبة خروج النساء للعمل خارج البيوت زادت من ٣٠,٨% في عام ١٩٥٧م إلى ٤٧,١% لعام ١٩٩٥م، بغرض المشاركة في تنمية الموارد الاقتصادية لماليزيا بعد الاستقلال، "والجدير بالذكر أن النساء الماليزيات قد خرجن من المنزل ليشاركن الرجل في ميادين الأعمال العامة ليس بناءً على تقليد المرأة الأوروبية والتشبه بها"[ix]. إلا أن التحديث والتطور الإنتاجي في ماليزيا ومشروع رؤية ٢٠٢٠م، أدى إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، وبدأت المرأة الماليزية تشارك في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، زراعيا، وصناعيا، وفي قطاع الخدمات التعليمية والإدارية، وذلك لحاجات التنمية الوطنية إلى مهاراتها وخبرتها، وجهدها.

٢- المساهمة في زيادة الدخل:

مشاركة المرأة الماليزية بشكل واسع في جميع أنواع مجالات وقطاعات العمل أدى إلى زيادة حركة التنمية وتوجيهها نحو الأفضل، وهو ما تبيّنه تقارير قسم التخطيط الماليزي والتي دلت على ارتفاع الدخل لا سيما في السنوات الأخيرة، في المدن والأرياف على السواء.

ويوضح أحد التقارير ما يلي: "أن مقدار النفقات المعيشية الشهرية في المدن في تزايد مستمر من ١,٤٠٦ رنغيت خلال سنوات ١٩٩٣م/ ١٩٩٤م إلى ١,٩٤٢ رنغيت خلال سنة ١٩٩٨م/١٩٩٩م، أما بالنسبة لمقدار النفقات المعيشية الشهرية في القرى فإنه كذلك ارتفع من ٨٥٤ رنغيت إلى ١,٢٧٠ رنغيت خلال السنة نفسها".

٣- المشاركة في الأعباء المالية للزوج:

مما لا شك فيه أن عمل المرأة خارج البيت أصبح يشكل دعما اقتصاديا قويا للأسرة، في ظل غلاء المعيشة وهو السبب الثاني من دواعي خروج المرأة للعمل خارج البيت. فإن متطلبات الحياة اليومية زادت وتطورت في ظل النظام الرأسمالي بالذات[xii]. وبالتالي أصبح عمل المرأة مهما إلى حد كبير إلى جانب عمل زوجها في توفير النفقات اليومية للأسرة. وإن كان الأصل أن الزوج هو الذي يتحمل نفقات البيت الأصلية كاملة؛ إلا أن الزوجة تتحمل النفقات الإضافية من باب التطوع منها على ذلك، كما أنه يزيد من المودة والرحمة بين الزوجين في كل الظروف والأحوال.

الآثار السلبية لعمل المرأة خارج البيت

لعمل المرأة خارج البيت –بجانب الآثار الإيجابية– آثار سلبية عديدة قد تفوق في خطورتها وأهمية الاهتمام بها الآثار الإيجابية، وقد ارتأيت، عند تركيزي على حالة ماليزيا، أن أنظر إلى الآثار السلبية من خلال زاويتين؛

أولهما الآثار السلبية العائدة على مكونات الأسرة الثلاثة؛ الأب (الزوج) والأم (المرأة)، والأولاد، ولذلك فإني قسمتها إلى آثار عائدة على الأولاد، وآثار عائدة على المرأة، وآثار عائدة على الزوج.

أما ثانيهما فهو الأخطر من بين كل الآثار وهو الطلاق، ذلك أنه يهز أركان الأسرة ويشتتها وينهي البناء الأسري ويفرق أفرادها.

أولا: الآثار العائدة على الأولاد:

عادة ما تخرج المرأة للعمل تاركة وراءها أولادا، وفي كثير من الأحيان والديها أو أحدهما؛ الأمر الذي يتطلب منها تدبير شؤونها التي تركتها وراءها، فهي إما ترسل أولادها إلى الحضانة وإما تجلب خادمة تساعدها، كما أنها تضطر في أحيان كثيرة لإحضار خادمة أخرى لوالديها العاجزين.

كما وأنه عادة ما يكون مكان العمل بعيدا مما يستلزم الخروج المبكر للحصول على وسيلة النقل، خاصة أن المصانع عادة ما تكون خارج المدينة السكنية، الأمر الذي ينتج عنه بقاؤها خارج البيت لمدة تزيد على ١٢ ساعة أو أقل بقليل فقط، ومنه سيبقى الأولاد بدون أمهم كل هذه المدة وهو أمر ليس هيّنا.

إن الطفل لا يحتاج فقط إلى من يوفر له أمور وحاجيات الأكل والنظافة والنوم فقط وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه أي خادمة أو حضانة ولكن الطفل يحتاج ضمن الأمور السابقة الذكر الحنان وعاطفة الأمومة التي لا يمكن للخادمة مهما أوتيت من ثقة وأمانة وحنان أن تعطيها له؛ لأن هذا الطفل أجيرها فقط، وهي تعمل كأي عامل يؤدي عمله على حسب ما يساويه الأجر فقط، ولا يمكن لعاطفة الأمومة أن تُباع أو تُستعار أو تكتسب لأنها فطرة الله التي فطرها الأم عندما حملت جنينها ووضعته وليدا وألقمته بعد ذلك صدرها.

ناهيك عن الأطفال وهم في سن المراهقة، وهم في سن الشباب...

ثانياً: الآثار العائدة على المرأة نفسها

إن المرأة العاملة وبسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فإنها تُصاب بالإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي، فإذا ما أدت عملها خارج البيت بكل جهدها وبإتقان فإنه سيرجع بالعكس على أولادها ومسؤولياتها تجاه زوجها خصوصا، ثم بيتها عموما، فلا تقدر على الأداء الجيد لأنها مجهدة ومرهقة، وبالتالي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها البيتية، وإذا ما حدث العكس فإن عملها خارج البيت سيتأثر بتأخرها وكثرة غيابها أو بخروجها المبكر من محل العمل.. إلخ.

والأدهى والأمر من هذا كله هو الإرهاق وضغط الأعصاب الذي يلاحقها في بيتها ومكان عملها، بين ثنائية الصراع (الاستقرار والبقاء إلى جنب أبنائها ترعاهم وتقوم على تدبير شؤونهم، أو إغراء العمل خارج البيت تحقيقاً للذات وكسباً للمال وجرياً وراء مغريات الحياة).

وهكذا تجد المرأة نفسها في دوامة صراع يومية، بين العمل خارج البيت وبين مسؤولياتها تجاه أولادها (تربيتهم، رعايتهم، مساعدتهم في دروسهم)، وبين زوج يريد زوجة حنونا تلطف له جو الحياة المشحون والمضغوط، وبين بيت يحتاج إلى تنظيف ووو...

ثالثا: الآثار العائدة على الزوج

عمل المرأة خارج البيت وما يترتب عليه من آثار (على الأولاد وعلى الزوجة نفسها)، كما سبقت الإشارة إليه، تؤثر على نفسية الزوج بالسلب وربما إلى حد الإرهاق النفسي أحياناً أخرى[xv]، حين يرى أولاده ضائعين بين خادمة عديمة الإحساس، تائهين بين تلفزيون أو ألعاب فيديو مخدرين لا يهتمون لما يدور حولهم، وهذا هو الأثر الأول.

أما الثاني فهو إهمال شؤون البيت وإهمال المرأة نفسها مما يبعث في نفس الرجل بالملل في الحياة اليومية الروتينية مع زوجة عاملة لا تهتم بنفسها في البيت بقدر ما تهتم بزينتها للخروج للعمل.

وأخيراً حين يرى زوجته العاملة المرهقة تعبة من عملها، تزيدها أعباء ومسؤوليات البيت إرهاقاً، يدخل هو أيضاً في دوامة، ففي خضم هذه الأجواء لا يجد لنفسه مقاماً، ويتحرج أن يبوح باحتياجاته النفسية.

رابعا: الطلاق

وهو جوهر البحث ولبه، وهو كما أسلفنا أخطر الآثار المترتبة على عمل المرأة خارج البيت بما له من خطورة إنهاء كيان مؤسسة الأسرة، ولذلك فإن هذه الورقة تعطيه عناية خاصة وتربطه بحالة ماليزيا خاصة.

نظرة عامة حول ارتفاع نسبة الطلاق:

تشهد الآونة الأخيرة صعوداً متتالياً في نسبة الطلاق في المجتمع الإسلامي والذي نحن بصدد أخذه محور الدراسة، وهذه ثلاثة أمثلة من دول إسلامية متباعدة في الموقع الجغرافي وهي (المغرب– الكويت– ماليزيا).

حيث يرى باحثون اجتماعيون في المغرب أن: "ثلث الزيجات التي ترتبط في فصل الصيف تنتهي بالطلاق قبل فصل الشتاء، حسب المصادر الرسمية، التي تؤكد أن أكثر من نصف أزواج صيف ٢٠٠٠م طُلقوا قبل حلول صيف ٢٠٠١م، بل إن نسبة ٧٠% من الزيجات لا تبلغ السنة الثالثة لارتباطها، علماً بأن جزءًا من البيوت لا تضمن استمرارها سوى بتحمل أحد الطرفين[xvi].

وأما عن الكويت فإن رئيسة مكتب الاستشارات الأسرية تورد أهم أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: الاختيار الخاطئ، وزواج المصالح، عدم المصارحة بين الزوجين،

وزواج البدل، وعدم نضج أحد الزوجين لتحمل مسؤوليات الأسرة وهذا فيما يخص الزواج في السنوات الخمس الأولى، أما الطلاق الذي يتم بعد فترة تتجاوز العشر سنوات فإن الأسباب تختلف وهي: إهمال الزوجة لنفسها، هجر الزوج لبيته واستقلاله بحياته، اختلال الأدوار بتحمل أحد الزوجين أكثر من طاقته، وأخيراً الزواج الثاني للزوج.

أما عن نسبة الطلاق في ماليزيا فهي في تزايد مستمر عكس الزواج الذي أخذ في النقصان، وهذا مثال لإحدى الولايات الماليزية هي مدينة (سلانجور)، إذ تدل مثلاً إحصائيات سنة ٢٠٠٠م أن عدد الزيجات هي ٩٥٩٧، وفي عام ٢٠٠١م وصلت ١٠٩٩٠، أما سنة ٢٠٠٢م (من شهر يناير حتى مايو) ١٤٤ زواجاً فقط، أي بمعدل ١٧٢ حالة زواج في الشهر الواحد.

ويقابلها من الناحية الأخرى إحصائيات الطلاق للسنوات نفسها، ٢٠٧٥، ١٨٧٨، ٢٦٤٢ على الترتيب السابق للسنوات، وإذا ما قورنت بإحصائيات السنوات التي قبلها مثل ١٩٩٠- ١٩٩٤م، فإن الإحصائيات كالآتي: ٩١٨-١٢٦٤-٤٦٠-٩٣٧-١٣١٨.

وفيما يتعلق بإحصائيات عام ٢٠٠٣م (الإحصاء الأخير بين يونيو ويوليو وسبتمبر حسب كل ولاية) لبعض الولايات الماليزية مجتمعة هي (قدح- بيرك- سيلنجور- نقري سنبيلان- ملاكا- باهنج- سروالك) فإن إحصائيات الزواج ٢٩٥١٨؛ وفي المقابل فإن إحصائيات الطلاق كانت ٤٥٠٧ حالة (تنقص منها ولاية باهنج).

وأما الأسباب فهي تدور بين العوامل الداخلية مثل الخصام الدائم والقلق الذي يعيشه أحد الزوجين، وعدم الالتزام بتعاليم الدين، وأما العوامل الخارجية فتتمثل في عمل المرأة، ومشاركتها في الأنشطة الخارجية، والتعدد وتدخل الطرف الثالث (الأم، الأخت ومن غير أفراد العائلة)، وعدم عمل الزوج، وعموماً المشاكل المالية. كما أن نسبة

الطلاق أكثر ما تكون بين المتزوجين الجدد وهم في مقتبل العمر (٢٠-٣٠ سنة) وبعد مرور عامين فقط من الزواج.

الفصل التاسع
المرأة المعيلة

تعريف المعيلة

"العيل" لغة هو أهل بيت الرجل الذين ينفق عليهم (للمذكر والمؤنث).

الجمع: عيال.

والمعيلة اصطلاحًا: هي المرأة التي تنفق على نفسها، أو على أسرتها، أي المرأة التي تتولى رعاية شئونها وشئون أسرتها ماديًا، وبمفردها دون الاستناد إلى وجود الرجل (الزوج أو الأخ أو الأب).

وعلى هذا يدخل ضمن هذه الدائرة عدة شرائح نسائية منها:

١- قد تكون المرأة المعيلة لنفسها متزوجة، وهى امرأة متزوجة ولكنها فقدت زوجها، فهي إما أرملة أو مطلقة أو مهجورة، وربما كان الزوج موجوداً ولكنه إما مريض أو عاجز عن العمل، وبالتالي عن الإنفاق الذي هو مسئولية الرجل تجاه المرأة، وهو أيضًا حق المرأة على زوجها.

وقد يكون الزوج قادرًا على الإنفاق ولكنه بخيل إلى درجة أنه لا يوفر لزوجته الموارد الضرورية اللازمة لها، وبالتالي تضطر المرأة للعمل من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأولى.

وقد كان سابقاً يقال لهؤلاء النساء (المرأة بلا معيل) ولكن هذه العبارة استبدلت لما تحمله من مشاعر الترحم والشعور بالنقص تجاه المرأة نفسها.

٢- قد تكون المرأة المعيلة لنفسها هى سيدة غير متزوجة أصلاً، وجعلتها الظروف تلجأ للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب أو الأخ) أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة تضطرها للعمل من أجل القوت. وبسبب كثرة عدد النساء اللاتي يتولين مسألة إعالة أسرهن، فإن صورة الأسرة الأحادية (التي يعيلها طرف واحد) ستكون ظاهرة واضحة في المجتمع.

وإذا علمنا أن ٧٠% من الأسر الأحادية في العالم تديرها نساء و ٣٠% فقط يديرها رجال (أرمل، مطلق، غير متزوج) سوف ندرك خطورة هذه الظاهرة الآخذة في الاتساع، والتي شجعت وجهة النظر الغربية الخاطئة التي رفعت شعار (التعايش بين اثنين) بعيداً عن دائرة الزواج الشرعية.

أنواع المرأة المعيلة

ويمكن تصنيف المرأة المعيلة كما يلي:

- الأرملة.
- المطلقة.
- الزوجة المهجورة.
- الزوجة الثانية.
- زوجة الرجل الأرزقي.
- المرأة التي لم يسبق لها الزواج (العانس).
- زوجة عاطل عن العمل.
- زوجة مدمن الكحول أو المخدرات.
- زوجة رجل مريض أو مصاب بالعجز.
- المرأة التي تساهم مساهمة أكبر في دخل الأسرة.

وقد قدرت الدراسات والأبحاث الميدانية التي قام بها عدد من الجمعيات الأهلية نسبة البيوت التي تعولها النساء في مصر بما يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠. % . بينما ترتفع هذه النسبة إلى ما لا يقل عن ٥٧% في الأحياء العشوائية.

من هنا قامت جمعية "نهوض وتنمية المرأة" بتعريف المرأة المعيلة بأنها المرأة المسئولة عن أسرتها مادياً، أو من تمثل أسرتها قانونياً واجتماعياً في المجتمع.

تمكين المرأة المعيلة إقتصاديا .. مبادرة المشروعات متناهية الصغر نموذجا

أثبتت المرأة المصرية أنها قادرة على تحمل المسئولية فى مختلف المجالات، وفي كل المراكز التي تقلدتها، وقد تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ قضايا المرأة بكل محاورها، ويأتى على رأسها زيادة تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال تحسين نسبة مشاركة المرأة في العمل، ورفع نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة إلى ٤٥٪، والعمل على وصول نسبة الفقر للمرأة المعيلة إلى ٠٪. فقد ركز الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال سنوات حكمه على حماية حقوق المرأة المعيلة والمسنة والأشد احتياجًا، حيث أن ٣٠% من الأسر المصرية تعولها سيدة.

وأصدر رئيس الجمهورية فى مارس ٢٠١٧، مجموعة من القرارات لدعم المرأة المعيلة منها مبادرة قومية للمشروعات متناهية الصغر ممولة من "صندق تحيا مصر" ووزارة التضامن الاجتماعى و"بنك ناصر"، لتمكين المرأة المعيلة، وتخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه لذلك. كذلك، دعم أسر المرأة المعيلة عبر بنك ناصر بمبلغ ٥٠ مليون

جنيه، للأسر الأكثر احتياجًا بقرى ونجوع مصر، والسماح للأم المصرية للخروج والعمل والمساهمة في بناء الدولة.

المرأة المعيلة فى دستور ٢٠١٤

نصت المادة (١١) من الدستور على أنه: تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا فى المجالس النيابية، على النحو الذى يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا.

المرأة المعيلة ..أكثر الفئات احتياجاً

المرأة المعيلة لنفسها أو لأسرتها هي التي تتولى رعاية شئونها وشئون اسرتها ماديا وبمفردها دون الاستناد الى وجود (زوج أو أخ، أو أب) وعلى هذا يدخل ضمن هذه الدائرة عدة شرائح. فقد تكون المرأة المعيلة لنفسها امرأة متزوجة، ولكنها فقدت زوجها فهي إما أرملة أو مطلقة، وربما كان الزوج موجودا ولكنه مريض وعاجز عن العمل وبالتالي عن الانفاق، وقد يكون قادرا على الانفاق ولكنه بخيل الى درجة لايؤمن معها الموارد الضرورية اللازمة لها، وبالتالي تضطر المرأة للعمل. قد تكون المرأة المعيلة لنفسها غير متزوجة والجأتها الظروف للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب والأخ) أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة تضطرها للعمل من أجل القوت ، فمشكلات المرأة المعيلة كثيرة وتختلف باختلاف المجتمعات والأعراف والعادات والتقاليد وظروف العمل وأنماطه.. وتعمل الظروف الحياتية على انتشار هذه الظاهرة.

يوجد فى مصر ١٢ مليون امرأة معيلة، حيث تكون المرأة مسؤولة عن أسرة بأكملها، أياً كان عدد أفراد هذه الأسرة. بجانب سيدات يعمل أزواجهن أعمالاً موسمية، أو أن يكون من دون عمل، والمسؤولية تقع هنا على عاتق السيدة المتزوجة، وأيضاً على الفتيات اللاتى لم يتزوجن ولكنهن مسؤولات عن إعالة أسرهن لغياب العائل الأساسى عنها وهو الأب، سواء كان بسبب الوفاة، أو المرض، أو الإعاقة، أو الإهمال.

وتنتشر ظاهرة الإعالة النسائية للأسر فى دول العالم المتقدم والنامى على السواء، ففى أوروبا وأمريكا الشمالية تقدر نسبتهن بحوالى ٢٠٪، وعلى المستوى العربى، فإن الأسر التى تعولها المرأة تصل إلى ١١٪ فى المغرب، و٢٢,٦٪ فى كل من اليمن والسودان، و٣٠٪ فى لبنان، وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإن نسبة هؤلاء النساء فى العالم كله ٤٢,٩% من أسر العالم، وأن ٧٠% من الأسر الأحادية فى العالم تديرها نساء و٣٠% فقط يديرها رجال، سواء أرمل أو مطلق أو غير متزوج.

هذا وتعد مشاركة المرأة فى سوق العمل على الصعيد العالمى فى تزايد ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وقد كشف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٥ أن نسبة مساهمة المرأة فى سوق العمل بلغت ٢٢,٩% من إجمالى قوة العمل من سن ١٥ – ٦٤ سنة، وتمثل تلك النسبة حوالى ما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التى تبلغ ٧٣,٤%، فيما تبلغ نسبة الأمية للإناث ٣٣,٥ % فى مقابل ١٨,٥% للذكور، كما ارتفعت معدلات البطالة للإناث من ٢٢,٧% عام ٢٠١١ إلى ٢٤,٢% عام ٢٠١٣، بينما سجل ٨,٩% للذكور عام ٢٠١١، كذلك ٩,٨% عام ٢٠١٣. وبلغت نسبة البطالة بين الإناث ٢٤,٢% مقابل ٩,٤% للذكور عام ٢٠١٥، بينما بلغت نسبة النساء اللائى يعملن عمل دائم ٨٤,٧% فى مقابل ٦٠,٧% للذكور، كما أن حوالى ٣٠% من الأسر المصرية تقوم المرأة بإعالتها.

دمج المرأة فى سوق العمل يرفع الدخل القومى بمقدار الثلث

تؤكد الدراسات أنه من المهم أن تكون المرأة قادرة على أن تعول نفسها وأسرتها، وأن تكون منتجة لتكون حرة ومستقلة، خاصة فى ظل حاجة المجتمع لكل الرجال والنساء أن يكونوا منتجين، فالأبحاث تؤكد أنه لو تم دمج المرأة فى سوق العمل سيرتفع الدخل القومى الإجمالى المصرى بمقدار الثلث، مع حاجة مصر لهذه الزيادة لتحسين الأداء الاقتصادى ورفع معدلات النمو، إضافة إلى أن المرأة العاملة تكون أكثر حرصًا على تعليم أبنائها، حيث ينشأ الأبناء يقدرون قيمة العمل.

إطلاق مبادرة قومية للمشروعات متناهية الصغر

المرأة المصرية شاهدة وصانعة لمجد الوطن المصري. هذا ما قاله عنها الرئيس السيسى واصفًا إياها كونها "حالة فريدة تحمل طباعًا خاصة". وقد أصدر الرئيس عدة قرارات فى مارس ٢٠١٧ لتمكين المرأة المصرية والحفاظ على حقوقها ووضعها فى المكانة التى تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ، مؤكدًا أن ذلك التزاما بالدستور المصرى الذى يعبر عن إرادة الشعب المصرى ويرسخ قيم العدالة والمساواة وإعمالا لما جاء به من مبادئ تكافؤ الفرص، وما كفله للمرأة من حقوق.

وتأتى قرارات الرئيس السيسى اتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجيتها للتنمية المستدامة التى تسعى لبناء مجتمع عادل يضمن الحقوق والفرص المتساوية لأبنائه وبناته، من أجل أعلى درجات الاندماج الاجتماعى لكافة الفئات، وإيمانا من الدولة المصرية بأن الاستقرار والتقدم لن يتحققا إلا من خلال ضمان مشاركة فاعلة للمرأة فى أوجه العمل الوطنى، وقرر الرئيس تكليف الحكومة وكافة أجهزة الدولة والمجلس القومى للمرأة باعتبار استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ هى وثيقة العمل للأعوام القادمة لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة فى هذه الاستراتيجية، وتكليف وزارة التضامن الاجتماعى والتسيق مع كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية بالدولة، بإطلاق

مبادرة قومية للمشروعات متناهية الصغر، تمول من صندوق "تحيا مصر" ومن خلال بنك ناصر الاجتماعى لتحقق تمكيناً اقتصادياً للمرأة المعيلة والفئات الأكثر احتياجاً، على أن يتم تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه لصالح هذه المبادرة.

وكلف الرئيس السيسي وزارة التضامن الاجتماعى بدعم أسر المرأة المعيلة والأسر الأكثر احتياجا من خلال برامج دعم ميسره يقدمها بنك ناصر الاجتماعى بقيمة ٥٠ مليون جنيه، وذلك لإتاحة البنية التحتية التى تيسر على المرأة حياتها اليومية فى القرى الأكثر احتياجا، كما كلف الرئيس الحكومة بإتاحة مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه لتقوم وزارة التضامن الاجتماعى لتوفير خدمات الطفولة المبكرة، بما يسمح للأم المصرية بالخروج للعمل والمساهمة فى بناء الدولة مع الاستمرار فى التوسع فى برامج التغذية المدرسية.

وكان مجلس الوزراء قد أصدر قرارًا رسميًا رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويتضمن القرار، إنشاء الجهاز الجديد الذى يكون له شخصية اعتبارية ويتبع وزارة التجارة والصناعة، ويتولى وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، ويحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويباشر جميع اختصاصات الصندوق وهى: تقديم التمويل اللازم لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء لبدء النشاط أو زيادة رأس المال، وتأسيس شركات أو صناديق بمفرده أو المساهمة في أي من الشركات والصناديق القائمة.

تنفيذ المبادرة وإعادة هيكلة بنك ناصر الاجتماعى

يتم تنفيذ مبادرة دعم المرأة المعيلة فى الأماكن التى يتم تطويرها بهدف مساعدة السيدات والمرأة فى هذه الأماكن من خلال تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وكانت محافظة أسوان البداية لتنفيذ المبادرة، بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى،

كذلك يتم إعادة هيكلة بنك ناصر الاجتماعى و يعد من أقدم البنوك ليعود بنكاً للفقراء ومساعدة الفئات الأولى بالرعاية، حيث يوجد لدى البنك حالياً ٤٠٠ ألف بطاقة ذكية لصرف معاشات المواطنين، وكذلك ١٢٠ ماكينة ATM من خلال ٩٠ فرعًا للبنك فى مختلف المحافظات، وتسعى خطة وزارة التضامن لزيادة عدد فروع بنك ناصر خلال الفترة المقبلة بجانب تطوير الفروع.

تنفيذ برنامج جديد لتطوير حضانات الأطفال

تعمل مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسى على توفير فرص عمل للسيدات خاصة المرأة المعيلة، يأتى ذلك فى الوقت الذى تقوم فيه وزارة التضامن الاجتماعى بتنفيذ برنامج جديد لتطوير حضانات الأطفال، وفقًا للمعايير المعتمدة فى هذا الإطار، الأمر الذى سيمكن المرأة من النزول إلى عملها وهى مطمئنة على أطفالها فى الحضانات، يتم أيضًا تطبيق برنامج "فرصة" خلال ٢٠١٧، ويستهدف الشباب القادرين على العمل فى الأسر الضمانية وأسر برنامج "تكافل وكرامة"، إذ يعمل البرنامج على محاور متعددة، تشمل رفع مستوى المهارات والتدريب للتشغيل، وإتاحة قروض صغيرة ومتناهية الصغر، وتحسين جودة المنتجات القروية والتشغيل من خلال التشبيك مع القطاع الخاص وسوق العمل.

ستة (٦) ملايين مصرى يستفيدون من برنامج "تكافل وكرامة"

كانت توجيهات الرئيس للحكومة محددة فى برنامجه الرئاسى بأهمية تمكين المرأة فى مختلف مجالات وخطط التنمية، ومنها برنامج تكافل وكرامة الذى أتاح الدعم النقدى المشروط لمليون و٥٠٠ ألف امرأة مصرية ليستفيد منه حتى الآن حوالى ٦ ملايين مواطن مصرى، وقد تم صرف ٦ مليار و٢٠٠ مليون جنيه من بداية البرنامج فى عامين من مارس ٢٠١٥ إلى مارس ٢٠١٧ فى ٥٦٣٠ قرية.

برامج وزارة التضامن الاجتماعي للمرأة المعيلة

هناك العديد من البرامج التى تقدمها الوزارة ومنها مشروع "مستقبلنا فى ايدينا"، والذى يعمل على تفعيل دور المحليات وتصعيد قيادات شابة من شأنها تجديد الدماء فى المحليات، ومساعدة مستحقى الدعم وخاصة المرأة المعيلة وذوى الاحتياجات الخاصة، وهذا البرنامج يتم بالتنسيق مع المحليات ووزارة التضامن الاجتماعى. كذلك العمل على تطوير برنامج "إغاثة المرأة المعنفة"، وذلك لمعالجتها نفسيا ويتم تطوير هذه المراكز وتفعيلها بشكل قوى، وهناك عدد كبير من السيدات لا يملكن حتى الآن بطاقات شخصية، لذلك فإن الوزارة أطلقت برنامج "بطاقة حقوقك"، لمساعدة هؤلاء السيدات فى استخراج بطاقاتهن، لمساعدتهن على الاقتراض، والتصويت فى الانتخابات، ومباشرة جميع حقوقهن بدون أى معوقات.
كذلك برنامج الحد من الفقر والمنفذ من خلال المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع بمحافظة الجيزة ونفذ ٣٤٤٤٦ مشروعاً بالمناطق الأكثر فقراً عبر جمعيات تنمية المجتمع المحلي بقيم تمويلية تقدر بنحو ١٠٨ ملايين جنيه ، وينفذ البرنامج بالمناطق الأشد فقرا وموجه للفئات الأولى بالرعاية خاصة الشباب والمرأة المعيلة، نجح البرنامج في اجتذاب اهتمام النساء بتلك المناطق لتنفيذ العديد من المشروعات الصغيرة للخروج من دائرة الفقر، حيث يصل عدد المشروعات التي تنفذها المرأة إلى ١٧٩٣٣ مشروعا بنسبة ٤٨%، مقابل ١٦٥١٣ مشروعا للرجال بنسبة ٥٢%. وتتنوع تلك المشروعات ما بين مشروعات تجارية، مثل: بيع المفروشات والأدوات الكهربائية والبقالة، ومشروعات زراعية مثل تربية الأغنام وتسمين الماشية وتربية الجاموس، وكذلك المشروعات الصناعية القائمة على استغلال الخامات البيئية المتوفرة من صناعة الكليم ومنتجات الألبان، بالإضافة إلى تنفيذ البرنامج لـ٢٠ مشروعا اجتماعيا لخدمة البيئة المحيطة بالجمعيات من توصيل المياه النقية وتوصيل الصرف الصحي وتنفيذ

الأفران الصديقة للبيئة وتوفير سيارات للكسح، بهدف الارتقاء بالمستوى المعيشي للمناطق التي ينفذ بها البرنامج خاصة وانها موجهة لخدمة المناطق الأشد فقرا.

رؤية المجلس القومى للمرأة حول برنامج المرأة المعيلة

يقوم التمكين الاقتصادي للمرأة على تنمية قدراتها لتوسيع خيارت العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال. حيث لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ربع قوة العمل. كما ترتفع نسبة البطالة بين الإناث لتصل إلى ٢٤٪ وهي معدلات مرتفعة إذا تم مقارنتها بنظيرتها من الذكور. وتشير الدراسات الدولية إلي أن الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث ينجم عنها فاقد ليصل إلى ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أولي المجلس اهتماما خاصا من أجل التمكين الإقتصادى للمرأة المصرية بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة حيث تمثل نسبة غير قليلة وتعتبر أكثر شرائح المجتمع احتياجاً لأوجه الرعاية والمساندة حتى تتمكن من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها، وأتاحت المنحة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادى والإجتماعى فرصة للمجلس القومي للمرأة للقيام بدراسة حالة المرأة المعيلة، وقد أعد المجلس رؤيته حول وضع برنامج عمل متكامل الجوانب روعي فيه: اختيار المحافظات والقرى والجمعيات الأهلية المنفذة، وإجراء دراسة وبحث حالة حول أحوال المرأة المعيلة في ٢٠ محافظة لعدد ٤٠ قرية وقد تم تحديد معايير لاختيار النساء المعيلات والتي تمثلت في-:

- سيدة تعول أسرة من ضمن أفرادها زوج غير قادر علي العمل وأبنائها في مراحل التعليم.

- الأرملة/المطلقة/زوجة السجين/الزوجة مهجورة العائل ومن في حكم ذلك.

– تحديد المشروعات المدرة للدخل والتي تصلح للمرأة المعيلة في كل محافظة (مع مراعاة خصائص كل محافظة) وفي إطار الخبرات المهنية المتوفرة لدي المرأة أو تلك التي يتم تدريبها عليها مع ضرورة توافر المكان المناسب لتنفيذ المشروع ومراعاة أن تكون هذه المشروعات مناسبة للمجتمع المحلي الذي تعيش فيه المرأة المعيلة حتى تستطيع تسويق المنتج وقد تمثلت هذه المشروعات في:

* تربية الدواجن/تربية

* الماشية/الحياكة/بقاله

* صغيرة/منتجات

* النخيل/منتجات

*الألبان/مخللات/بيع خضروات وفاكهه.....الخ.

– اختيار الجمعيات الأهلية التي تقوم بتنفيذ المشروعات والمؤهلة للتعامل مع النساء المعيلات والتي يشترط أن تكون من الجمعيات العاملة في ميدان تنمية المجتمع المحلي ولديها القدرة علي تنفيذ مشروعات مدرة للدخل إما من خلال الخبرة المكتسبة أو من خلال التدريب الذي يقدم لهذه الجمعيات، وقد تم اختيار ما يقرب من ٣٥ جمعية أهلية.

– قام المجلس بتدريب هذه الجمعيات للارتقاء بقدراتها لتكون مؤهلة للتعامل مع السيدات المعيلات واكتساب عدد من المهارات منها: كيفية الحصول علي القروض، وتحقيق الشراكة مع الجمعيات الأهلية الأخرى وتوعية المجتمع بوجود المشروع والتسهيلات الإدارية اللازمة لإقامته وكيفية تسويق المشروعات بعد الانتهاء منها.

– تم تنفيذ المشروع فى أكبر عدد من القرى في محافظات الوجه القبلي والبحري ومحافظات الحدود وتم اختيار القرى طبقا لترتيب المحافظات في تقارير التنمية البشرية.
– تمنح هذه المشاريع السيدات المعيلات قروضا بدون فوائد لإقامة مشروعا يدر دخلاً لمواجهة أعباء الحياة.

– تم تنفيذ المشروع في عدد ٢٠ محافظة بعدد ٤٠ قرية، وقد غطي المشروع بعض محافظات الوجه البحري والقبلي ومحافظات الحدود، وتم بحث ٦٥٩٣ حالة، وتنفيذ عدد ٥٨٤٤ وجاري تنفيذ عدد ٧٤٩ حالة.

– عقد المجلس اجتماعات مع السادة رؤساء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية المنفذة للمشاريع بهدف مناقشة كيفية التوسع في مشروعات تهدف إلي رعاية وتنمية المرأة المعيلة في النطاق الجغرافي لهذه الجمعيات وأسفرت الاجتماعات عن قيام الجمعيات الأهلية بالاستمرار في تنفيذ المشروعات بذات الشروط.

– أعد المجلس برنامجا متكاملا للمتابعة الميدانية للحالات المستفيدة على مستوى المحافظات التي نفذ فيها المشروع للوقوف على أهم الإنجازات التي تحققت والقضاء على أي مشكلات إن وجدت ومن هذا المنطلق تقوم الجمعيات بإرسال تقارير متابعة شهرية إلي المجلس كما يقوم المجلس بإجراء زيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ المشروعات علي أرض الواقع.

التمكين الاقتصادي للمرأة فى استراتيجية ٢٠٣٠

تهدف استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية إلى معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل جذري، وتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها فى قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص فى توظيف النساء فى كافة القطاعات بما فى ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال.

ووضعت الاستراتيجية فى هذا المحور مؤشرات بينها أن نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر تمثل ٢٦,٣% وتستهدف الاستراتيجية فى ٢٠٣٠ الوصول بها لـ ٩%، ونسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ٢٤,٢% والمستهدف ٣٥% فى ٢٠٣٠، ومعدل البطالة بين الإناث يقدر بـ ٢٤% حاليا والمستهدف الوصول بها لـ ١٦%، ونسبة النساء فى وظائف إدارية حاليا ٦٥% ومستهدف ١٢% فى ٢٠٣٠، ونسبة النساء فى وظائف مهنية ٣٨% ومستهدف ٤٨%، ونسبة الدخل المكتسب المقدر "فجوة الدخل بين الذكور والإناث" ٢٩% ومستهدف ٥٨%، ونسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة ٢٢,٥% ومستهدف فى ٢٠٣٠ الوصول لـ ٥٠%، ونسبة الإقراض متناهى الصغر الموجه للمرأة ٤٥% ومستهدف ٥٣. %

وحددت الاستراتيجية عددا من التدخلات من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية منها تطوير سياسات الاستثمار الاقتصادي ونظم الإدارة والتمويل، وتطوير سياسات لضمان التزام القطاع الخاص بتمثيل مناسب للمرأة في مجالس إدارات الشركات؛ والاهتمام بتنوع القطاعات الاقتصادية المتوطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء؛ وتفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشروعاتهن الخاصة؛ والتوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة، وتطبيق نظم الشباك الواحد للمرأة المستثمرة، والتوسع في تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار والإقراض الجماعي للنساء، وتطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، وزيادة معرفة النساء بها وتسهيل حصولهن عليها وخاصةً من خلال قنوات إلكترونية ميسرة، بما في ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيباً أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة وتعاونياتها.

كما حددت الاستراتيجية ضرورة حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها فيما يتعلق بساعات العمل والإجازات والمساواة مع الذكور في الأجر لاسيما في القطاع الخاص؛ واتخاذ التدابير لضمان التزام سياسات وأنظمة الموارد البشرية بإدراج السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في كافة علاقات العمل، بما في ذلك التوظيف والتدريب والترقية والأجور والحصول على المنافع وإنهاء الخدمة، كما ينبغي أيضا أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار استحقاقات الأمومة، وآليات التظلم وتوفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة وفقاً للمادة ١١ من الدستور، مثل: توفير خدمات رعاية الأطفال ووقت لرضاعة الأطفال والحضانات وتحقيق الحماية لها داخل وخارج بيئة العمل.

كما حددت الاستراتيجية بشأن عمل المرأة داخل المنزل وفي القطاع غير الرسمي، ضرورة وضع القوانين والإجراءات التي تساعد على الحفاظ على حقوق المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي؛ وإجراء دراسات حول المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر داخل المنزل، كأساس لنشر ثقافة تثمن هذا العمل، وتطبيق نظم التشغيل المرن والعمل من المنزل لإعطاء المرأة خيار الجمع مع الموازنة بين عملها ودورها الأسرى، وحماية العاملات في المنازل وتقنين أوضاعهن بما يكفل حقوقهن.

مشروع "التمكين الاقتصادي والتوعية للمرأة الوافدة والمرأة المصرية"

تم افتتاح مشروع "التمكين الاقتصادي والتوعية للمرأة الوافدة والمرأة المصرية" فى يوليه ٢٠١٧ والذى ينفذه المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وهيئة كير الدولية، وحكومة اليابان، ويعد المشروع استكمالا للمشروع الذى بدأ عام ٢٠١٥ وانتهت المرحلة الاولى منه فى عام ٢٠١٦، فى ثلاث دول عربية هى مصر والاردن والعراق. وبدأت المرحلة الثانية فى ابريل ٢٠١٧، وتمتد حتى مارس ٢٠١٨ بتمويل من الحكومة اليابانية، ويعد المشروع نموذجا ناجحاً ويحتذى به فى دمج المرأة الوافدة فى أنشطة

المجتمع، حيث تحظى الوافدات بذات الحقوق التى تحصل عليها المرأة المصرية فى المشروع، حيث تشكل النساء نصف عدد الوافدين بالعالم، ولهن احتياجات محددة، ويعانين من الفقر وعدم المساواه والعنف، كما يواجهن تحديات منها الاجهاد النفسى والاجتماعى، فضلا عن تعرضهن لعقبات تعوق حصولهن على الخدمات، ورغم ذلك، فإنهن يساهمن فى البلاد الاخرى محققين بذلك التنوع الثقافى، فضلا عن مساهمتهن فى الاقتصاد.

يقوم المجلس القومى للمرأة من خلال مركز تنمية مهارات المرأة بفتح أبوابه لتنمية مهارات المرأة المصرية والوافدة ومساعدتها على اقامة مشروعات صغيرة، من خلال المشروع الذى يسعى إلى التواصل مع جميع الجهات المعنية بقضية التمكين الاقتصادى للمرأة للوصول إلى أكبر عدد من النساء.

يتضح من هذا العرض أن المرأة المعيلة هى المرأة المسئولة عن أسرة بكاملها أيًا كان عدد أفراد هذه الأسرة ويتركز معظمهن فى الشرائح السكانية الأكثر فقرا، ولذلك لاتدخر الدولة جهداً لتعليم المرأة المعيلة المهارات الاقتصادية اللازمة للعمل ومنح القروض وإيجاد التسهيلات لحصولها على العمل اللائق الآمن والحياة الكريمة ومبادرة تمكين المرأة المعيلة والمشروعات متناهية الصغر مثال على ذلك، وهناك العديد من العوامل لابد من أخذها في الاعتبار عند وضع استراتيجية أو تطوير السياسات لتمكين المرأة اقتصادياً، منها الحماية المجتمعية واتاحة فرص عمل جيدة للمرأة، واعادة النظر في الأعمال غير مدفوعة الأجر، وإشراك المرأة في القيادة وصنع القرار، كذلك منح المرأة أجرا متساويا مع الرجل على جميع الاعمال التى تقوم بها، وحمايتها والحفاظ على كرامتها، واتاحة فرص عمل أكثر، وتعزيز الرفاهية، وتحقيق التوازن في حياة العمل، فهناك قناعة كبيرة من جميع دول العالم في الوقت الحالي أن تمكين المرأة اقتصادياً أصبح شيئًا أساسياً على الدول القيام به من أجل تحقيق المزيد من أهداف التنمية المستدامة.

برنامج المرأة المعيلة – المجلس القومي للمرأة

قد ولي المجلس اهتماما خاصا من أجل التمكين الإقتصادى للمرأة المصرية بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة؛ حيث تمثل نسبة غير قليلة وتعتبر أكثر شرائح المجتمع احتياجا لأوجه الرعاية والمساندة حتى تتمكن من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها. ونتيجة لجهود المجلس القومي للمرأة في هذا الشأن فقد أتاحت المنحة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادى والإجتماعى فرصة للمجلس القومي للمرأة للقيام بدراسة حالة المرأة المعيلة.

وقد أعد المجلس رؤيته حول وضع برنامج عمل متكامل الجوانب روعي فيه:-

- اختيار المحافظات والقرى والجمعيات الأهلية المنفذة.

- إجراء دراسة وبحث حالة حول أحوال المرأة المعيلة في ٢٠ محافظة لعدد 40 قرية وقد تم تحديد معايير لاختيار النساء المعيلات والتي تمثلت في:

* سيدة تعول أسرة من ضمن أفرادها زوج غير قادر علي العمل وأبنائها في مراحل التعليم.

* الأرملة/المطلقة/زوجة السجين/الزوجة مهجورة العائل ومن في حكم ذلك (الزوج العاجز).

- تحديد المشروعات المدرة للدخل والتي تصلح للمرأة المعيلة في كل محافظة (مع مراعاة خصائص كل محافظة) وفي إطار الخبرات المهنية المتوفرة لدي المرأة أو تلك التي يتم تدريبها عليها مع ضرورة توافر المكان المناسب لتنفيذ المشروع ومراعاة أن تكون هذه المشروعات مناسبة للمجتمع المحلي الذي تعيش فيه المرأة المعيلة حتى تستطيع تسويق المنتج وقد تمثلت هذه المشروعات في:

* تربية الدواجن/تربية الماشية/الحياكة/بقاله صغيرة/منتجات النخيل/منتجات الألبان/مخللات/بيع خضروات وفاكهه.....الخ.

– اختيار الجمعيات الأهلية التي قامت بتنفيذ المشروعات والمؤهلة للتعامل مع النساء المعيلات والتي يشترط أن تكون من الجمعيات العاملة في ميدان تنمية المجتمع المحلي ولديها القدرة علي تنفيذ مشروعات مدرة للدخل إما من خلال الخبرة المكتسبة أو من خلال التدريب الذي يقدم لهذه الجمعيات وقد تم اختيار ما يقرب من ٣٥ جمعية أهلية.

– قام المجلس بتدريب هذه الجمعيات للارتقاء بقدراتها لتكون مؤهلة للتعامل مع السيدات المعيلات واكتساب عدد من المهارات منها: كيفية الحصول علي القروض، وتحقيق الشراكة مع الجمعيات الأهلية الأخرى والتسهيلات الإدارية اللازمة لإقامته وكيفية تسويق المشروعات بعد الانتهاء منها.

– تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع تمنح السيدات المعيلات قروضا بدون فوائد لإقامة مشروعا يدر دخلاً لمواجهة أعباء الحياة.

– تم تنفيذ المشروع في عدد ٢٠ محافظة بعدد ٤٠ قرية، وقد غطي المشروع بعض محافظات الوجه البحري والقبلي ومحافظات الحدود. تم بحث ٦٥٩٣ حالة، تم تنفيذ عدد ٥٨٤٤ وجاري تنفيذ عدد ٧٤٩ حالة.

– استكمالا للمشروع، عقد المجلس اجتماعات مع السادة رؤساء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية المنفذة للمشاريع بهدف مناقشة كيفية التوسع في مشروعات تهدف إلي رعاية وتنمية المرأة المعيلة في النطاق الجغرافي لهذه الجمعيات.

– أعد المجلس برنامجا متكاملا للمتابعة الميدانية للحالات المستفيدة على مستوى المحافظات التي نفذ فيها المشروع للوقوف على أهم الإنجازات التي تحققت والقضاء

على أي مشكلات إن وجدت ومن هذا المنطلق تقوم الجمعيات بإرسال تقارير متابعة شهرية إلي المجلس كما يقوم المجلس بإجراء زيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ المشروعات علي ارض الواقع.

– جديرا بالذكر أن هناك عدد من الحالات تأثرت بمرض أنفلونزا الطيور وقد وجه المجلس بإعفاء هؤلاء السيدات من السداد وتعويضهم بمشروعات أخري.

الفصل العاشر

المكاسب التى حققتها المرأة فى العالم العربى

مقدمة

خلال الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يتمّ الحديث في غالب الأحيان عن المكاسب التي حققتها النساء في العالم عموما وفي الوطن العربي على وجه الخصوص، ففي سبيل تحقيق نوع من التوازن بين الرجال والنساء، وهو المطلب الذي تنادي به الجمعيات النسوية والمنظمات الحقوقية، سجلت عدة دول في الوطن العربي نوعا من الاهتمام بالمرأة من خلال بعض التغييرات الهيكلية التي تضمن مكانة أفضل للمرأة في المجتمع.

وتناضل النساء في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج لتحقيق المزيد من المكاسب التي يصفها البعض بأنها مكاسب شكلية ومثالية وجاءت فقط لخدمة حكومات أو أنظمة معينة، وهو ما يعني أنّ التقدم الذي أحرزته النساء في بعض الدول ليس إلاّ محاكاة لنماذج أجنبية لا تمت للمرأة وللمجتمع العربي وعاداته وأعرافه بأية صلة.

أهم المكاسب والإنجازات

مكاسب كبيرة بلا شك حققتها المرأة العربية على مدار العام الماضي وحتى في العام الحالي تزامنا مع اليوم العالمي للمرأة، خاصة أنه سيحسب لعام ٢٠١٩ أنه العام الذي وصلت فيه أول امرأة عربية لمنصب وزير الداخلية في لبنان.

١- إنجازات المرأة في مصر

تشير وسائل الإعلام إلى أنّ المرأة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي حققت العديد من المكاسب، خاصة وأن الرئيس المصري جعل منذ وصوله إلى الحكم

من العام ٢٠١٧ عاما للمرأة المصرية. وكان لتمكين المرأة اهتماما بالغا لدى الرئيس عبدالفتاح السيسي، ولما لا وهو الذي قال ذات يوم: "أنا وزير المرأة". لم يكن مجرد كلام للدعاية بل تحول إلى خطوات ملموسة، وهو ما تجلى بوضوح في زيادة نسبة التمثيل النسوي في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ، فعلى سبيل المثال تمثل المرأة ٢٥% من تشكيل الحكومة الحالية بواقع ٨ وزارات (فمنذ سنة تمكنت ثماني سيدات في مصر من حمل حقائب وزارية، وهي النسبة الأعلى في تاريخ تمكين المرأة).

كما تعيين نساء في منصب محافظ ونائب محافظ، إضافة إلى تعيين ٧٧ قاضية، إضافة إلى تعيين سيدة في منصب أول مساعدة لوزير العدل. كما بلغت نسبة التمثيل البرلماني بمصر في صفوف النساء ١٥ في المائة من إجمالي عدد مقاعد البرلمان، وهي نسبة مرشحة للارتفاع في حال إقرار التعديلات الدستورية التي تمّ اقتراحها من قبل بعض البرلمانيين.

أرقام وإحصائيات حول وضع المرأة فى مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "وضع المرأة والرجل في مصر ٢٠١١"

النشاط الاقتصادي

نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (قوة العمل)	٢٣,١ %
أعلى نسبة لقوة العمل من النساء في الوادي الجديد	٤٠.%
أقل نسبة لقوة العمل من النساء بعد محافظة ٦ أكتوبر، محافظة سوهاج ١١,٤%، ثم محافظة البحر الأحمر	١٣,٧%

معدل البطالة بين النساء بلغ أكثر من أربعة أضعاف المعدل بين الرجال

معدل بطالة المرأة ٢٢,٦% الرجل ٤,٩%

نسبة المتعطلين لحديثي التخرج (المرأة) ٢٠,٥% الرجل ٣,٧%

وترتفع هذه النسبة لنساء الحضر٢٥,٣% عن الريف ١٦,٨% (وهو مؤشر خطير حيث انه في ظل الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق سوف تتأثر أوضاع المرأة وخاصة الفرص المتاحة لعملها نظرًا لإقبال القطاع الخاص في الغالب على تشغيل الرجال أكثر من النساء حيث يخشى ارتفاع نسب تغيب النساء عن العمل وحصولهن على أجازات متتالية بسبب واجباتهن العائلية.(

نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي(٢٠١٠) ٤٦,٧% الرجل ٤٧,٣ %

نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي بدون أجر(٢٠١٠) ٦٠,٣% الرجل ١١,٧%

(الأنشطة العائلية والأسرية)

نسبة المرأة المعيلة ١٦%

أعلى نسبة للمرأة المعيلة بمحافظات: سوهاج (٢٢,٣%) الأقصر (٢٠,٤%) الدقهلية (١٩,٨%) القاهرة (١٩,٢)%

أقل نسبة للمرأة المعيلة بمحافظات: جنوب سيناء (١,٧%) الوادي الجديد (٤,٩%) البحر الأحمر (٦,٦%) مطروح (٧,٣).%

نسبة المطلقات والأرامل من المرأة المعيلة (٨٦% حضر و ٦٩,٤% ريف)

نسبة القروض الممنوحة للمرأة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية من إجمالي قيمة القروض الممنوحة (٢٠١٠) ٣٠,٥%

الحالة الزواجية

بلغ عدد حالات الزواج خلال عام ٢٠١٠ (٨٦٤،٨٥٧)

نسبة زيادة حالات الزواج بين عام ٢٠٠٩و٢٠١٠ (١٣,٩%)

بلغ عدد حالات الطلاق خلال عام ٢٠١٠ (١٤٩،٣٧٦ حالة)

نسبة زيادة حالات الطلاق بين عام ٢٠٠٩و٢٠١٠ (٥,٦%)

أعلى نسبة طلاق كانت للمطلقات أقل من ٢٥ سنة (٢٠١٠) (٢٢,٥٨%)

نسبة الخلع إلى إجمالي اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٠ (٣٣٣٥ حالة) ٢,٢%.

الشابات الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج يمثلن ثلث الإناث من الفئة العمرية (١٨-٣٥سنة)، بينما ٦١% من الشباب الذكور لم يسبق لهم الزواج. (٢٠٠٦)

نسبة المتزوجين من الشباب الذكور والإناث من الفئة العمرية (١٨-٣٥سنة) عام ٢٠٠٦ (٦٤% إناث و ٣٨% ذكور)

نسبة المطلقين بين الشباب الذكور والإناث من الفئة العمرية (١٨-٣٥سنة) عام ٢٠٠٦ (١% إناث و ٠,٣% ذكور)

المشاركة في الحياة العامة والسياسة

نسب المقيدات في الجداول الانتخابية (٢٠١٠) ٤١% الرجل ٥٩%

نسبة مشاركة المرأة بالمجالس المحلية (٢٠٠٨) ٥%

نسبة المرأة بوظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي (٢٠١٠/٢٠١١) ٣١,٢%

نسبة المرأة بدرجة وزير فأعلى بالقطاع الحكومي (٢٠١٠/٢٠١١) ٣,٦%

نسبة المرأة بدرجة نائب وزير بالقطاع الحكومي (٢٠١٠/٢٠١١) ٠,٦%

نسبة المرأة بدرجة مدير عام بالقطاع الحكومي (٢٠١٠/٢٠١١) ٣٢,٧%

نسبة المرأة كعضوة بالسلك الدبلوماسي والقنصلي (٢٠١٠) ١٩,١%

أعضاء النقابات المهنية (٢٠٠٩) ٣١% الرجل ٦٩%

أعلى تمثيل للمرأة كان في نقابة التمريض (٢٠٠٩) ٩٢%

أقل تمثيل للمرأة كان في نقابة التطبيقيين (٢٠٠٩) ٥%

نسبة المرأة كعاملة في هيئات البحوث العلمية (٢٠١٠) ٦٤%

نسبة النساء حاملات درجة الدكتوراة للعاملين بالهيئات البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي ٥٢.%

التعليم

نسبة الأمية بين النساء والرجال (٢٠٠٦) ٣٧% الرجل ٢٢%

نسبة الأمية بين الشابات والشباب (١٨-٣٥سنة) (٢٠٠٦)٢٩,٩% الشاب ١٨%

نسبة القيد في مرحلة الابتدائي (٢٠٠٩/٢٠١٠) ٩٥% الذكور ٩٦ %

نسبة القيد في مرحلة الثانوية (٢٠٠٩/٢٠١٠) ٥٩% الذكور ٦٠ %

نسبة خريجات الكليات النظرية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ٥٢,٣%

نسبة خريجات الكليات العملية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ٤٧,٤%

هناك زيادة في نسبة المقيدات بالدراسات العليا بالجامعات الحكومية من إجمالي المقيدين حيث بلغت (٥٠,٨%) في ٢٠٠٩/٢٠١٠، وكانت ٤١,٩% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، و ٣٩,٧% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

نسبة الحاصلات على دبلوم وماجستير ودكتوراة (٢٠٠٧/٢٠٠٨) ٦٥% من إجمالي عدد الخريجين.

نسبة الحاصلات على جوائز الدولة التقديرية في مجال العلوم والتكنولوجية (٢٠٠٩) ٨٣%.

نسبة الحاصلات على جائزة الدولة للتفوق (٢٠٠٩) ٤٣%.

الصحة

معدل الوفيات العام (٢٠١٠) ٥,٦% الرجل ٦,٧%

نسبة المستفيدات من تأمين صحي (٢٠٠٨) ١٨% الرجل ٣٨%

نسبة المرأة لديها تأمين صحي (٢٠٠٨) ٥٩% الرجل ٦٢%

نسبة المرأة لديها نظام علاج تابع للجهة التي يعملون بها (٢٠٠٨) ١٨% الرجل ٢٦%

الإعلام

نسبة العاملات بقطاع الإذاعة (٢٠١٠) ٥٣%

نسبة المرأة بوظائف الإدارة العليا في قطاع الإذاعة من إجمالي العاملين (٢٠١٠) ٥١%

نسبة العاملات بقطاع التليفزيون (٢٠١٠) ٣٢%

نسبة المرأة بوظائف الإدارة العليا في قطاع التليفزيون من إجمالي العاملين (٢٠١٠) ٣٩%

نسبة المرأة في المجلس الأعلى للصحف (٢٠٠٨) ١٥%

نسبة النساء رؤساء تحرير الصحف من إجمالي رؤساء الصحف (٢٠٠٨) ٩%

نسبة المرأة كمستشار إعلامي من إجمالي المستشارين (٢٠١٠) ١٥%

نسبة المرأة كملحق إعلامي من إجمالي الملحقين (٢٠١٠) ٢٣%

عدد برامج المرأة والأسرة في الإذاعة (٢٠١٠) بلغ ١٤٤ برنامج

عدد برامج المرأة والأسرة في التليفزيون (٢٠١٠) بلغ ١٦٩ برنامج

المكاسب التي حققتها المرأة المصرية حديثاً:

– تعيين أول قاضية في مصر. المستشارة/ تهاني الجبالي كعضو في هيئة المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٣ وهي أعلى درجات السلم القضائي.

– أصدرت الدولة في التاسع من ابريل من عام ٢٠٠٧ قراراً جمهورياً بأن تؤدى ٣٠ قاضية اليمين القانونية أمام مجلس القضاء العالي برئاسة رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء العالي، وجميع المتقدمات كن من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة.

– تم تعيين ١٠٣ من خريجات الحقوق في منصب معاون نيابة إدارية عام ٢٠٠٨.

– تعيين أول مأذونه في مصر والعالم الإسلامي أمل سليمان عفيفي عام ٢٠٠٨.

شغلت أربعة سيدات من محافظات مختلفة لأول مرة منصب سكرتير عام مساعد للمحافظ ورئيس مدينه في عام ٢٠٠٨.

– تم تعيين المحاسبة سامية محرز علي في منصب سكرتير عام مساعد محافظة البحر الأحمر، والسيدة هناء محمود عبد العزيز في منصب سكرتير عام مساعد لمحافظة ٦ أكتوبر، أحلام أحمد السيد سكرتيرا عاما مساعدا لمحافظة الإسماعيلية، والسيدة نجوى العشيري رئيساً لمجلس مدينة القناطر الخيرية كأول امرأة تشغل منصب رئيس مدينة في مصر.

– تم تعيين أول امرأة تشغل منصب شيخ البلد في سنة ١٩٩٨ وهى السيدة/ سهير إسماعيل في منصب شيخ البلد في إحدى قرى محافظة القليوبية.

– تم تعيين السيدة / فاطمة مصطفى مدني في أكتوبر٢٠٠٧ رئيساً للوحدة المحلية بإحدى قرى مركز إسنا لتصبح بذلك أول سيدة تشغل منصب رئيس قرية بمحافظات جنوب الصعيد.

– تم تعيين السيدة / إيفا هابيل كيرلس في ٢٠٠٨/١١/٢٧ عمدة في قرية كمبوها بحري التابعة لمحافظة أسيوط لتصبح بذلك أول امرأة مصرية تشغل منصب العمدة.

– تم تعيين الدكتورة هبه نصار عام ٢٠٠٨ نائب لرئيس جامعه القاهرة كأول أمرة تشغل هذا المنصب، كما شهد عام ٢٠٠٩ تعيين أول رئيسة لجامعة مصرية حكومية (جامعة الإسكندرية) وهى السيدة هند حنفي.

– أعلن مجلس الدولة في أغسطس ٢٠٠٩، موافقته للسماح للمرأة بالتقدم لشغل المناصب القضائية فيه، وذلك لأول مرة منذ إنشاء المجلس عام ١٩٤٧م.

٢- إنجازات المرأة في السعودية

كما شهدت الشهور الماضية أيضاً مكاسب غير مسبوقة للنساء الخليجيات، فأصبح للمرأة السعودية الحق الآن في قيادة السيارة لأول مرة في تاريخ البلاد في الرابع والعشرين من يونيو/حزيران عام ٢٠١٨، بعد اتخاذ قرار برفع الحظر عن قيادتهن للسيارات، وذلك في إطار حزمة من الإصلاحات الاجتماعية التي يتبناها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

وفي ٢٣ فبراير/شباط الماضي، عين العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان سفيرة للمملكة العربية السعودية في واشنطن، لتصبح أول امرأة سعودية تشغل هذا المنصب، خلفاً للأمير خالد بن سلمان، الذي عُيّن نائباً لوزير الدفاع.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي، عُيّنت وئام الدخيل كأول مذيعة سعودية تقدم الأخبار على القناة الأولى السعودية.

وفي بداية شهر فبراير، أصبحت هيلة الفراج أول معلقة رياضية في تاريخ المملكة العربية السعودية.

٣- إنجازات المرأة في لبنان

إنجاز المرأة العربية في لبنان جاء واضحا من خلال تغريدة لرئيس حكومة لبنان، سعد الحريري، بمناسبة يوم المرأة العالمي اعتبر فيها أن عدم الاستفادة من طاقات المرأة خسارة وطنية.

أما وزيرة الداخلية والبلديات "ريا الحسن"، فغردت عبر حسابها على "تويتر" بالقول: "في يوم المرأة العالمي، لا بد من تحية مزدوجة، الأولى للمرأة اللبنانية التي أفتخر بها وأدعوها لتقديم المزيد من النجاحات والإنجازات."

وأضافت "الحسن": "والثانية للرجل اللبناني الذي بات يؤمن أكثر فأكثر بضرورة تكافؤ الفرص والتساوي بالحقوق بين الجنسين. معا نحو التكامل لتحقيق نمو مستدام في مجتمعنا."

٤- إنجازات المرأة في الإمارات

حسب وسائل إعلام إماراتية، فقد أقرت دولة الإمارات برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى ٥٠ في المائة، وهو ما اعتبره البعض قرارا جريئا واحد أهم الأهداف التي تسعى دولة الإمارات إلى تحقيقها لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في صنع القرار وبناء الديمقراطية. كذلك، فقد ترأست الإماراتية أمل القبيسي برلمان بلدها عام ٢٠١٥م.

٥- إنجازات المرأة في البحرين

البحرين تسير على خطى ثابتة في مجال تعزيز مكاسب المرأة، فقد أصبحت النائب في مجلس النواب فوزية زينل، أول امرأة خليجية تترأس برلمان بلدها، بعد فوزها بالمنصب بغالبية الأصوات، إثر الانتخابات التشريعية التي شهدتها البحرين مؤخرا، وهو ما يؤكد رغبة دول الخليج في إشراك المرأة في العمل السياسي إلى جانب الرجل.

وفي البحرين، انتُخبت فوزية زينل كأول امرأة تتولى منصب رئيسة البرلمان في البلاد في ديسمبر/كانون أول ٢٠١٨م، لتصبح الثالثة على مستوى الدول العربية، بعد تولي الإماراتية أمل القبيسي هذا المنصب عام ٢٠١٥، والسورية هادية عباس في عام ٢٠١٦.

دور أفضل للمرأة في دول المغرب العربي

اعتمدت عدة دول في المغرب العربي قوانين جديدة لحماية النساء والمحافظة على حقوقهن، مما عبّد الطريق أمام المرأة للمضي قدما وتحقيق المزيد من المكاسب.

١- إنجازات المرأة في الجزائر

ووفقاً لجريدة العرب اللندنية، اعتمدت عدة إصلاحات تشريعية خاصة بقانون الأسرة في الجزائر من خلال اعتماد قانون يكفل استقلالية الزوجة من الناحية المالية كوسيلة قانونية لوضع حد للخلافات الزوجية، وهو ما يمثل ضمانا للنساء من الاستغلال المادي وتشجيعا لتطبيق مبدأ المساواة والتوازن بين الرجل والمرأة في العديد من المجالات، منها: الحدّ من الخلافات الزوجية فيما يخص أموال الزوجة، كما يضمن حماية أكثر للمرأة من الاستغلال المادي ويشجعها على السعي إلى العمل بالتوازي مع القوانين التي نصّت على المساواة بين الجنسين في شتى المجالات."

وبالإضافة إلى تعيين المزيد من النساء في الوزارات وفي سلك القضاء، واصلت السلطات الجزائرية تعيين العديد من النساء في منصب والي الولاية، وهي وظيفة كانت في السنوات الماضية حكرا على الرجال.

٢- إنجازات المرأة في المغرب

أما في المغرب، فقد تمّ تبني القانون الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة في سبتمبر/أيلول الماضي، وهو قانون رقم "١٣-١٠٣" الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة. وهو القانون الذي أكدت وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المغرب "بسيمة الحقاوي" بأنه ينص على: "اعتبار العنف ضد المرأة، بسبب جنسها، سبباً من أسباب التشديد في العقوبات على الجاني"، وهو ما يمثل بعدا أساسيا في هذا القانون.

٣- إنجازات المرأة في تونس

وضع المرأة في تونس يشهد تقدما ملحوظا، فقد صدّق مجلس الوزراء في تونس على مسودة قانون الأحوال الشخصية الذي يتضمن أحكاما بالمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة، ومن المقرر أن يعرض المشروع على البرلمان للمصادقة عليه.

كما ألغت تونس كل التشريعات التي كانت تمنع زواج التونسية المسلمة من غير المسلم، وهو ما يمثل سابقة في الوطن العربي.

تونس عاصمة المرأة العربية لعامي ٢٠١٨- ٢٠١٩

وضع المرأة التونسية بلا شك نقطة مضيئة في مجمل المشهد العربي، فهي متقدمة في الكثير من المجال على نظيراتها العرب. واحتفاء بالمكاسب التي حققتها منذ استقلال البلاد، اختارت جامعة الدول العربية، تونس عاصمة للمرأة العربية لعامي ٢٠١٨- ٢٠١٩، وذلك على هامش الدورة الـ٣٧ للجنة المرأة العربية المنعقدة في العاصمة التونسية تحت شعار "المرأة من أجل مجتمعات آمنة في المنطقة العربية."

جاءت هذه الخطوة لتؤكد جدارة التونسيات بعد المكاسب التي تحققت للمرأة التونسية منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦، وبعد ثورة الحرية التي شهدتها في العام ٢٠١١. ومن الشائع أن تونس رائدة في التشريعات والنصوص التي كفلت حقوق المرأة وكرّست

دورها كشريك فاعل في بناء المجتمع التونسي. وفي الدستور المعدّل في العام ٢٠١٤، تعززت مكانة المرأة بفضل القوانين التي صادق عليها مجلس نواب الشعب، وآخرها قانون مناهضة العنف ضد المرأة الذي حظي بتقدير مختلف المنظمات الحقوقية في العالم .

ويجمع العرب على أن تونس تمثل نموذجاً في العالم العربي على مستوى تعزيز مكاسب المرأة، وتثبيت حقوقها منذ الإعلان عن قانون الأحوال الشخصية الذي شكل نقلة نوعية على الصعيد الاجتماعي، بخاصة البنود المتعلقة بالمساواة في الميراث.

وفي كلمة لها بهذه المناسبة، أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة التونسية "نزيهة العبيدي"، أهمية قيادة تونس للجنة المرأة العربية واختيارها من قبل جامعة الدول العربية عاصمة للمرأة العربية ٢٠١٨-٢٠١٩، معتبرة أن ذلك "دليل على توافر الإرادة السياسية في تونس للنهوض بأوضاع المرأة، واعتراف بالتقدم الحاصل في نصرة قضايا المرأة عموماً، وفي تطور المجال التشريعي خصوصاً، مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى."

وأشارت الوزيرة في هذا السياق، إلى إنجازات تحققت في الفترة الأخيرة لصالح المرأة التونسية، منها تفعيل قانون مناهضة العنف ضد المرأة، وإنشاء الخط الأخضر للنساء ضحايا العنف، وإحداث مراكز لإيواء النساء المعنفات. ومن المتوقع أيضاً إطلاق مرصد لمتابعة أوضاع النساء ضحايا العنف.

أما بالنسبة لروزنامة عمل المرأة العربية للفترة المقبلة، فأوضحت العبيدي أن من بين الموضوعات التي سيتم العمل عليها، بالشراكة مع لجنة المرأة العربية طيلة العام ٢٠١٨ "المجتمعات الآمنة ومساهمة المرأة فيها"، في ظل النزاعات المسلحة التي تشهدها بعض البلدان العربية وما ترتب عنها من تهجير قسري، إضافة إلى موضوع

"المرأة في وضع هش" على غرار المرأة السجينة، والمرأة بالوسط الريفي، والمرأة المنقطعة عن التعليم.

وشاركت ١١ وزيرة معنية بقضايا تمكين المرأة بالدول العربية، في اجتماعات الدورة السابعة والثلاثين للمرأة العربية، بالإضافة الى روؤساء الآليات واللجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار (مارس) من كل عام.

مكاسب المرأة التونسية.. بين التطور والتدهور

شهدت المكاسب القانونية للمرأة التونسية تطورا مهما بعد الثورة بعد التصديق على قانون مكافحة العنف ضد المرأة في نهاية شهر جويلية/يوليو الماضي بالأغلبية داخل البرلمان.

وهذا القانون يعتبر مكسبا ثمينا باعتباره يتضمن إجراءات وقائية لفائدة المرأة من قبل الدولة، كما يتضمن إجراءات زجرية للجرائم المسلطة عليها بما فيها التحرش بالأماكن العامة.

ويقول عماد الخميري الناطق باسم حركة النهضة إن القانون "يعد مكسبا من المكاسب التشريعية الهامة التي توفر آلية قانونية لوقاية المرأة من العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي."

مكاسب مدنية

ويتراكم هذا القانون مع ترسانة من الأحكام الدستورية والقانونية السابقة التي اعتبرت قفزة حقيقية بالنسبة إلى المرأة التونسية مما جعلها تحسد عليها في المنطقة العربية والإسلامية.

وقد ترسخت حقوق المرأة التونسية بعد إقرار دستور الجمهورية الثانية بعد الثورة عام ٢٠١٤ والذي ضمن لها المساواة التامة مع الرجل وضمن لها مبدأ التناصف في الترشح للانتخابات. وقد دعم الدستور الجديد الضمانات التي نصص عليها أول دستور إبان حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على غرار مبدأ المساواة بين الجنسين في مجتمع كان يعتبر ذكوريا.

وبعد الاستقلال الوطني عام ١٩٥٦ بدأت حقوق المرأة تترسخ شيئا فشيئا لاسيما بعد صدور مجلة الأحوال الشخصية التي أرست تنظيما للأسرة يتماهى مع التشريعات الأوروبية.

المجلة الرائدة

وتتضمن تلك المجلة أحكاما تنظم العلاقات داخل الأسرة وحملت معها قوانين جديدة قطعت لمرة الأولى مع قوامة الرجل على حساب المرأة ما خلق لها دورا محوريا في المجتمع.

هذا وقد منعت مجلة الأحوال الشخصية مبدأ تعدد الزوجات كما حرمت الزواج على غير الصيغ القانونية وشرّعت لمؤسسة الزواج وجوبا للتعاقد الكتابي وجرمت الزواج العرفي.

كما أعطت الحق للمرأة في قبول أو رفض الزواج وأعطتها الحق في الطلاق بمفردها من الرجل مثلما كان الأمر في الصداق القيرواني الذي عرفه المجتمع القيرواني منذ القرن الثامن ميلادي.

ومزجت مجلة الأحوال الشخصية بين الأحكام الشرعية المستمدة من الفقه الإسلامي وقيم الحداثة مما أعاد للمرأة مكانتها في المجتمع وجعلها تحقق الكثير من الإنجازات في جميع المجالات.

مسألة الميراث

ولئن أشاد الحقوقيون في تونس بالمكتسبات التي تضمنتها مجلة الأحوال الشخصية فإن بعضهم أعاب عليها إبقاءها على سلطة الرجل على حساب المرأة فيما يتعلق بمسألة الميراث.

وقد أحدث خطاب الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي مؤخرا خلال الاحتفال بعيد المرأة يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ جدلا واسعا داخل المجتمع بعد إعلانه الشروع في مراجعة مجلة الأحوال الشخصية وذلك بهدف إقرار المساواة في الميراث بين المرأة والرجل.

ومن أجل ذلك كلف الرئيس التونسي لجنة أطلق عليها لجنة الحقوق الفردية والمساواة من أجل مراجعة التشريعات المتعلقة بمسألة الميراث قبل الشروع في إعداد مشروع قانون يتعلق بالمساواة في الميراث سيعرض في فترة لاحقة على البرلمان التونسي لمناقشته.

وحول مبادرة الرئيس التونسي تقول رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات منية بن جميع إن دعوة السبسي لمراجعة مجلة الأحوال الشخصية بما يحقق المساواة في الإرث وأيضا دعوته للسماح للتونسيات بالزواج بغير المسلم "تعتبر مكسبا تاريخيا يعزز حقوق المرأة".

ومع أنها تقر بوجود مزايا كثيرة للمرأة في مجلة الأحوال الشخصية على غرار الحق في الطلاق والحق في حضانة الأطفال فإنها تؤكد بأن تعديل المجلة في اتجاه إقرار المساواة في الإرث "سيساهم في حماية حقها في الميراث والحد من تعرضها لانتزاع حقوقها المادية."

مطالب ملحة

وتقول أنيسة السعيدي المندوبة الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة بالقيروان لمراسلون إن عدم إقرار مبدأ المساواة بالإرث بمجلة الأحوال الشخصية "يعتبر مظهر من مظاهر التمييز". وتعتبر السعيدي أن المساواة في الإرث سيساهم بشكل فعال في حماية حقوق النساء لاسيما النساء الريفيات اللاتي تشير معطيات عن حرمانهن من حقهن في الإرث بسبب العادات.

ورغم ما تحقق من مكاسب لفائدة المرأة تقول السعيدي إن نضال النساء سيتواصل من أجل تعزيز حضور المرأة في مراكز القرار والوظائف والانتخابات والحياة السياسية والنقابية.

كما شددت على ضرورة تطبيق القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة على أرض الواقع حتى لا يبقى حبرا على ورق، مشيرة إلى استمرار ظاهرة تعرض النساء للعنف المادي والمعنوي هذا إلى جانب حرمانها من المساواة في الأجر لاسيما في القطاع الفلاحي.

وتواصل المرأة الريفية العاملة في القطاع الفلاحي الحصول على أجر أدنى من الرجل بكثير يصل إلى النصف بعد يوم شاق من العمل لا يتجاوز ١٢ دينار (٦ دولار باليوم) بالتوازي مع دورها الأسري اليومي.

كما تسجل المرأة أيضا أعلى نسب الأمية والفقر والانقطاع المبكر عن التعليم في المناطق الداخلية (١٨,٨ بالمائة نسبة امية عامة) وتصل النسبة إلى ٢٥ بالمائة في صفوف الإناث مقابل ١٢,٤ بالمائة (احصائيات ٢٠١٤). وتصل إلى ٣٢,٢ بالمائة في الوسط الريفي.

كما تتأثر المرأة مباشرة بارتفاع نسب الفقر (١٥ بالمائة سنة ٢٠١٥) خصوصا بالمناطق الداخلية مثل القيروان التي تتجاوز فيها نسبة الفقر ٣٤,٩ بالمائة من مجموع ٦٠٠ ألف ساكن.

كما تسجل البطالة في صفوف الإناث الضعف إذ قاربت ٤٠ بالمائة في حين تقدر بطالة الذكور بنحو ١٩ بالمائة سنة ٢٠١٦، مقابل ضعف المساعدات الاجتماعية.

وبحسب مراقبين هذه المشاكل الاقتصادية أدت إلى بروز مشاكل اجتماعية أهمها ارتفاع نسب الطلاق والتفكك الأسري.

ويبلغ معدل نسبة الطلاق في تونس نحو ١,٣% من بين كل ألف شخص، ويبلغ عدد السكان ١١ مليون نسمة حسب معطيات المعهد التونسي للإحصاء (جهة رسمية) لسنة ٢٠١٤.

الفصل الحادي عشر

المرأة العربية بين الهاجس والتحدي

مقدمة

معاناة المرأة في العالم، جزء من معاناة مجتمعات بأسرها، فما الرجل والمرأة إلا صورتين لموضع واحد وهو الإنسان

وضع المرأة العربية لم يكن مختلفا عمّا كان عليه في مناطق أخرى من العالم

تُشّكل قضايا المرأة في العالم محورا استراتيجيا وحقوقيا مُتعدّد الاهتمامات والاطروحات، إذ يُنظر لقضيّتها بعين التوجس والايديولوجيات التي تعتمدها شتى المجتمعات لتعكس سلوكيات الدول وشعوبها في جوانب الحياة المختلفة. وليست قضية المرأة في البند العالمي مجرّد محاضرات أكاديمية أو دراسات بحثية أو موضوعات تنموية، أو حتى سلسلة من الرؤى تجاه جنس ما، إنما هي أساس وركيزة بدرجة أولى تطرقت إليها الأحكام الدولية او المجتمعية.

وقد ظهرت مصطلحات عديدة في طرح موضوع المرأة منها: مشكلة المرأة، أزمة المرأة، إشكالية المرأة، وقضية المرأة، لكن تظل قضية المرأة في جوهرها إنسانية ومجتمعية.

فما هي التحديات التي تواجه جهود تمكين المرأة من حقوقها واندماجها الكامل في المجتمع وما سقف الطموحات التي تسعى المرأة العربية لتحقيقها في ظل القوانين والثقافة المُجتعية السائدة وأيضا في ظل المُستجدات العالمية؟

قضايا المرأة بين الموروث الراكد والطرح الوافد

هناك من تناول قضية المرأة كعنصر مستقلّ عن باقي المجتمع، لكنها تظلّ إشكاليّة تاريخية، تضرب جذورها عميقا في حياة البشرية التي ظهر فيها مبدأ الملكية الخاصة ليطفو معها الاستلاب واستغلال الإنسان للإنسان ككل.
وإن أمعنا النظر جيدا، أدركنا أن معاناة المرأة في العالم، إنما هي جزء من معاناة مجتمعات بأسرها، فما الرجل والمرأة إلا صورتين لموضع واحد وهو الإنسان.
إنّ أنواع من الظلم الاجتماعي والاقتصادي قد وقعت على كاهل الرجل كما هو على كاهل المرأة، لكن الأخيرة عانت أكثر واقع التهميش والاستغلال، فهي تعاني من الاقصاء وتتراكم الكثير من الجرائم الفردية والمُجتمعية فوق كاهلها، كما تتعرّض أيضا الى العنف والنظرة الدّونيّة في الأسرة نفسها، والذي يتفجرّ أكثر لأسباب اقتصادية واجتماعية.

تحرير المرأة لن يكون بمعزل عن تحرير عقلية شعب بأسره وبناء مجتمع قائم على المساواة، ولن تتحقق الحداثة خارج هذا البعد العربي الإنساني

ومن أهمّ ظواهر هذا الظلم المُسلّط عليها، الأميّة والبطالة والعنف الاسري، وعدم المساواة، وهنّ أقصى الكوارث الاجتماعية التي تصيب المرأة وتمنعها لأجيال كثيرة من التطّور التي تطمح إليه، إضافة إلى التمتّع بحقوقها في ظلّ قوانين عادلة.
ولم يكن وضع المرأة العربية مختلفا عن ما كان عليه في مناطق أخرى من العالم، حيث مرّ هذا الوضع عبر التاريخ بمراحل من التمييز، مما أدّى إلى خضوعها لقيود على حقوقها وحريّاتها، والعديد منها يرجع إلى الموروث الثقافي والمعتقدات الدينية المُتعصبّة، رغم أنّ الإسلام ركّز في جميع تعاليمه وأحكامه على رفعة المرأة وتعزيز مكانتها، وكان اهتمام الإسلام بالمرأة سبّاقا ونوعيّا.

لكن العقبة الأكبر كانت في القمع الذكوري للمراة، ويعتبر البعض أنّ المرأة نفسها، قد ساهمت في الترويج لذلك. وفي هذا الصدد تقول د. جمان هردي الباحثة في قضايا المرأة: "إن المرأة تتبنّى رؤية قامعها وتتحوّل إلى وكيلة للنظام الأبوي وتقوم بضبط النساء الأخريات ليُطعن النظام العام."

وقد حددّت منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٣٠ سنة لمناصفة كوكب الأرض ما بين الجنسين، وهي مُهمّة قدّرها البعض أنها صعبة للغاية وتحتاج إلى الكثير من الجهود للقضاء على أنواع كثيرة من الاستغلال والتمييز والعنف، خاصة في ظلّ المُستجّدات التي مرّ بها العالم العربي والسُلوكيّات الوافدة من بؤر الحروب والتطاحن السياسي في المنطقة التي طالها ما يسمى الربيع العربي. فأي رؤية جديدة لوضع المرأة العربية وهل تُعدّ قادرة على إحداث وجود فعّال ومُغاير!

قضايا المرأة والرؤية جديدة

يذكر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة كيفن كندي أن هناك سبعة ملايين امرأة سوريّة يقُمن بإعالة أسرهنّ لكنهنّ يتعرّضن للعنف ويحتجن للمساعدة. أمّا الناشطة السعودية د. هيفاء الحبالي فتقول: "نحن نطالب بقوانين لمكافحة التحرّش بالمرأة والطفل أيضا"، وتقول الناشطة السورية الكندية عفراء حلبي: "إن الأزمة السورية جعلت المرأة عرضة للاختفاء القسري والقتل والتهجير". وتُضيف أيضا: "لا يزال الوعي الفكري والديني والثقافي في المنطقة ضحلا لا يتغيّر، وأن التوجّه الإقصائي نحو المرأة لا يزال موجودا."

أما في العراق، فتؤكد الناشطة هناء أدور سكرتيرة جمعية أمل، أن ازدياد حالات الطلاق في تزايد ويعود سببها إلى فقدان الاستقلال الإقتصادي والإجتماعي. وقد عانت العراقيات بمختلف الطوائف ويلات الحرب، من اعتداءات جنسية وجسدية ارتكبتها قوى الإرهاب وأصبح البعض منهنّ سبايا تحت سقف ما يُسمّى بداعش ولم تسلم من قبضته إلى الآن، إضافة إلى اغتيالات مُتكرّرة بحق نساء رائدات في

شتى المجالات الفكريّة والثقافيّة والفنّية خصوصا في الحقبة الأخيرة. لقد أضحت المرأة العربية في هذه المرحلة الجديدة، مُهمشة أكثر فكريّا ومُستغلة جسديّا، وتعاني الأمرين في ظل التوتّر القائم والنزاعات القومية، وبسبب التطرّف الديني الزاحف بقوة، لتتراكم أبشع الجرائم الفردية والمُجتمعية فوق كاهلها، إضافة إلى الزجّ بها (مُرغمة او مُقنتعة) في الانتهاكات الإنسانية وارتكاب جرائم إرهابية بسبب التشويه الحاصل في الشقّ العقائدي.

وفي ظلّ ما يسمى بالربيع العربي، انقادت المرأة بكل ثقلها في الثورات، مُشاركة في الاعتصامات والمُظاهرات ومُحمّلة بطموحات عديدة، وتطلّعات للإندماج الكليّ في المجتمع المدني والسياسي، وبرغبة جامحة في أن تكون مساهمة فعّالة في الحياة المجتمعية والتنمية، دون عوائق تحدّ من حريتها في القرار. لكنّها لم تجنِ ثمار نضالها بحجم التوقُّعات والرّهانات، وذلك مُنذ الاستعمار الأجنبي وإلى حدّ السّاعة في ظلّ الأنظمة العربية الجديدة والمُستنسخة.

لكن يعتقد الكثير ان الاستثناء الوحيد في مسار حقوق المرأة العربية يُحتسب للمرأة التونسية، ولنا أن نتسائل أيّ واقع تعيشه في خضم التحوّلات السياسيّة والإجتماعيّة؟

واقع المرأة التونسية ...النموذج

إن تاريخ تونس حافل بالنساء المُناضلات دفاعا عن الوطن بادىء الأمر، وعن حقوق المرأة والأسرة والمجتمع، وكانت مساهمتهنّ فاعلة ومُهمة في الشأن العام، بما فيها مناهضة المُستعمر وسعيا لاستقلال البلاد أيضا، ومن بين الأسماء بشيرة بن مراد التي ساهمت في رسم مستقبل المرأة المُشرّف منذ بدايات القرن الماضي، وعزيزة عثمانة في العمل الخيري، وعدّة نماذج أخرى استطاعت أن تقف بالمرصاد للجهل والاميّة والتمييز. كما ساندها بعض من روّاد الفكر التنويري والنقابي لتطوير المجتمع،

وأهمهّم المُفكرّ والسياسي والنقابي الطاهر الحداد صاحب كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع."

وكان للمرأة التونسية وجود فعّال على جميع الأصعدة وفي المدى القريب نذكر ميّ الجريبي وسامية عبّو وفضيلة الشابي والباحثة د. الفة بن يوسف التي تُصنّف من الجيل التونسي الجديد المُثقف والرمز لحريّة المرأة، ومن مؤلفاتها "نساء وذاكرة"، وقد اعتمدت على منهج التاريخ الشفوي وشهادات لنساء تونسيات شهيرات في مجالات مُتعددة مطلع القرن العشرين.

وبعد ٥٨ عاما على سنّ مجلة الأحوال الشخصية بما تُمثّله من دستور مدني اعتبره العديد ثورة في التشريع والمجتمع قادها الزعيم بورقيبة، وحققت المرأة من خلالها مكاسب متنوعة، لكن هذا لم يمنع من وجود فئات نسوية مُهمشة ومضطهدة، وقد انقسم المجتمع التونسي بين فئة مُثقفة ومُنفتحة طغت عليها طموحات المساواة في الشغل والشأن العامّ مع الرجل ومَعنيّة بالتكافؤ الحقيقي للفرص والمناصب حتى السياسية منها، لكن ظلّت فئة نسويّة أخرى فاقدة لهاته الحقوق ومحرومة من أبسط مُقومات العيش الكريم، ممّا يزيد في هوّة المساواة بين المرأة والأخرى، إضافة إلى المساواة بين المرأة والرجل.

ولئن تطوّر مسار حقوق المرأة التونسية واتبّع منحى إيجابيا في مجمله منذ الاستقلال، لكنه أيضا سار في عدة انحرافات خطيرة هددّت في عديد الحالات الخليّة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة، عبر انتشار ظاهرة الطلاق ونسبة الجريمة ومطبّات لا أخلاقية.

ولا نقدر إلا أن نُعرّج أيضا على قضيّة أساسية بدأت تفتِك بالمرأة التونسية وتتوغّل خصوصا في فئة من القاصرات غير الواعيات لسهولة استقطابها، وذلك بتسفيرهّن إلى بؤر التوتر والزجّ بهنّ في صراعات إقليميّة، ضمن الانتماء إلى الجماعات

الإرهابية المُتطرفة واستغلالهنّ في نشر ثقافة الموت وأيضا في "جهاد النكاح" هذا المُصطلح الغريب حتى عن التشريع الإسلامي.

إذا فواقع المرأة في تونس ليس أفضل حالا من نظيراتها في المُجتمعات العربية رغم (تفوّقها) عليهن في الحقوق التي استندت إلى مجلة الأحوال الشخصيّة. لكن تظلّ هناك بعض التجاوزات والانتهاكات في حقّها. خاصة عند التأمل والبحث في واقع بعيد عن التشريعات، ليُحيلنا إلى العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي الذي تتعرّض له.

مستقبل المرأة العربية .. المكاسب والرهانات

لكن رغم كل هذا الاحباط تمسّكت المرأة العربية وبقوّة بحقوقها الأساسيّة وانتزعت مكانتها المهمّة في تقدّم المجتمع وازدهاره الفكري والاقتصادي لتُسجل تطلّعاتها الباهظة، وتضع بصمتها على المدى القريب والبعيد لتُثبت وجودها، وقد سطع نجم أكثر من امرأة ولمع اسمها في عديد الدول العربية مثل مي زيادة وهدى شعراوي في الأدب والسياسة، وبولينا حسون في مجال الصحافة العراقية، ومناضلات مثل جميلة بوحيدر الجزائرية، ثم برزت أسماء أخرى في حقبة مختلفة بكافة المجالات، كالأدب والعلوم والتكنولوجيا والفنون، مثل نازك الملائكة وانعام كجة جي وأحلام مستغانمي. وقد سعت المرأة إلى تعزيز مشاركتها في المجتمع ورفع رهانات التنمية والازدهار، بما تملكه من طاقات وإمكانيات فاعلة في التطور، بقطع النظر عن مكانتها كنصف للمجتمع باعتبارها ربة أسرة ومربيّة أجيال وأيضا شريكة حياة. فمعظم المُفكرّين والباحثين في قضايا المجتمع يؤكدون على أهمية دور المرأة وحتميّة مساهمتها في البناء وحتى تبنّي القضايا المفصلية للأمّة العربية ككلّ، بدخولها هذا المعترك على مستويات عدّة ودحر مشروعات الهيمنة والتسلُط الذكوري.

والملاحظ إذن أن المرأة العربية وكما ذكرت د.ناهد محمد علي "أنها ليست مُلاحقة من قبل الرجل، لكنها مُلاحقة من قبل النظام الاجتماعي والسياسي العربي، وهو نفسه من يلاحق الرجل والمرأة وكلاهما سواء، فإما أن ينصهروا في بوتقته أو يطوفوا على السطح ناجين بأنفسهم."

فتحرير المرأة لن يكون بمعزل عن تحرير عقلية شعب بأسره وبناء مجتمع قائم على المساواة، ولن تتحقق الحداثة خارج هذا البعد العربي الإنساني. فهل من مشاريع تقدُميّة تؤمن بقيمة المرأة كرهان للحداثة التي تصبو إليها سائر المجتمعات بعيدا عن الطرح الفردي وبرؤية إنسانية شاملة؟

الطريق طويل وشاق..ولكن الهدف ثمين

الطريق طويلة وشاقة، ولكن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة، وإن كنا اليوم نتعثر بخطواتنا، فالأجيال القادمة ستتقدم بثبات أكبر دون أدنى شك .

ولابد من التأكيد هنا أن إصلاح وضع المرأة العربية يرتبط تحسين الظروف السياسية، التي تكبل المواطن وتمنع إطلاق طاقاته الخلاقة، وذلك يستلزم:

أ- رفع حالة الطوارىء وإلغاء العمل بقوانين المحاكم الاستثنائية، السائدة في ظل الأنظمة الشمولية، لأن ذلك يقف عائقا أمام تمتع النساء بممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور وفي الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها سوريا، كما أن وجود قانون الطوارئ يلغي العمل بجميع القوانين الأخرى في أغلب الحالات.

ب- تعديل قانون الجمعيات مما يتيح للناشطات والمدافعات عن حقوق النساء وانصارهن من الرجال العمل بشكل منظم لنصرة قضايا المرأة مما يشكل رديفا وداعما لعمل المؤسسات الحكومية كما أنإتاحة الفرصة لعمل جمعيات حقوق الإنسان لتمكينها من رصد أشكال التمييز ضد النساء، والعنف الممارس ضدهن، شأنه في ذلك شأن

امتهان حقوق أي مواطن. وهنا لابد أن نشير أن نماء حركة ومؤسسات المجتمع المدني في المغرب أدى إلى تطور مجتمعي حقيقي قاد بشكل منطقي إلى تغيير القوانين لصالح المرأة والذي تبدى واضحا في مدونة الأحوال الشخصية في المغرب التي صدرت العام الفائت

ت- ضمان حرية التعبير للمواطنين، مما يجعل المجال متاحا أمام المدافعين عن حقوق المرأة لنشر أفكارهم بكل حرية، مما يفسح في المجال لاستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لخدمة هذه الأفكار ومن المعروف تأثيرها، وبخاصة التلفزيون الذي يدخل كل بيت.

وأكبر دليل على تأثير الأوضاع السياسية على أوضاع المرأة العربية، نجاح الحركة المتنامية للمجتمع المدني في المغرب بالحصول عن طريق النضال الديمقراطي، على تغيير مهم لصالح المرأة في مدونة الأحوال الشخصية، في حين لم يؤد الاحتلال الأمريكي للعراق إلا إلى تدهور أوضاع المرأة العراقية.

ولايعني ذلك انتفاء خصوصية النضال من أجل حصول المرأة على حقوقها، والذي يمكن تلخيصه في النقاط الأساسية التالية:

١- توعية المرأة بنفسها إنسانا كامل الأهلية، مساو للرجل في جميع الحقوق والواجبات، وتوعية الرجل بأهمية تحرر المرأة ليس من أجلها ولحقها الإنساني بذلك فقط، بل أيضا لأن حريته لن يحصل عليها حقا إلا ملازمة لحريتها، كما أن حرية المجتمع ونهضته ونماءه لا يتم إلا بالنهوض بنصفه المكبل، وتتم التوعية عن طريق جميع الوسائل الممكنة: جلسات الحوار الخاصة، ومحاضرات، وندوات، وسائل إعلام، والتركيز هنا على التلفزيون، وبخاصة برامجه الدرامية.

٢- إلغاء التحفظات على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يلزم الدولة الموقعة تغيير قوانينها وأنظمتها النافذة، بما يتناسب مع إلغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

٣- قانون أسرة عصري بديل يحل محل قانون الأحوال الشخصية الحالي، مع تعديل جميع القوانين الأخرى التي تحمل تمييزا ضد المرأة.

إن مشروعية مطالبتنا بتعديل جميع مواد قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والعقوبات وغيرها التي تحمل تمييزا ضد المرأة، والمتعلقة بحقوق الولاية والقوامة والوصاية، والمساواة في حقوق الزواج والطلاق والإرث، وجميع الحقوق المدنية المتعلقة بحق المرأة في صحيفة مدنية مستقلة، وحقها في العمل والتعليم والإقامة والسفر والتنقل وغيرها، تأتي من قناعتنا بالمسلمات التالية:

١- المرأة إنسان كامل الأهلية، مواطن كامل الحقوق والواجبات، حسب ما يقر بذلك دستور الجمهورية العربية السورية.

٢- حقوق المرأة جزء من حقوق الإنسان، التي يجب أن تصان، وفق ما تقر به جميع الشرائع والمواثيق الدولية، وهي نتاج تطور الحضارات الإنسانية، التي ساهم العرب أنفسهم بها في بعض الفترات التاريخية.

٣- لا سبيل لحرية مجتمعاتنا وتنميتها وتطورها، دون تحرير المرأة والتي تمثل عدديا نصفه، وكتأثير مجتمعي وتربوي أكثر من نصفه بكثير.

وخلاصة الأمر أن ليس هناك ما يمنع وجود قانون أسرة، يمنح المرأة، بل جميع أفراد الأسرة حقوقهم كاملة، ولا يتضمن ذلك إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة فحسب، بل إلغاء جميع أشكال التمييز ضد أي فرد من الأسرة، بما يتضمن ذلك من حماية للأطفال من العنف والإهمال اللذين يمكن أن يقعا عليهم من الأم أو الأب، وحماية

الرجل أيضا من التمييز ضده في المصاريف الهائلة التي يتحمل عبأها وحده عند تأسيس الأسرة كالمهور الفاحشة وتأمين المسكن وتأثيثه، حمايته من الظلم الذي يقع عليه في الكد وراء تأمين لقمة العيش لأسرته دون أن تكون زوجته ملزمة بإعانته، حتى لو كانت امرأة عاملة .

إن ما يمنع تطبيق مثل هذا القانون هو فقط العقلية الذكورية البطريركية، التي سبق أن قبلت بإلغاء الرق وبتغيير الحدود في القانون كحد السرقة والزنا والقتل، في حين تقوّم الدنيا ولا تقعدها إذا طالب أحدهم برفع سن حضانة المرأة لأطفالها سنة واحدة!

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن تعديل القوانين لصالح المرأة، ليس بلسما سحريا يمثل العلاج الناجع لجميع قضايا المرأة، فكثير من النساء يجهلن حقوقهن المنصوص عليها في القانون، ولابد من الحرص على تعريف المرأة بحقوقها القانونية، وتشجيعها على أن تحتمي بها، كما لابد من الحرص على سلامة تطبيق القانون، ونزاهة القضاء واستقلاليته، وتعديل النصوص القانونية بإيجاد مؤيدات جزائية تضمن تطبيق القانون.

٤- تشجيع مؤسسات الدولة وإتاحة الفرصة أمام مؤسسات المجتمع المدني للقيام بإحصائيات ومسوح ودراسات ترصد واقع المراة في سورية

٥- محاربة العادات والتقاليد والأعراف التي تحمل تمييزا ضد المرأة والتي تكون في كثير من الأحيان أقوى من القانون نفسه.

٦- تمكين المرأة اقتصاديا، من خلال إتاحة فرص العمل لها. وتعد مشاريع القروض الإنمائية الصغيرة، التي نفذتها بنجاح بعض دول العالم الثالث، خير مثال على ذلك.

٧- ضمان حق المرأة في التعليم، ومكافحة التسرب من المدارس وعمالة الأطفال غير الإنسانية، والزواج المبكر والأمية، وتغيير مناهج التعليم بإلغاء كل ما يحمل أفكارا تمييزية ضد المرأة، وإدخال مفهوم الجندر فيها.

٨- الدفاع عن حقوق المرأة داخل الأسرة بما يتعلق بالإنجاب والخيارات الحياتية في السفر والتنقل والعمل والنشاطات الاجتماعية والعمل المنزلي، وتأمين رعاية مناسبة لأطفال العاملات.

٩- الدفاع عن حق المرأة في المشاركة السياسية، بحيث يصبح وجودها حقيقيا وفاعلا.

١٠- تحسين الوضع الصحي للمرأة وخاصة بالأمومة والطفولة والصحة الإنجابية.

١١- مكافحة الاتجار بجسد المرأة.

١٢- الدفاع عن حق المرأة في ممارسة جميع الأنشطة الاجتماعية والرياضية، ومجالات الترويح عن النفس.

١٣- إيلاء الطفلة اهتماما خاصة، بالتشديد على منع الزواج المبكر، وتعديل القانون بما يتناسب مع ذلك، وتعديل سن الحضانة، وسحب التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل، وحماية الأطفال قانونيا من العنف الأسري.

١٤- إيلاء قضية المرأة الريفية في بلادنا اهتماما خاصا، بدراسة خصوصية وضعها، وشروط حياتها اللاإنسانية، باستخدامها كيد عاملة غير مأجورة، وأداة إنجابية لمزيد من الأيدي العاملة، وحرمانها في كثير من الأحوال من أبسط الحقوق الإنسانية.

بعض أثار الإصلاح الاقتصادي على المراة العربية

تنقسم الدراسة إلى جزأين، وهما:

الجزء الأول: الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن للمرآة العربية،

فعلى الرغم مما حققتة المراة العربية من مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية في بعض الأقطار العربية، فمازال وضعها الاقتصادي والاجتماعي متدني بالقياس إلى وضع الرجل. ويتضح ذلك فيما يلي:

- ارتفاع نسبة أمية الإناث ارتفاعا شديدا بالقياس إلى أمية الذكور على مستوى الوطن العربي.
- انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل ويؤدى ذلك إلى تدنى نصيب الإناث في إجمالي قوة العمل.
- الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة بين الإناث.
- التمييز الاجرى ضد المراة.
- التمييز ضد المراة في الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية كالأرض والمياه والائتمان والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد والتسويق والتدريب.
- زيادة نسبة النساء الفقيرات.
- التمييز الإحصائي ضد المراة وينطوي ذلك على تمييز ضد المراة في حساب مساهمتها الحقيقية في عملية التنمية.

أسباب تدني واقع المرأة العربية

ويرجع تدنى الوضع النسبي لواقع المراة العربية اقتصاديا واجتماعيا إلى عدد من العوامل:

- سيطرة عدد من العادات والتقاليد التي تتحيز ضد المراة وتؤثر على دورها النوعي كأنثى.

- النقص في التشريعات وغياب الآليات والوسائل والإمكانيات الملائمة لتنفيذها ومن ثم ضعف كفاءة تطبيقها.
- عدم ملاءمة تصميم وسائل تنفيذ برامج ومشروعات التنمية التي تستهدف تنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرآة لتحقيق الأهداف التي صممت من اجل تحقيقها.
- تنفيذ برامج التكيف الهيكلي للاقتصاديات العربية.

الجزء الثاني: تناول أثر الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المراة العربية

ويعرض للمجموعات الأساسية التي يقوم عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر وتأثيرها على أوضاع المراة.

وهذه المجموعات من السياسات، وهي:

سياسات خفض الأنفاق العام:

يؤثر خفض الأنفاق العام على أوضاع المراة الاقتصادية والاجتماعية في أكثر من اتجاه، يمكن إيجازها فيما يلي:

- خفض الاستثمار العام أدى إلى انخفاض مساهمة الدولة في خلق فرص عمالة جديدة لاستيعاب العاطلين أو الداخلين الجدد في سوق العمل.
- خفض الأنفاق العام الجاري الذي تشكل الأجور قسما كبيرا منه.
- خفض دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية فيترتب على ذلك خفض الأنفاق العام للتعليم وتحمل أولياء الأمور لنفقات تعليم أبنائهم وبناتهم مما يؤدى إلى عجز الكثير من الأسر على إرسال بناتهم للتعليم مما يؤدى إلى زيادة معدل أمية الإناث.

- إلغاء دعم الحكومة للسلع والخدمات الأساسية كالسلع الغذائية والأدوية والمياه والكهرباء ....الخ ويؤدى ذلك إلى خفض الأجور الحقيقية.

تأثير سياسات إدارة الطلب على المراة:

ينطوي مكون إدارة الطلب على سياسات وإجراءات منها رفع سعر الفائدة، وخفض الأنفاق العام، خفض سعر صرف الجنية المصري وكل تلك السياسات من شأنها الأضرار بالفقراء بصفة عامة والإناث منهم بصفة خاصة.

أثار سياسة الخصخصة على المراة:

تهدف سياسة الخصخصة إلى توسيع نفوذ القطاع الخاص على الاقتصاد المصري، والقضاء على أي دور مباشر للدولة فيه ويترتب على تنفيذ هذه السياسة أثار سلبية على أوضاع المراة من أهمها:

- التخلص من العمالة الزائدة في مشروعات قطاع الأعمال العام بعد الخصخصة، ومن المتوقع إن تكون العاملات من النساء في مقدمة من يتم التخلص منهم.
- ارتفاع معدلات البطالة من الإناث بسبب ضعف القدرة التنافسية لقوة العمل من الإناث في مواجهة قوة العمل من الذكور بسبب حرمان الإناث من فرص ملائمة للتعليم والتدريب، ومن ثم تدنى مستوياتهن المهارية.
- انخفاض مستويات أجور الإناث عن الذكور.

ملحق (١)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

وقعت مصر على اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٠، وتم التصديق عليها بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨١، لكن قبول مصر للإتفاقية لم يكن على نحو مطلق اذ تحفظت على ٤ مواد، المادة ٢ والمادة ٩ فقرة (٢) و المادة ١٦ والمادة ٢٩ فقرة (٢) وفيما يلي نصوص التحفظات:

تحفظ عام على المادة ٢

إن جمهورية مصر العربية على استعداد لتنفيذ ما جاء في فقرات هذه المادة بشرط ألا يتعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية.

التحفظ على المادة ٩

التحفظ على نص الفقرة ٢ من المادة ٩ بشأن منح المرأة حقوقا متساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها، دون إخلال باكتساب الطفل المولود من زواج لجنسية أبيه، وذلك تفاديا لاكتسابه جنسيتين اتقاء الإضرار بمستقبله، ومن الجلي أن اكتساب الطفل لجنسية أبيه هو أنسب الأوضاع له ولا يخل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ المألوف موافقة المرأة، في حالة زواجها من أجنبي على انتساب أطفالهما لجنسية الأب.

***أصبح هذا التحفظ غير موجود بعد أن أصبح من حق الأم المصرية منح جنسيتها لأبنائها حسب الدستور والقانون

التحفظ على المادة ١٦

التحفظ على نص المادة ١٦ بشأن مساواة المرأة بالرجل في كافة الأمور المتعلقة بالزواج وعلاقات الأسرة أثناء الزواج وعند فسخه دون إخلال بما تكفله الشريعة الإسلامية للزوجة من حقوق مقابلة لحقوق الزوج بما يحقق التوازن العادل بينهما وذلك مراعاة لما تقوم عليه العلاقات الزوجية في مصر من قدسية مستم دة من العقائد الدينية الراسخة التي لا يجوز الارتياب فيها، واعتبارا لأن من أهم الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات التقابل بين الحقوق والواجبات على نحو من التكامل الذي يحقق المساواة الحقيقية بين الزوجين لا مظاهر المساواة الشكلية التي لا تحقق للزوجة مصلحة نافعه من الزواج بقدر ما تثقل كاهلها بالقيود. ذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية تفرض على الزوج أداء المهر المناسب للزوجة والإنفاق عليها من ماله إنفاقا كاملا ثم أداء نفقة لها عند الطلاق في حين تحتفظ الزوجة بحقوقها الكاملة من أموالها ولا تلتزم بالإنفاق منها لإعالة ن فسها ولذلك قيدت الشريعة حق الزوجة في الطلاق بأن أوجبت أن يكون ذلك بحكم القضاء في حين لم تضع مثل هذا القيد على الزوج.

التحفظ على المادة ٢٩

يتمسك الوفد المصري بالتحفظ الوارد في الفقرة (٢) من المادة ٢٩ بشأن حق الدولة الموقعة على الاتفاقية في إعلان عدم التزامها بالفقرة ١ من تلك المادة المتعلقة بعرض ما قد ينشأ من خلاف بين الدول حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على هيئة تحكيم وذلك تفاديا للتقيد بنظام التحكيم في هذا المجال

نص الإتفاقية

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ تاريخ بدء النفاذ: ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، وفقا لأحكام المادة ٢٧ (١)

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تلحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبتساوي الرجل والمرأة في الحقوق، وإذ تلحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز، ويعلن أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان المذكور، دون أي تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس، وإذ تلحظ أن على الدول الأطراف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واجب ضمان مساواة الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وإذ تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، التي تشجع مساواة الرجل والمرأة في الحقوق، وإذ تلحظ أيضا القرارات والإعلانات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، للنهوض بمساواة الرجل والمرأة في الحقوق، وإذ يساورها القلق، مع ذلك، لأنه لا يزال هناك، على الرغم من تلك الصكوك المختلفة، تمييز واسع النطاق ضد المرأة، وإذ تشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية، وإذ يساورها القلق، وهى ترى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب

وفرص العمالة والحاجات الأخرى، وإذ تؤمن بأن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، القائم على الإنصاف والعدل، سيسهم إسهاما بارزا في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة، وإذ تنوه بأنه لابد من استئصال شأفة الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول إذا أريد للرجال والنساء أن يتمتعوا بحقوقهم تمتعا كاملا، وإذ تجزم بأن من شأن تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتخفيف حدة التوتر الدولي، وتبادل التعاون فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية، ونزع السلاح العام ولا سيما نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وتثبيت مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات بين البلدان، وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك من شأن احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، النهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية، والإسهام، نتيجة لذلك في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وإيمانا منها بأن التنمية التامة والكاملة لأي بلد، ورفاهية العالم، وقضية السلم، تتطلب جميعا مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، أقصى مشاركة ممكنة في جميع الميادين، وإذ تضع نصب عينيها دور المرأة العظيم في رفاه الأسرة وفى تنمية المجتمع، الذي لم يعترف به حتى الآن على نحو كامل، والأهمية الاجتماعية للأمومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وفى تنشئة الأطفال، وإذ تدرك أن دور المرأة في الإنجاب لا يجوز أن يكون أساسا للتمييز بل إن تنشئة الأطفال تتطلب بدلا من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل، وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة، وقد عقدت العزم على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وعلى أن تتخذ، لهذا الغرض، التدابير التي يتطلبها القضاء على هذا التمييز بجميع أشكاله ومظاهره، قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة،

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة،

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي،

(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة،

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة،

(ي) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة.

المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين. وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

المادة ٤

١.لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

٢.لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزيا.

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

(أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة، (ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، الاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات

المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

الجزء الثاني

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام،

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

المادة ٩

١.تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

٢.تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

الجزء الثالث

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفى التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني،

(ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفى الامتحانات، وفى مستويات مؤهلات المدرسين، وفى نوعية المرافق والمعدات الدراسية،

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم،

(د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى،

(هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة،

(و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائى تركن المدرسة قبل الأوان،

(ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية،

(ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

المادة ١١

١.تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

(أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر،

(ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام،

(ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفى جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقى التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر،

(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل،

(هـ) الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر،

(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

٢.توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضمانا لحقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين،

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية،

(ج) لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال،

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.

٣.يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضا دوريا في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء.

المادة ١٢

١.تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٢.بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق، ولاسيما:

(أ) الحق في الاستحقاقات العائلية،

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي،

(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفى جميع جوانب الحياة الثقافية.

المادة ١٤

١.تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

٢.تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:

(أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات،

(ب) الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة،

(ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي،

(د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية،

(هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص،

(و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية،

(ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي،

(ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات.

الجزء الرابع

المادة ١٥

١.تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.

٢.تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشئون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوى بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

٣.تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

٤.تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

المادة ١٦

١.تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج،

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفى عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل،

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه،

(ح) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفى جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفى الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق،

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفى جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار إسم الأسرة والمهنة ونوع العمل،

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

٢.لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي اثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.

الجزء الخامس

المادة ١٧

١.من أجل دراسة التقدم المحرز في تنفيذه هذه الاتفاقية، تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة (يشار إليها فيما يلي باسم اللجنة) تتألف، عند بدء نفاذ الاتفاقية، من ثمانية عشر خبيرا وبعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها أو انضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيرا من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالية في الميدان الذي تنطبق عليه هذه الاتفاقية، تنتخبهم الدول الأطراف من بين

مواطنيها ويعملون بصفتهم الشخصية، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ولتمثيل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظم القانونية الرئيسية.

٢.ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين مواطنيها.

٣.يجرى الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين.

ويعد الأمين العام قائمة ألفبائية بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو، مع ذكر الدولة الطرف التي رشحت كلا منهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف.

٤.تجرى انتخابات أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو إليه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة. وفى ذلك الاجتماع، الذي يشكل اشتراك ثلثي الدول الأطراف فيه نصابا قانونيا له، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثرية مطلقة من أصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمصوتين.

٥.ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات. غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي في نهاية فترة سنتين، ويقوم رئيس اللجنة، بعد الانتخاب الأول فورا، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة.

٦.يجرى انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وفقا لأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة بعد التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين. وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فترة سنتين. ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة.

٧.لملء الشواغر الطارئة، تقوم الدولة الطرف التي كف خبيرها عن العمل كعضو في اللجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها،، رهنا بموافقة اللجنة.

٨.يتلقى أعضاء اللجنة، بموافقة الجمعية العامة، مكافآت تدفع من موارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية، مع إيلاء الاعتبار لأهمية المسؤوليات المنوطة باللجنة.

٩.يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم اللجنة من موظفين ومرافق للاضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ١٨

١.تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تقريرا عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد، كيما تنظر اللجنة في هذا التقرير وذلك:

(أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية،

(ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك،

٢.يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية.

المادة ١٩

١.تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها.

٢.تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

المادة ٢٠

١.تجتمع اللجنة، عادة، مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنويا للنظر في التقارير المقدمة وفقا للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.

٢.تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.

المادة ٢١

١.تقدم اللجنة تقريرا سنويا عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف، إن وجدت.

٢.يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة، لغرض إعلامها.

المادة ٢٢

يحق للوكالات المتخصصة أن توفد من يمثلها لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتفاقية. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أعمالها.

الجزء السادس

المادة ٢٣

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أية أحكام تكون أكثر مواتاة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تكون واردة:

(أ) في تشريعات دولة طرف ما،

(ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي نافذ إزاء تلك الدولة.

المادة ٢٤

تتعهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية،

المادة ٢٥

١.يكون التوقيع على هذه الاتفاقية متاحا لجميع الدول.

٢.يسمى الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذه الاتفاقية.

٣.تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٤.يكون الانضمام إلى هذه الاتفاقية متاحا لجميع الدول. ويقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٦

١.لأية دولة طرف، في أي وقت، أن تطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق إشعار خطى يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢.تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطوات التي تتخذ، عند اللزوم، إزاء مثل هذا الطلب.

المادة ٢٧

١.يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢.أما الدول التي تصدق هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين فيبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

المادة ٢٨

١.يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.

٢.لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها.

٣.يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه.

المادة ٢٩

١.يعرض للتحكيم أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوى عن طريق المفاوضات، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول. فإذا لم يتمكن الأطراف، خلال ستة اشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الأساسي للمحكمة.

٢.لأية دولة طرف أن تعلن، لدى توقيع هذه الاتفاقية أو تصديقها أو الانضمام إليها، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أية دولة طرف أبدت تحفظا من هذا القبيل.

٣.لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متي شاءت بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٣٠

تودع هذه الاتفاقية، التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بإمضاء هذه الاتفاقية.

مرفقات

التقرير المشترك السادس والسابع

التقرير المشترك الرابع والخامس

التقرير الثالث

الفهرس

- **إهداء** ٤
- **مقدمة** ٥

الفصل الأول: دور المرأة في المجتمع .....(٩-١٨)

- مقدمة ٧
- أهمية دور المرأة في المجتمع ٧
- تعليم المرأة ٩
- المرأة في الإسلام ٩
- المرأة في عصرنا الحالي ١٠
- تمكين المرأة ١٠
- أدوار المرأة في المجتمع ١١

١- الأمومة ١١

٢- تقديم الخدمات لأبناء المجتمع ١٢

٣- مساندة الرجل ١٢

٤- توطيد العلاقات بين أفراد العائلة والمجتمع ١٣

٥- النهضة العلمية ١٣

٦- الدعوة ١٣

٧- دور المرأة في سوق العمل ١٤

٨- دور المرأة في التربية ١٤

٩- دور المرأة في السياسة ١٤

١٠- دور المرأة في الزراعة ١٥

١١- دور المرأة في القوات المسلحة ١٥

١٢- دور المرأة في الطب ١٦

الفصل الثاني: مكانة المرأة في الوطن العربي .....(١٧-٣٧)

- وضع المرأة في العالم العربي ١٧

- المرأة العربية قبل الإسلام ١٧

- المرأة العربية بعد الإسلام ١٩

- حال المرأة الأوربية ٢١

- العالم العربي المعاصر ٢١

- حقيقة الوضع في بعض البلدان العربية ٢٣

١- الوضع في السعودية ٢٣

٢- الوضع في تونس ٢٤

٣- الوضع في مصر ٢٦

٤- الوضع في الجزائر ٢٩

٥- الوضع في سوريا ٣٠

٦- الوضع في الأردن ٣٣

- واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها ٣٣

الفصل الثالث: نظرة المجتمعات للمرأة .....(٣٩-٦٢)

- مقدمة ٣٩

- نظرة المجتمعات للمرأة (عصور ما قبل الإسلام) ٣٩

- مكانة المرأة في الحضارة الفرعونية ٤١

- مكانة المرأة في حضارة الإغريق ٤٢

- مكانة المرأة في حضارة الرومان ٤٣

- المؤتمر الكبير الذي عقد بمجمع روما ٤٤

- رأي الفيلسوف أرسطو عن المرأة ٤٤

- رأي الفيلسوف سقراط عن المرأة ٤٥
- هل حكم الإسلام على المرأة البقاء في البيت ٤٦
- الحجاب هل هو ظلم للمرأة أم تكرماً لها ٤٧
- الطلاق والزواج ٤٧
- مكانة المرأة في الحضارات ٤٨
- المرأة في الحضارة الغربية والشرقية ٤٨
- حياة المرأة قبل الاسلام ٤٩
- المرأة الآشورية ٥٠
- المرأة السومرية ٥١
- المرأة الرومية ٥١
- المرأة اليونانية ٥٢
- المرأة الصينية ٥٣
- المرأة الهندية ٥٣
- المرأة المصرية ٥٤
- المرأة الفارسية ٥٤

- المرأة عند العرب الجاهلية ٥٥
- المرأة في الحضارة الغربية والشرقية ٦٠

الفصل الرابع: التحديات السياسية .....(٦٣-٧٧)

- مقدمة ٦٣
- المرأة العربية ومشاركتها البرلمانية ٦٤
- البرلمانات والنائبات ٦٧
- برلمان كينيا ٦٨
- برلمان بوليفيا ٧٠
- برلمان نيجيريا ٧٠
- برلمان أثيوبيا ٧٢
- العيش تحت وطأة الأنظمة الاستبدادية ٧٤
- المرأة في موقع القرار السياسي ٧٦

الفصل الخامس: ثقافة المجتمع وتمكين المرأة العربية .....(٧٩-٩٢)

- مقدمة ٧٩
- المرأة المغربية عبر التاريخ ٨٠
- الحداثة تنادي المرأة المغربية ٨٥
- تمكين المرأة المغربية من المشاركة السياسية ٨٦

- المرأة المغربية أمام معيقات المشاركة السياسية ٩٠

الفصل السادس: التحديات الثقافية .....(٩٣-١٠١)

- الثقافة العربية وتحديات المستقبل ٩٣
- تحدي العولمة الثقافية ٩٧
- نظرة المرأة لنفسها ونظرة الرجل إليها ٩٩

الفصل السابع: تحديات التقاليد والأعراف الاجتماعية .....(١٠٣-١١٨)

- مقدمة ١٠٣
- الضغوط الاجتماعية الممارسة على المرأة ١٠٤
- تحديات العلاقات والتقاليد ١٠٥
- التحدي الأول: ختان البنات ١٠٥
- ما هو ختان البنات؟ ١٠٥
- كيف يتم ختان البنات؟ ١٠٦
- الحكمة من ختان الإناث ١٠٧
- مخاطر ختان البنات وأضراره ١٠٧
- إحصائيات ختان البنات ١٠٩
- حكم ختان البنات ١١٠
- التحدي الثاني: رفض زواج الأخت الصغرى قبل الكبرى ١١١
- صدمة الأخت الكبرى ١١٢
- حكم منع الصغرى من الزواج حتى تتزوج الكبرى ١١٢
- التحدي الثالث: محاولة عزل المرأة ١١٤

- حالة غير سوية ١١٥
- أعظم وظيفة ١١٦
- تفعيل دور المرأة ١١٨

الفصل الثامن: التحديات التى تواجه المرأة العاملة .....(١١٩-١٤١)

- عمل المرأة ١١٩
- تساؤولات مهمة.....١٢٠
- التحديات التي تواجه المرأة ١٢١

أولا: التحديات الاجتماعية ١٢٢

ثانيا: التحديات الاقتصادية ١٢٣

ثالثا: التحديات الثقافية ١٢٤

- كيف نواجه ١٢٤

- المشكلات التي تواجة المراة العاملة ١٢٥

١- التوازن بين العمل والمنزل ١٢٥

٢-عدم الرغبة في تشغيل المرأة التي لديها أطفال ١٢٦

٣-انتشار المخاطر التي تُهدّد سلامة النساء ١٢٦

٤- مشكلة التمييز ١٢٦

٥- مشكلة التحرش ١٢٧

- تزايد نسب النساء العاملات ١٢٧
- المرأة والعمل بين الرفض الاجتماعي والتحديات ١٢٨
- تحديات أخري ١٢٨
١- العادات والتقاليد ١٢٨
٢- التخلف وثقافة العيب ١٢٩
٣- قد يكون الرجل هو سبب فشل المرأة. ١٣٠
٤- أماكن العمل ١٣٠
- مدى أثر عمل المرأة خارج بيتها ١٣١
- مفهوم عمل المرأة خارج البيت ١٣١
- دواعي عمل المرأة خارج البيت عموماً ١٣٢
- آثار عمل المرأة خارج البيت ١٣٥
- الآثار الإيجابية ١٣٥
- الآثار السلبية لعمل المرأة خارج البيت ١٣٦
- نظرة عامة حول ارتفاع نسبة الطلاق ١٣٩

الفصل التاسع: المرأة المعيلة .....(١٤٣-١٦١)

- تعريف المعيلة ١٤٣
- أنواع المرأة المعيلة ١٤٤
- تمكين المرأة المعيلة إقتصاديا ١٤٥
- المرأة المعيلة فى دستور ٢٠١٤ .....١٤٦
- المرأة المعيلة ..أكثر الفئات احتياجاً ١٤٧
- دمج المرأة فى سوق العمل ١٤٨
- إطلاق مبادرة قومية للمشروعات متناهية الصغر ١٤٩
- تنفيذ المبادرة وإعادة هيكلة بنك ناصر الاجتماعى ١٥٠
- تنفيذ برنامج جديد لتطوير حضانات الأطفال ١٥١
- برامج وزارة التضامن الاجتماعي للمرأة المعيلة ١٥٢
- رؤية المجلس القومى للمرأة حول برنامج المرأة المعيلة ١٥٣
- التمكين الاقتصادي للمرأة فى استراتيجية ٢٠٣٠ .....١٥٥
- مشروع "التمكين الاقتصادي والتوعية للمرأة ١٥٧
- برنامج المرأة المعيلة – المجلس القومي للمرأة ١٥٩

الفصل العاشر: المكاسب التي حققتها المرأة في العالم العربي....(١٦٣-١٨١)

- مقدمة ١٦٣
- أهم المكاسب والإنجازات ١٦٣

١- إنجازات المرأة في مصر ١٦٣

٢- إنجازات المرأة في السعودية ١٧١

٣- إنجازات المرأة في لبنان ١٧٢

٤- إنجازات المرأة في الإمارات ١٧٣

٥- إنجازات المرأة في البحرين ١٧٣

- دور أفضل للمرأة في دول المغرب العربي ١٧٣

١- إنجازات المرأة في الجزائر ١٧٤

٢- إنجازات المرأة في المغرب ١٧٤

٣- إنجازات المرأة في تونس ١٧٥

- مكاسب المرأة التونسية.. بين التطور والتدهور ١٧٧

الفصل الحادي عشر: المرأة العربية بين الهاجس والتحدي .....(١٨٣-١٩٦)

- مقدمة ١٨٣
- قضايا المرأة بين الموروث الراكد والطرح الوافد ١٨٤
- واقع المرأة التونسية ...النموذج ١٨٦
- مستقبل المرأة العربية .. المكاسب والرهانات ١٨٨
- الطريق طويل وشاق..ولكن الهدف ثمين ١٨٩
- بعض أثار الإصلاح الاقتصادي على المراة العربية ١٩٣
- أثار سياسة الخصخصة على المراة ١٩٦

ملحق (١): .....(١٩٧-٢١٧)

الفهرس .....(٢١٩-٢٢٨)